سلسلة مؤلفات سماحة الشيخ عبد الله ابن جبرين رحمه الله (١٩)

# الثمرات الجنية
## شرح
# المنظومة البيقونية

للإمام ابن فتوح البيقوني الشافعي (ت ١٠٨٠هـ)

تأليف
سماحة الشيخ العلامة
د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله (ت ١٤٣٠هـ)

أعيد طبعه بإشراف مؤسسة الشيخ عبد الله ابن جبرين الخيرية

الحديث

مؤسسة ابن جبرين الخيرية
Ibn Jebreen Foundation

ⓒ مؤسسة ابن جبرين الخيرية، ١٤٣٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن جبرين، عبدالله بن عبدالرحمن
شرح نواقض الاسلام./ عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين
- ط ٢ - الرياض، ١٤٣٨هـ
١٦٨ ص؛ ١٧ x ٢٤ سم
ردمك: ٧ - ١٣ - ٨٢٢٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- التوحيد ٢- الايمان(الاسلام) أ- العنوان
ديوي: ٢٤٠ ١٤٣٨/٩٩٧٧

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٩٩٧٧
ردمك: ٧ ـ ١٣ ـ ٨٢٢٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الطبعة الثانية
١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م

حُقوق الطَّبع محفوظة

المملكة العربية السعودية
ص.ب: ٣٣٥ الرياض ١١٤١١
هاتف: ١٤٢٦١٠٠٠ ١ ٩٦٦+
فاكس: ١٤٢٦٣٧٠٠ ١ ٩٦٦+
جوال: ٠٠٨٠١٠٠ ٥٦ ٩٦٦+
www.ibn-jebreen.com
info@ibn-jebreen.com
book@ibn-jebreen.com

أسهم في طباعته بعض محبي الشيخ رحمه الله
ليباع بسعر تشجيعي، فجزاهم الله خيرًا

مؤسسة ابن جبرين الخيرية
Ibn Jebreen Foundation

# تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فحيث إن مؤسسة ابن جبرين الخيرية بعد وفاة سماحة الشيخ الوالد عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين رحمه الله حملت مهمة نشر تراثه العلمي، وحصلت من ورثته على الحق الحصري لنشر تراثه من كتب وغيرها.

وقد قامت المؤسسة بعدة خطوات في ذلك منذ وفاة الشيخ رحمه الله؛ حيث عملت على جمع المواد الصوتية والمرئية وتصفيتها وفهرستها وترتيبها وتفريغها، وجمع ما كتبه الشيخ بخط يده أو أملاه من كتب ورسائل وفتاوى؛ وذلك لإخراجها في عدد من المنتجات الورقية والإلكترونية والصوتية وغيرها.

وفي خطوة للتعجيل بنشر بعض كتب الشيخ رحمه الله وقع اختيار المؤسسة على عدد من الكتب التي عمل عليها بعض طلاب العلم من تلاميذ الشيخ رحمه الله وغيرهم، وكان اختيار هذه الكتب لسببين: وهما: أهمية الكتاب، وكون العمل فيه متقنًا في الجملة.

وكان من هذه الكتب كتاب (الثّمرات الجنيّة شرح المنظومة البيقونيّة)، والذي اعتنى به وطبعه سابقًا الشيخ (سعد بن عبدالله بن سعد السّعدان)؛ فندعو الله أن يثيبه ويجزيه خيرًا على ما بذل من جهد.

والمؤسسة إذ تسعى في إعادة طباعته رغبة في نفع القارئ، وإكمالًا لرسالة الشيخ رحمه الله في نشر العلم الشرعي، وأملًا في أن يستمر أجر هذا العلم لمؤلفه ومحققه ومن سعى فيه.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجزي خير الجزاء سماحة الشيخ المؤلف ومشايخه رحمهم الله، وأن يسكنهم فسيح جناته، إنه سميع مجيب.

قسم البحث العلمي في مؤسسة ابن جبرين الخيرية

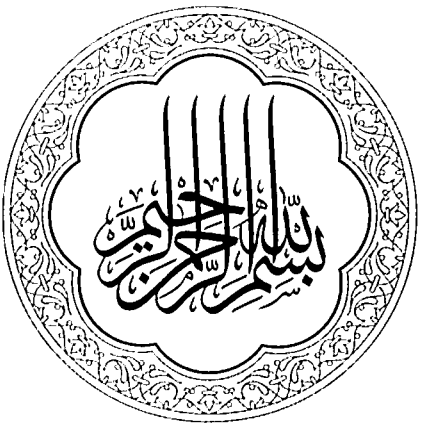
بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدِّمة المحقق

الحمدُ لله الذي رفع منزلة أهل العلم، فقال: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا مِنكُم والَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ درجات﴾[١]. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين، وأَصحابه الكرام، حُماة السُّنة المقتدين، ومن تبعهم واقتفىٰ أثرهم إلى يومِ الدِّين.

وبعد، فمما لا شكّ فيه ولا ريب أَنَّ أَعظمَ وأَفضلَ وأَجلَّ العلومِ بعد القرآن الكريم علم السنة النبوية و«شرف العلوم يتفاوت بشرف مدلولها، وقدرها يعظم بعِظَم محصولها، ولا خلاف عند ذوي البصائر أَن أَجلها ما كانت الفائدة فيه أَعم، والنفع فيه أَتم، والسعادة باقتنائه أَدوم، والإنسان بتحصيله أَلزم، كعلم الشريعة الذي هو طريق السعداء إلى دار البقاء، ما سلكه أَحد إلاَّ اهتدى، ولا استمسك به من خاب، ولا تجنبه من رَشد، فما أَمنع جناب من احتمىٰ بحماه، وأَرغد مآب من ازدان بحُلاه»[٢].

وإذا علمنا أَن علم الحديث من العلوم الشرعية التي أُمرنا بتعلمها وتعليمها «وجب الاعتناء به، والاهتمام بضبطه وحفظه،

---

(١) المجادلة الآية ١١.

(٢) جامع الأُصول لابن الأثير ١/ ٣٦.

ولـذلك يسّر الله سبحـانـه وتعالـى أولئك العلماء الأَفـاضل، والثقـات الأَمـاثل، والأَعلام المشـاهيـر، الذين حفظـوا قـوانينه، واحتـاطوا فيـه، فتناقلـوه كابراً عن كـابر، وأَوصله كمـا سمعه أَوَّلٌ إلى آخـر، وخبّبه الله إليهم لحِكمـةِ حفظِ دينه، وحِـراسةِ شريعتـه، فمازال هـذا العلم من عهـد الـرسول صلـوات الله وسـلامـه عليه ــ والإسـلام غضٌ طـري، والديـن محكم الأَساس قـوي، أشرف العلـوم وأجلها لـدى الصحابـة رضي الله عنهم والتـابعين بعدهم وتـابِعي التابعين، خلفـاً بعد سلف، لا يشـرفُ بينهم أحـد بعـد حفـظ كتـاب الله عـز وجل، إلاّ بقـدر مـا يحفظ منه، ولا يعظـم في النفوس إلاَّ بحسب ما يُسْمَعُ مـن الحديث عنه، فتـوفرت الـرغبات فيه، وانقطعـت الهمم على تعلُّمه، حتـى لقد كان أحـدهم يرحـل المراحل ذوات العـدد، ويقطع الفيافـي والمفاوز الخطيرة، ويجوب البـلاد شرقاً وغرباً في طلب حـديث واحد ليسمعه من راويه....»[1].

وقد اعتنىٰ أهل العلم في القـديم والحـديث بحفظ الأَحـاديث وروايتهـا، والعمـل بهـا، وتــدوينهـا فـي كتبٍ أطلـق عليهـا: سنـن، ومسانيـد، وصحاح، ومعاجم، وجـوامع، ومشيخات، وأَجـزاء، وأَمالي، ونحو ذلك. واهتمُوا كـذلك بالرواة ومروياتهم مـن حيث القبول والرد، وقعّـدوا قـواعـد لنقـد الـرواة والروايـات، وأَلَّفـوا فـي علـوم الحـديث كـالناسخ والمنسـوخ، والمحكم والمتشـابـه، وأَسباب ورود الحـديث،

(١) جامع الأُصول لابن الأثير ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

والتصحيف والتحريف، والمؤتلف والمختلف، والمتفق، والمفترق إلى غير ذلك من مباحث هذا العلم.

١ ـ ويعتبر الإمام القاضي أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن ابن خلاد الرَّامَهُرْمُزي (٣٦٠هـ) أوّل من أَلّف في علوم الحديث في كتابه «المُحَدِّثُ الفَاصِل بين الراوي والواعي» ولم يستوعب كل الأنواع.

٢ ـ ثم تلاه الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البيِّع النيسابوري (٤٠٥هـ) فألف «علوم الحديث» لكنه لم يهذب الأبحاث ولم يرتبها.

٣ ـ ثم جاء الحافظ أبو نُعيم أحمد بن عبدالله الأَصبهاني (٤٣٠هـ) فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً، وترك أشياء لم يذكرها فتداركها من جاء بعده من الأَئمة.

٤ ـ ثم صنف الحافظ الحجة أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) كتاباً في قواعد الرواية سمّاه «الكفاية في علم الرواية» وكتاباً آخر في آداب الراوي سماه «الجامع لأَخلاق الراوي وآداب السامع». بل وقلَّ فن من فنون الحديث النبوي إلاَّ وألف فيه كتاباً حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «كل من أنصفَ عَلِمَ أن المُحدِّثين بعد الخطيب عِيالٌ على كتبه».

٥ ـ وألّف القاضي عياض بن موسى اليَحصُبي (٥٤٤هـ)

كتابه: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» وهو كتاب فريدٌ، مفيد جداً في بابه، واقتصر فيه على كيفية التحمل والآداء وما يتفرع عنها.

٦ ــ وألف الإمام أبو حفص عمر بن عبدالمجيد الميَانجي (٥٨٠هـ) جزءاً مختصراً بعنوان «ما لا يسَعُ المحدِّثَ جهلُه».

٧ ـ ثم جاء الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشَّهْرَزُوري المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ) فألّف كتابه المشهور «علوم الحديث» والذي عُرِف بـ «مقدمة ابن الصلاح».

وقد اعتنىٰ بِكُتبٍ من سَبقه من الأئمة خصوصاً الخطيب البغدادي، وكان يُملي على طلبته ما جمعه وهذَّبه، فجاء كتابه حافلاً مفيداً، لكن لم يرتبه ترتيباً مناسباً، ومع ذلك فيعتبر كتابه بحق عمدة لمن جاء بعده من العلماء، ولذا اعتنى به الكثير ما بينَ شارحٍ له أو ناظمٍ أو مختصر أو مستدرِك، فمن ذلك:

ألفية الحديث للحافظ العراقي، وقد شرحها بنفسه، وشرحها الحافظ السخاوي بشرح مطول أسماه: «فتح المغيث».

ـ واختصر المقدمة، الإمام النووي بكتابه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير» وشَرَحَ التقريب الإمام السيوطي شرحاً وافياً في كتابه: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

ـ وممن اختصر المقدمة الحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار

علوم الحديث» وقد شرحه العلامة أحمد شاكر في كتابه: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث».

ومن المُخْتَصِرِين أيضاً القاضي بدر الدين ابن جماعة في كتابه «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي».

وكذلك البُلقيني في كتابه: «محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح»، والعراقي في كتابه «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلقَ من مقدمة ابن الصلاح». وأيضاً الإمام ابن الملقِّن في كتابه المُقْنع، وكذلك ابن حجر في كتابه: النكت، والطّيبي في كتابه الخلاصة في أصول الحديث، وغير ذلك من المؤلفات التي تدل على أهمية كتاب ابن الصلاح.

وتوالت بعد ذلك المؤلفات في علم مصطلح الحديث عموماً إما بالنظم أو النثر، ومن أفضل وأدق كتاب في هذا الباب: كتاب الحافظ ابن حجر: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، وشرحه: «نزهة النظر»، هذا الكتاب يعتبر من المختصرات الجامعة المحرّرة، وإذا كانت مقدمة ابن الصلاح قد اعتنىٰ بها الكثير، فإن النخبة ذاع صيتها وتلقفها طلاب العلم، واهتمّ بها العلماء أكثر من غيرها وكثرت شروحات الأَئمة، وكثر النظم لها[1].

(١) انظر مقدمة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة لكتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي ص٢٤ فقد ذكر جملة من شروحات ونظم العلماء للنزهة.

وممن نظم في علم المصطلح الشيخ طه بن محمد بن فتوح البيقوني كان حيًّا قبل ١٠٨٠هـ وهو نظمٌ مشهور بديع امتاز بسلاسة الألفاظ وسهولة العبارة، إلاَّ أنها مختصرة جداً اقتصر في نظمه على ذكر بعض مصطلحات الفن، ولو كانت شاملة لكفت الراغب في هذا العلم، وقد انتُقد النظم في بعض المواضع، وقام بشرح البيقونية بعض أهل العلم من ذلك:

١- شرح العلامة عبدالقادر بن جلال الدِّين المحلّى كان حياً ١٠٦٥هـ المسمَّى: «فتح القادر المعين بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث» وتوجد نسخة خطية محفوظة في جامعة الملك سعود برقم ٣٤٢.

٢- «تلقيح الفِكَر بشرح منظومة الأَثر» تصنيف العلامة أحمد بن محمد الحسيني الحمودي الحنفي ١٠٩٨هـ وتوجد نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٥٩٨.

٣- «شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح» تصنيف العلامة محمد الزرقاني المالكي ١١٢٢هـ وشرحه مطبوع.

٤- «صفوةُ الملَح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح» تصنيف العلامة شمس الدِّين محمد بن محمد البديري - الدمياطي المشهور - بابن الميت - ١١٤٠هـ.

وتوجد نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم ٢٣٢٦٤ب، وأخرى برقم ٢٥٨٨٢ ب، ونسخة ثالثة في المكتبات

الـوقفية بحلـب وعنهـا مصورة فـي جامعـة الإمـام محمـد بن سعود الإسلامية برقم ٧٦٩٢ت.

٥ - «حواشـــي على المنظومـــة البيقونيـــة» تصنيـف العلامـــة عبـدالرحمن بـن سليمان بن يحـى الأهدل ١٢٥٠هـ. وتوجـد نسخـة في جـامعـة الملـك سعود بـرقـم ٥٩٨ وأخـرى بـرقم ١٤٠٤م/٣ (ص٢٩٣ ـ ٣٠٠). وثالثة برقم ١٣٥١.

٦ - «الدرة البهيـة في شـرح المنظومـة البيقونيـة» تصنيف العلامـة محمـد بدر الـديـن بن يـوسف المـدني الـدمشقي ١٣٥٤هـ وتوجـد نسخة في الخزانـة العامة بـالرباط، وعنهـا مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٦٤٣٩ف.

٧ - «النخبـة النبهانيـة شـرح المنظومـة البيقـونية». تصنيـف الشيخ محمد بن خليفة بن حمد النبهاني ١٣٦٩هـ وهي مطبوعة.

٨ - «التقريـرات السنيـة شـرح المنظومة البيقونية» تصنيـف العلامة حسن بن محمد المشاط المكي ١٣٩٩ هـ وقد طُبِعَ مراراً.

٩ - «شرح البيقونية في مصطلح الحديث». تصنيف العلامة محمد ابن صالح بن عُثيمين. وهو شرح لطيف مفيد للغاية، وقد طبع.

١٠ - وهناك شروح كثيرة على البيقونية غير ما ذكرناه، ولعلَّ من أفضل شروحات هذه المنظومة شرح شيخنا العلامة عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين حفظـه الله تعالى ـ وهو هـذا الشرح ـ ولقد امتـاز شرح شيخنا بسهـولته ووضـوحه، وكثـرة الأمثلـة، والتعقبات المفيـدة، وعدم التقيـد

بالمباحث التي اقتصر عليها الناظم، فنجد في هذا الشرح الماتع ذكر بعض أنواع مصطلح الحديث التي لم يرد ذكرها في النظم، على أن شيخنا ـ رعاه الله ـ لم يرد التوسع ولو فعل لكان هذا الشرح في مجلد كبير.

وهذا الشرح عبارة عن درس ألقاه الشيخ لبعض الطلّاب المبتدئين، وسُجِّل على أشرطة وقام بنقله أحد الإخوة الفضلاء ـ جزاه الله خيراً ـ ومن ثم عُرض على الشيخ وقام بمراجعته وتصحيحه وتعديله، وقد وفقني الله تعالى للعناية بهذا الشرح وخدمته، فلله الحمد والمنة، وقمت بتعليق بعض الفوائد الضرورية المهمة، ووضعت عناوين للرسالة إتماماً للفائدة، ونسأل الله العليّ القدير أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً متقبلاً، ونستغفره ونتوب إليه من جميع الذنوب والحمد لله رب العالمين.

وكتب

سعد بن عبدالله بن سعد السعدان

١٤١٦/١٠/١٣هـ

مقدمة سماحة الشيخ العلامة
د.عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلاَّ على الظالمين، وأشهدُ أن لا إلـٰه إلاَّ الله وحده لاشريك له، الملك الحق المبين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الصادق الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعـــد:

فهذه منظومة في مصطلح الحديث، اقتصرَ فيها الناظم على مجرد التعريف، واختصر كثيراً من التعاريف، واقتصر على المهم من اصطلاحات المحدِّثين، ولم يتوسَّع في ذكر كل المصطلحات، وإنَّما ذكرَ البعض دون الكل.

وقد كنتُ شرحت المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث قبل نحو عشرين عاماً لبعض الطلاَّب المبتدئين، وتوسعت في شرح الأبيات، وأكثرت من ذكر الأمثلة، حيث إنَّها اصطلاحات عرفية لاتظهر من السياق ولامن الأصل اللغوي، ثم إن بعض التلاميذ سجلها وأفرغت وعرضت عليَّ فقمت بتصحيحها وإدخال بعض التعديلات عليها وأذنت بطبعها، حيث لم يشتهر شيء من الشروح المبسطة على هذه المنظومة إلاَّ أن يكون بعيداً لم أطلع عليه.

فهذا الشرح صدرَ ارتجالاً بناء على المفهوم المعروف من الفن في

كتب المصطلح، فللقاريء غُنْمه، وعلى الكاتب غُرْمه، وهو جهد المقل، وقدرة المفلس[1]. والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

**قاله: عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين**
عضو الإفتاء ٥/ ١٠/ ١٤١٥.

(١) هذا من تواضع شيخنا ـ رعاه الله وحفظه ـ وتلك صفة عزَّ وجودها عند بعض طلبة العلم إلا من رحم ربي فالله المستعان وعليه التكلان.

# متن المنظومة البيقونية

أَبـدَأُ بِـالْحَمْـدِ مُصَلِّيًـا عَلَـى مُحَمَّـــدٍ خَيـــرِ نبـيٍ أُرْسِـــلاَ
وذِي مِنْ أَقْسَامِ الحَـدِيثِ عِدَّة وكـــلُّ واحِـــدٍ أَتـــىٰ وحَـــدّهْ
أَوَّلُهـا الصَّحيحُ وهْـوَ مـاتَّصـلْ إِسْنَـــادُه وَلَـم يُشَـــذَّ أَوْ يُعـلّ
يرْوِيـهِ عَدْلٌ ضَـابطٌ عَنْ مِثلـهِ مُعْتمَـــدٌ فـي ضَبْطِـهِ وَنقْلِـــهِ
والحَسَنُ المعْرُوفُ طُرْقًا وغدتْ رجَـالهُ لا كـالصّحيح اشتهـرتْ
وكلُّ ما عَن رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُر فهو الضّعِيفُ وهْوَ أَقْسَاماً كُثرْ
وَمَـا أُضِيـفَ لِلنَّبِي المـرْفـوعُ وَمَـا لِتَـابـعٍ هـــوَ المقطـوعُ
وَالمُسْنَـدُ المتَّصلُ الإسنـادِ مِن رَاويهِ حَتى المُصْطفىٰ وَلَمْ يَبنْ
وَمَـــا بِسَمْـعِ كـــلِّ رَاوٍ يتَّصِـل إِسنـادُه لِلمصطفـى فـالمتَّصِـلْ
مُسَلسـلٌ قلْ مـا عَلـىٰ وَصفٍ أَتـىٰ مِثْـلُ أَمَـا وَاللهِ أَنبـانِـي الفَتـىٰ
كَـذَاكَ قَـدحَـدَّثنيـهِ قَـائِمًـا أَوْ بَعْـدَ أَنْ حـدَّثني تبسَّمـا
عَـزيـزُ مَـروي اثنيـنِ أَوْ ثـلاثـهْ مشهـورُ مَـرْوي فوقَ مـا ثـلاثـهْ
مُعنَعـنٌ كَعنْ سعيـدٍ عـنْ كَـرَم وَمُبْهَـمٌ مَـا فِيـهِ رَاوٍ لَـمْ يُسـم
وكُـلُّ مَـا قَلَّـتْ رِجَـالُـه عَـلا وَضِـدُّهُ ذَاكَ الـذِي قـدْ نَـزَلا
وَمَا أَضفتَهُ إِلـىٰ الأَصْحابِ مِنْ قَـوْلٍ وَفِعلٍ فَهْوَ مـوقـوفٌ زُكِن
وَمُـرْسَلٌ مِنـهُ الصّحَـابـيُّ سَقَطْ وقَلْ غـريبٌ مـا روَىٰ راوٍ فقطْ

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... إِسْنَادُهُ مُنقطِعُ الأَوْصَالِ

وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثنَانِ ... وَمَا أَتَىٰ مُدَلَّسًا نوعَانِ

الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ للشيخِ وأَنْ ... يَنقُلَ عمَّنْ فوْقَهُ بعَن وأَنْ

والثّانِ لايُسقطهُ لكن يَصِفْ ... أَوْصَافهُ بِما بِه لا يَنْعَرِف

ومَا يُخالِفُ ثقةٌ فِيهِ الملا ... فالشّاذُّ والمقلوبُ قِسمانِ تَلا

إبدالُ رَاوٍ مّا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمتنٍ قِسْمُ

وَالفَرْدُ ما قيّدْتَهُ بِثِقَةٍ ... أَوْ جمْعٍ أَوْ قصرٍ على رِوَايةٍ

وَما بِعِلةٍ غُموضٍ أَوْ خفَا ... مَعَلَّلٌ عِندَهُمُ قَدْ عُرِفَا

وَذُو اخْتِلافِ سندٍ أَوْ مَتنِ ... مُضطَرِبٌ عِنْدَ أُهيلِ الفَنِّ

وَالمُدرَجاتُ في الحديثِ ما أَتتْ ... منْ بعضِ أَلفاظِ الرُّواةِ اتصلتْ

وَما رَوى كلُّ قرينٍ عن أَخِهْ ... مُدبَّجٌ فاعرِفهُ حَقاً وانتَخِهْ

مُتَّفِقٌ لفْظًا وَخَطًّا مُتفِقْ ... وضِدُّهُ فيما ذَكَرْنا المفترِقْ

مُؤتَلفٌ مُتّفقُ الخطِّ فقَطْ ... وضدُّهُ مختلِفٌ فاخْشَ الغلَطْ

والمنكرُ الفرْدُ بِه راوٍ غدا ... تعْدِيلُهُ لا يحمِلُ التَّفرُّدَا

متروكُهُ ما واحدٌ به انفرَدْ ... وأَجمَعُوا لضِعفِهِ فهوَ كَرَدْ

والكذِبُ المُختَلَقُ المصنُوعُ ... عَلَى النبيِّ فذلِكَ الموْضوعُ

وقدْ أَتتْ كالجَوْهَرِ المكْنونِ ... سمّيتُها مَنظُومَةَ البَيْقوني

فوقَ الثلاثينَ بأَربَعٍ أَتت ... أَبياتُها ثمَّ بخَيرٍ خُتِمَتْ

* * *

قال الناظم :

أَبْـدَأُ بِـالْحَمْـدِ مُصَلِّيًـا عَلَـى
مُحَمَّـدٍ خَيـرِ نبـي أُرْسِـلاَ

■ معنى الحمـد :

□ بَدأ بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز، كتاب الله، حيث بُدِئ بالحمد؛ لأن الله هـو المستحقّ للحمد وحده (والحمد): ذكرُ محاسن المحمـود مع حبه وتعظيمـه وإجلالـه، هذا تعـريفٌ لبعض العلمـاء، وبعضهم قال : (الحمد) فعلٌ يُنبىء عن تعظيم المُنعم بسبـب كونه منعماً على الحـامد وغيره، والله تعالى هو المستحـق للحمد، ويُحْمَدُ على صفـاتـه، فتَحمدُه لأنـه الـواحـد الأحد؛ ولأنـه متصف بصفـات الكمال ونحـوها، وتحمده علـى تصرفاتـه، وتحمده لأنه الـذي سخَّر الشمس والقمر، وسخَّـر لنا النجوم مسخرات، وخلقَ وقـدَّر، وأنه الذي يحيي ويميـت ويفعل مـا يشاء، وتحمـده على عطـائه وفضله؛ لأنـه الذي أعطى وتفضَّل، وأغنى الإنسان، وأتمَّ عليـه نعمته، وآتاه من كل ما سأل، وخلقـه في أحسن تقويم، وما أشبه ذلـك، فيُحْمَدُ على كل حال كما يحمد على ما قـدره وما قضاه، حتى يحمد على المصائب والآفات والعـاهات التي تصيب الإنسـان؛ لأن الله ما أوقعها وأحـدثها إلاَّ لمصلحة كالتفكُّرِ والاختبار والعبرة.

■ معنى الصلاة على النبي ﷺ :

□ قولـه : (مصلياً) يعني: حـالَ كونـي مصلِّياً علـى النبي،

وذِي مِنْ أَقْسَامِ الحَـدِيثِ عِدَّة
وكُـلُّ واحِـدٍ أَتَـىٰ وحَـدّهْ

---

والصلاة من الله ثناؤه على عبده في الملأ الأعلىٰ، وقيل: الرحمة، والصلاة من الملائكة الاستغفار، والصلاة من الآدميين الدعاء. **وأصل الصلاة** لغة: الدعاء قال تعالى: ﴿**وصلِّ عَليهِم إنَّ صَلاتكَ سَكنٌ لَهُم**﴾[1] ، يعني: دعاءك، والمعنى في قوله: ﴿**صَلُّوا عليهِ وسَلِّمُوا**﴾[2]، يعني: ادعوا الله له على ما بذل لكم من النصح والتوجيه، والإرشاد.

■ **الفرق بين النبي والرسول :**

□ ووصَفَه **بقوله** : (**خير نبيٍّ أُرسلا**) ليجمع بين كونه نبيًّا ومرسلاً، فإنَّه ليس كل نبي رسولاً.

**والنبي** مشتقّ من النبأ وهو الخبر؛ لأنه جاء بخبر من الله، أو من النبوة وهي الارتفاع؛ لأن الله رفع قدره، قال تعالى: ﴿**ورَفَعْنَا لكَ ذِكْرَكَ**﴾[3]. والرسول هو: الذي يحمل الرسالة من قومٍ إلى قوم. والفرق بين النبي والرسول: أَنَّ النبي من كلف ولم يؤمر بالتبليغ، والرسول من كُلِّفَ وأُمر بالتبليغ، يعني كُلِّفَ بالتبليغ وأُلزم به، ودعا قومه ونجا من أطاعه، وهلكَ من عصاه، هذا هو الرسول.

□ **قوله** : (**وذي من أَقسام الحديث عِدَّه**) يعني بأقسام الحديث، مصطلحات المحدِّثين، وإلاَّ فالحديث قسمان: **صحيح**،

---

(١) سورة التوبة الآية ١٠٣.
(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٦.
(٣) سورة الانشراح الآية ٤.

أَوَّلُهـا الصَّحيحُ وَهُـوَ مـا اتَّصَلَ
إِسْنَـــادُه وَلَـم يُشَـــذَّ أَوْ يُعـلّ

---

وضعيف، ولكن البقية مصطلحات (وكلُّ واحدٍ أَتىٰ وحَدَّه) يعني: كل قسم، أو كل نوع أَتىٰ، وأَتىٰ بعده حدُّه، يعني تعريفه.

فذكـرَ الصحيح وتعريفه، وذكـر الحسن وتعريفه إلى آخـره، وبدأ بالصحيح.

■ **الحديث الصحيح :**

□ **قولـه : (أَولُها الصحيحُ وهو ما اتَّصل... إسناده).**

الصّحيح: مشتـقٌّ من الصحـة، وهـي ضـد البطـلان، والصحيح بمعنى الثـابـت، صحَّ الشـيء يعني: ثبـت وتحقق، وصـحَّ الحـديث، يعني: ثبت نقله واعتمد ووثق به.

■ **تعريفـــــه :**

**والحديث الصحيح** هو: مـا رواه عدلٌ ضابطٌ مُعتَمـدٌ في ضَبْطِه ونَقْلِـه، واتّصلَ إسنـادُه دُونَ أَن يكـونَ فيـه انقطاع، وسَلِـمَ من العِلّـة والشذوذ.

■ **شروط الحديث الصحيح :**

○ **فشروطـــه :**

* **أَولاً** : اتصال السند.

* **ثانياً** : عدالة الراوي.
* **ثالثاً** : تمام ضبط الراوي.
* **رابعاً** : السلامة من العِلَّة.
* **خامساً** : السلامة من الشذوذ.

أَي لابدَّ للحديث الصحيح من هذه الضوابط.

■ **تعريف السَّند :**

**والسند هو**: رجال الحديث، أَي: سلسلة الرجال الموصلة للمتن، ومعنى اتصال السند: كون هذا يرويه عن هذا وقد لقيه، وهذا يرويه عن هذا وقد لقيه، وهذا يرويه عن هذا وقد لقيه، إلى أَن يأتي إلى الصحابي الذي سمعه من الرسول ﷺ .

■ **محترزات الحديث الصحيح :**

□ **قوله : (ماتَّصل إسناده)**

يَخرج ماذا؟ يخرج الانقطاع، وسيأتينا أَمثلة للانقطاع. **والمنقطع**:

(منه) ما سقط من أَوله واحد أَو أَكثر، ويسمى **معلقاً**.

(ومنه) ما سقط من آخر الإسناد، ويسمى **مرسلاً**.

(ومنه) ما سقط من وسطه اثنان متواليان، ويسمى **معضلاً**.

(ومنه) ما سقط من وسطه واحد ويسمى **منقطعاً**، أَو سقط من وسطه اثنان غير متواليين، ويسمى أَيضاً **منقطعاً**.

يعني: مثلاً الراوي الأول سمعه من شيخ أسقطه، ورواه عن شيخ شيخه، وهو لم يلقه أو لم يسمعه منه فأصبح بينه وبينه فجوة، فيُقال هذا الإسناد منقطع، أي: كيف يرويه هذا عن هذا وهو ما لقيه، فلابد أن يرويه واحد عن واحد قد لقيه، والثاني عن ثالث قد لقيه، والثالث عن رابع قد لقيه، إلى أن يتصل بالصحابي. فمثلاً إذا قال الإمام مسلم: حدَّثنا قتيبة بن سعيد، حدَّثنا إسماعيل بن جعفر، حدَّثنا عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. تحققنا أن مسلماً قد روى عن قتيبة، وهو أحد مشايخه الذين أدركهم، وتحققنا أن قتيبة روى عن إسماعيل، وأن إسماعيل أدرك ابن دينار، وأخذ عنه، وأن ابن دينار أدرك ابن عمر وروى عنه، فالإسناد هنا متصل لذلك نقول: قد اتصل الإسناد، وهكذا إذا قال: حدَّثني عبدالملك بن شعيب بن الليث، قال: حدَّثني أبي شعيب، قال: حدَّثني جدي الليث بن سعد (الإمام المشهور)، قال: حدَّثنا بكير بن الأشج، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، تحققنا أن عبدالملك قد روى عن أبيه شعيب، وأن شعيباً أدرك أباه الليث، وأن الليث روى عن بكير، وأن بكيراً روى عن سهيل، إلى آخر ذلك، فنقول: هذا إسناد متصل.

لكن لو رواه عبدالملك عن جده الليث وهو ما أدركه أصبح منقطعاً، ولو رواه عبدالملك بن شعيب عن بكير بن الأشج وأسقط أباه وجَدَّه فهذا نسميه معضلاً، حيث سقط فيه اثنان متواليان، وهكذا، ومثل هذا يكون ضعيفاً لا يُعمل به حتى يأتي من طريق

أُخرى متصلاً .

■ الحديث الشاذ :

□ ثم قال : (ولم يشذّ أو يعل).

(الشذوذ) مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر منه عدداً، فإنَّ هذا يُعدُّ حديثاً شاذًّا فلا يقبل، فإذا اتفق الرواة على رواية حديث، ثم رأينا واحداً منهم وكان ثقة قد خالف هذا الجمع الكثير، وأتى بزيادة كلمة انفرد بها، عرفنا أن هذا شاذ، ونقول: إنَّ هذه الزيادة شاذة، فلا تقبل لِعِلَّةِ احتمال الخطأ، أو لانفراد واحد عن جمع، ومُثِّلَ لذلك بحديث المغيرة في مسح النبي ﷺ على الخفين[1]، حيث رواه عن المغيرة نحو عشرين راوياً، كلهم قالوا: مسح على الخفين.

وانفرد واحد يُقال له: أبو قيس[2]، عن هُزَيل بن شُرْحَبيل عن المغيرة فقال: مسح على الجوربين والنعلين.

فنقول: هذه الرواية راويها عدل وإن كان أبو قيس فيه مقال، كما قال مسلم في التمييز ص٢٠٣، وإسنادها متصل، لكنها شاذة، والشذوذ ضعف، فلا يسمى هذا حديثاً صحيحاً، بل يسمى إسناده

---

(١) سيأتي تخريجه ص٩٠.

(٢) عبدالرحمن بن ثَرْوان أبو قيس الأودي الكوفي توفي ١٢٠هـ . قال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما خالف.

صحيحاً ولكنه شاذ، قد خالف فيه الثقة من هو أكثر منه وأوثق وأضبط، وأكثر ملازمة وما أشبه ذلك[١].

■ الحديث المعلول :

وكذلك السلامة من العلة، والمعلول[٢] هو: ما فيه علة خفية قادحة، فقد يطلع أحد العلماء على خطأ من أحد الرواة، كأن يقلب الحديث، أو يرويه بالمعنى، أو يرفعه وهو موقوف، أو يصله وهو منقطع أو ما أشبه ذلك، فيطلع النقاد من أهل الحديث على أن فيه علة،وأنها قد خفيت على أكثر المحدثين، لكون ظاهر الإسناد الصحة، ولكن بالتتبع وبمقابلته بالأحاديث الأُخرى وُجِدَ أن فيه علة خفية قادحة، ويسمى هذا بالمعلول، وقد ألف فيه تآليف كثيرة، مثل كتاب «العلل» لابن أبي حاتم في مجلدين بلغت أحاديثه التي فيها علل ألفين وثمانمائة وأربعين حديثاً، رتبها على ترتيب أحاديث الأحكام من الطهارة إلى آخره، مقتصراً على الأحاديث التي فيها علل، ويعتمد غالباً في أخذ العلة على أبيه؛ لأنه كان من فرسان المحدِّثين، وعلى ابن عم أبيه وهو أبو زرعة الرازي، وكان من أهل العلم بالرجال، ومن أهل العلم بالعلل، وقد أكثرَ فيه من الأمثلة، وتوسع حتى أدخلَ أحاديث صحيحة عِلَّتُها تكون بنسبة يسيرة.

---

(١) وسيأتي بسط أكثر مرة أخرى في مبحث الشاذ انظر ص ٩٠.

(٢) وسيأتي الكلام عن الحديث المعلَّل عند قول الناظم:

وما بعلة غُموضٍ أو خفَا معلَّلٌ عندهُمُ قد عُرفَا

يـرْوِيهِ عَـدْلٌ ضَـابطٌ عَنْ مِثلـهِ
مُعْتمَـدٌ فـي ضَبْطِـــهِ وَنقْلِـهِ

---

ومِثْلُه وأَوسَعُ منـه «العلل» للدارقطني فـإنَّه قد تـوسع حتى عَلَّلَ أَحاديث موجودة في الصحيحين، أَو في أَحدهما![1] وكتابه أَوسع من غيره، وقد طُبِعَ منه عشرة أَجزاء وفيها ٢٠٨٣ حديثاً.

وبالجملة قـلَّ أَن يكون الإنسان راوياً للكثيـر إلاَّ ويقع في شيء من الخطأ، فيعتبره بعض الناس حديثاً صحيحاً. وهو خطأ.

■ **تعريف العدالة :**

☐ **قولـــه : (يرويـه عدل ضـابط عن مثلـه)** العدل الضـابط المراد به الراوي، ولابد في الراوي من وصفين: **العدالة، والضبط.**

والعدالـةُ ما هي؟ معلـومٌ أَنها تُشتـرطُ العدالـة في الشاهـد مثلاً

---

(١) قـال النووي فـي مقدمـة شرح البخـاري: «فصل قـد استـدرك الدارقطنـي على البخـاري ومسلم أحـاديث فطعن فـي بعضها، وذلـك الطعن مبني علـى قواعـد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لمـا عليه الجمهور من أهل الفقه والأُصول وغيرهم فلا تغتـر بذلك» اهـ. (كما نقل ذلك الحافظ ابن حجـر في هدي الساري ص٣٦٤). وقال في مقـدمة شرح مسلم ص٢٧ «... وقد أجيـب عن كل ذلك أو أكثـره..» قال ابـن حجر فـي الهدي: «وسيظهـر من سيـاقهـا والبحث فيهـا على التفصيل أنها ليست كلها كذلك . وقولـه: في شرح مسلم وقد أجيب عن ذلك أو أكثـره هو الصـواب، فإن منهـا ما الجـواب عنـه غير منتهض كمـا سيأتـي... إلخ ص٣٦٤.

في المحَاكم لقوله تعالى: ﴿وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدلٍ مِنكُم﴾[١]. فكذلك العدالة في راوي الحديث، أي: لابد فيه من اعتبار العدالة.

وقد تكلَّم الفقهاء في العدالة في الشهود، وذكروا ما يقدح في عدالة الشاهد، وما يخرجه من سمة العدالة، وقالوا: العدالة هي:

* أولاً : فعل الواجبات وترك المحرمات.

* ثانياً : المحافظة على الشِّيم والأَخلاق.

* ثالثاً : فعل المُروءات. والمروءة هي: أَن يفعل كل ما يُجَمِّل ويُزَيِّن، ويترك ما يُدَنِّس ويَشِين، فهذا هو العدل، وتفصيل ذلك طويل، وقد توسعوا فيه في كتب الفقه في كتاب الشهادات، وذكروا أَمثلة مما يقدح في عدالة الشاهد، حتى أَوصلها بعضهم إلى مائة قادح أَو أَكثر، حتى قدحوا في شهادة من يأكل في الأَسواق، أَو يمشي كاشفاً لبعض عورته كفخذيه، أَو يمد رجليه في المجالس، أَو يضطجع أَمام الناس ولا يبالي؛ لأَن ذلك يدل على سخافته ودناءته، وعلى نذالة خلقه، وكذلك قدحوا في شهادة من يجاهر بالمعصية ويعلن بها ونحو ذلك، فكذلك يقدح في روايته.

■ تعريف الضبط :

(أَما الضبط) فهو الحفظ، وذكروا أَنه قسمان: (ضبط صدر) (وضبط كتاب).

(١) سورة الطلاق، الآية: ٢.

■ **تعريف ضبط الصدر :**

**فضبط الصدر:** أن يحفظ ما رواه: أي: إذا سَمِعَهُ حَفِظَه، أو ردَّدَهُ حتى يحفظه، وعلامة الحفظ: أن يأتي به كما سمعه، وأن يستحضره كلما أراد الاستشهاد به فيسرده كما هو. وكان في الصحابة حُفَّاظ، منهم: أبو هريرة رضي الله عنه حافظ الصحابة، ومع ذلك كان يكرر الأحاديث، يبيت أول الليل يدرسها ويكررها ويرددها حتى لاينساها؛ لأنه يُحدِّث من الذاكرة، ولم يكن يكتب، وهناك من يكتبها كعبدالله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه، فقد كتب صحيفة وسمَّاها الصحيفة الصادقة[1]، وتوارثها ولده بعده، إلى أن وصلت إلى عمرو بن شعيب ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، وكذلك في التابعين حفاظ، منهم من يحفظ الحديث أو القصة، أو القصيدة عندما يسمعها، وقد رُوِيَ عن الشعبي عامر بن شراحيل التابعي المشهور أنه قال: «ما كتبتُ سوداءَ في بيضاء»، مع كثرة أحاديثه، وكثرة ما يحفظه من القصص والأخبار، والقصائد والأشعار، ونحو ذلك، ومع ذلك لم يكن يكتب، بل كان يعتمد على الحفظ، وأن بعضهم لم يكن يطلب من المحدث أن يعيد شيئاً بل متى سمع الشيء حفظه لأول مرة ولو لم يتكرر، حتى أن بعضهم كان إذا مر باللهو أو بالكلام الباطل، والقصص الخرافية ونحوها يسدّ

(١) اشتهرت هذه الصحيفة (بالصحيفة الصادقة) كما أسماها عبدالله بن عمرو حيث كان يقول: «ما يُرغبني في الحياة إلاَّ الصادقة...» وقد ضمت الصحيفة الصادقة نحو ألف حديث، نقل إلينا الإمام أحمد محتواها في مسنده، كما نقلت كتب السنة الأخرى جانباً منها. (السنة قبل التدوين للدكتور الخطيب ص٣٤٨ ـ ٣٤٩).

أُذنيه، مخافة أَن يدخل فيها شيء باطل فيبقى في ذهنه، فهو يحب أَن تكون محفوظاته خالية من الأَشياء التي لافائدة فيها، وهذا هو: ضبط الصدر.

■ **تعريف ضبط الكتاب :**

**وأَما ضبط الكتاب:** فكونه إذا سمع الشيء دَوَّنَهُ وكتبه، وحفظ كتابه في صندوقه أَو في يده، مخافة أَن يَطَّلِعَ عليه سَفِيهٌ فيزيد فيه أَو يُنقص منه، أَو ما أَشبه ذلك، فإِنَّ هذا ونحوه قدح في الضبط، بخلاف ما إذا حفظ كتابه فإِنَّه يؤدِّي منه متى أَراد، بدون أَن يحصل فيه تغيير أَو نقص، ولهذا قال الناظم في ذلك الراوي: **(مُعتَمَدٌ في ضَبطِه ونَقْلِه)** يعني معتمد عليه، ضابط لما يسمعه ولما ينقله، وسبب الاعتماد الحفظ والأَهلية.

■ **أقسام الحديث الصحيح :**

**وأَقسام الحديث الصحيح** كثيرة، أَرفعها مااتفق عليه البخاري ومسلم، ثم بعده ما كان في صحيح البخاري، ثم بعده ماكان في صحيح مسلم دون البخاري، ثم بعده ما كان على شرطهما وإن لم يروياه، ثم بعد ذلك ما كان على شرط البخاري وحده، ثم بعده ما كان على شرط مسلم وحده، ثم ما صحَّ عند البقية من المحدِّثين وإن لم يكن على شرط أَحد منهما.

والحَسَنُ المعْرُوفُ طُرْقًا وغَدَتْ
رِجَالُـهُ لا كالصَّحِيْـحِ اشْتَهرتْ

■ الحديث الحسن :

❑ قوله: (والحسن المعروف طرقاً) هنا عرَّف الحسن.

يقول في تعريف الحديث الحسن: أنه ما غدت رجاله اشتهرت، لكنه نزل عن درجة الصحيح، وعرَّفه بأنه معروفة طرقه يعني أن أسانيده معروفة، وأن رجاله موثوقون، وأنه متصل، إلاَّ أن رجاله وحملَته ليسوا في الشهرة كرجال الصحيح، بل أقلَّ منهم شهرة، فهو يُقبل ويُعمل به، ولكن منزلته دون منزلة الصحيح، لنزول درجة رجاله، فمن المعلوم أن رجال الحديث يتفاوتون في الثقة والحفظ، فمنهم: حفَّاظ نقَّاد، ومنهم: حفَّاظ يقعون في شيء من الوهم.

وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أمثلة من هؤلاء وهؤلاء، فَمثَّلَ للثقات العدول: بإسماعيل بن أبي خالد، ومنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش ومثلهم كثير، كمالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وأبي إسحاق السَّبِيْعي[1]، وأمثالهم، فهؤلاء أئمة وحفَّاظ وعلماء، يحفظ أحدهم ما سمع غالباً، وقد اشتهروا بالنقل، وصار الناس يَرجعون إليهم، وتتلمذ

(١) عمرو بن عبدالله الهمداني أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد مشهور بالتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

عليهم الخلق الكثير، فمثلاً تلامذة الزهري لا يكادون أن يحصون كثرة لاشتهاره بالحفظ، ومثل تلامذة الأعمش سليمان بن مِهْران[١] أحد الحفَّاظ المشهورين كثيرون لاشتهاره فيما بينهم بالحفظ، وكذلك الذين اشْتُهِروا بقوة الحفظ، كما ذكرنا أن الشعبي عامر بن شراحيل يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء»، لقوة حفظه مع كثرة ما روى، فهو من الحفَّاظ المشهورين، فإذا جاءنا في رجال الحديث من هؤلاء الأئمة اعتبرناه من الصحيح! سواء كانوا من أهل العراق كشعبة، والثوري، والسبيعي، ونحوهم، أو من أهل الشام كالأوزاعي، أو من أهل مصر كالليث، أو من أهل مكة كابن عيينة، وعطاء بن أبي رباح، أو من أهل المدينة كالزهري ومالك وابن أبي ذئب ونحوهم، فنقول: هؤلاء رجال الصحيح، فمن نزل عن مرتبتهم وإن كان يشمله اسم الصدق والحفظ وكثرة الرواية، لكن يقع منه خطأ، وينسى أحياناً فهو الذي روايته في مرتبة الحسن. فمثلاً أبو صالح السمان أحد الحفَّاظ من تلاميذ أبي هريرة، نَقْلُه يعتبر في درجة الصحيح، وتلميذه ابنه سهيل[٢] كثير الرواية عن أبيه، لكنه يقع في أخطاء، ولأجل هذا احتج به مسلم دون البخاري، فروايته وحده تعتبر في مرتبة الحسن، وكذلك يمثل بسعيد بن أبي عَروبة[٣]، وعطاء بن

(١) سليمان بن مِهْران الأسدي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس (التقريب ٤١٤).

(٢) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق تغير حفظه بآخره روى له البخاري مقروناً وتعليقاً. (التقريب ٤٢١).

(٣) سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة (التقريب ٣٨٤).

السائب[١]، وليث بن أبي سليم[٢]، ويزيد بن أبي زياد[٣] وأشباههم، هؤلاء يروون أحاديث، ولكن ليسوا في الترتيب في منزلة رجال الصحيح، فيعد تفردهم أو كون الحديث من رواية أحدهم هو الحسن[٤]، هذا معنى قوله: (**وغدت رجاله لا كالصحيح**) يعني اشتهرت لا كرجال الحديث الصحيح، بل دون رجال الصحيح في الشهرة.

وقد عرفنا أن رجال الحسن يشملهم العدالة والضبط، إلاَّ أن ضبطهم أقل من ضبط رجال الصحيح، وهذا هو الفرق بين الحديث الحسن والحديث الصحيح.

■ **معنى قولهم: حسن صحيح :**

واستشكلوا **الجمع بين الحسن والصحيح**، كما يفعله الترمذي في قوله: هذا «حديث حسن صحيح»، فما الجواب؟ فإنَّ كونه

---

(١) عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط (التقريب ٦٧٨).

(٢) ليث بن أبي سليم أبو بكر القرشي مولاهم الكوفي، قال الذهبي : فيه ضعف يسير من سوء حفظه. قال ابن حجر: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك. (الكاشف للذهبي ٢/ ١٥١ . التقريب لابن حجر ٨١٧ـ٨١٨).

(٣) يزيد بن أبي زياد الكوفي ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً . (التقريب ١٠٧٥).

(٤) ليس المراد أن أي حديث في سنده من مرَّ ذكره كـ سعيد بن أبي عروبة وعطاء بن السائب وليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد وأشباههم يكون سنده حسناً، بل لابد من دراسة الإسناد والحكم على كل حديث بما يليق، فقد يرد أحد هؤلاء في سندٍ ما ويكون الحديث مردوداً.

صحيحاً يغني عن كونه حسناً؛ لأن الحسن أنزل من درجة الصحيح، فكيف يكون حسناً صحيحاً؟ لماذا لم يكتفِ بصحيح؟ أو لم يكتفِ بحسن، إن كان أنزل درجة من الصحيح؟ ولم يستعمل هذا غالباً إلاَّ الترمذي، ولكن يظهر أن الترمذي لم يلتزم هذا الاصطلاح، وهو أن الصحيح رجاله هم الموثقون الحفَّاظ، والحسن رجاله هم الذين دون أُولئك في الضبط، إنَّما أراد بقوله: حسن صحيح. الوصف له بما يقتضي الصحة والعدالة والقبول، فيقول: حديث حسن صحيح، يعني أنه حسن من حيث مخرجه، وصحيح من حيث أصله، كأنه يصفه بما يؤكِّد قبوله، هذا هو المتبادر من فعل الترمذي.

أما إذا قال: حديث حسن. فإنَّه كما ذُكِرَ أن الحسن هو ما عُرِفَ مَخْرجُه واشتُهِرَت رجَالُه، وروي له طريقان أو أكثر[1].

(١) هذا التعريف مأخوذ من كلام الترمذي والخطابي، فإن الترمذي عرف الحديث الحسن بقوله: «... كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجهٍ نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن» سنن الترمذي ٩/ ٤٥٦. وعرَّفه الخطابي بقوله: «... والحسن منه ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، وتستعمله عامة الفقهاء». معالم السنن ١/ ١١. وأصح ما قيل في تعريف الحسن قول الحافظ ابن حجر: «وخبرُ الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصلُ السند، غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته... فإن خف الضبط فالحسن لذاته» نزهة النظر ص٦٢.

فيكون تعريفه : هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

■ **أقسام الحديث الحسن:**

ثم يقسّمون الحسن أيضاً إلى قسمين: **حسنٌ لذاته، وحسنٌ لغيره**، كما أن الصحيح ينقسم إلى قسمين: صحيحٌ لذاته، وصحيحٌ لغيره، **والحسن لذاته هو**: الذي له طريق واحد، ولكن رجاله موثقون، ثم قد يكون الحسن صحيحاً وذلك إذا تعددت طرق روايته، أي: روي من طريقين أو أكثر، ولكن كل منهما رجاله كرجال الحسن، فيكون هذا الطريق حسناً لذاته، وهذا الطريق حسناً لذاته، وهذا الطريق الثالث حسناً لذاته، والمدار على الصحابي في الحديث الواحد، فنقول هذا هو الصحيح ولكن لا لذاته بل بالمجموع، ويسمى **الصحيح لغيره**، يعني أنه صحيح لشواهده ولكثرة طرقه، فإن كثرة الطرق تقويه، وتنقله من قوي إلى أقوى.

**أما الحسن لغيره فهو**: الذي نزل عن درجة الحسن لما كان فرداً، ولكن بمجموع الطرق ـ وكلها لا تخلو من الضعف ـ يترقى إلى الحسن لا لذاته بل بالمجموع.

■ **المتابعات والشواهد :**

فعندنا مثلاً طريق ضعيف، وطريق آخر فيه ضعف، وطريق ثالث فيه ضعف، تجتمع هذه الطرق وتتقوى، ويكون حسناً لا لذاته بل بالمجموع، يعني أنه تقوَّى بهذا وبهذا فأصبح حسناً لغيره؛ ولهذا يسمون الطرق **متابعات وشواهد**[1] وإن لم يذكرها الناظم فقد ذكرها

(١) المتابع هو: الحديث الذي يشارك فيه رواتُه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنىً أو معنى =

غيره. والمتابعات تكون في السند والشواهد تكون في المتن.

فإذا كان الراوي يوافق غيره كان دليلاً على ثقته، وإذا كان ينفرد عن غيره كان دليلاً على ضعفه، وتسمى موافقته لغيره **متابعة**، فتجدهم إذا قرأت ترجمة أَحد الرواة يقولون مثلاً في الكلام عليه: فلان ضعيف، لايُتَابَع على أَحاديثه، أَو ينفرد عن الثقات بالمنكرات، أَو ينفرد بالغرائب عن الثقات.

أَما الذي يتابع فإنَّه يدل على حفظه، فعندك مثلاً: الزهري له تلاميذ كثيرون، فإذا روى عنه ابن أَخيه وهو محمد بن عبدالله حديثاً، ولم يروه غيره قلنا: هذا الحديث غريب، تفرد به ابن أَخي الزهري عن عمه، ولو كان عند الزهري ما تركه بقية تلامذته، فدل على ضعف هذا الحديث حيث تفرد به ابن أَخي الزهري، فإن وجدناه قد رواه يونس بن يزيد الأَيلي أَحد تلامذة الزهري، أَو عقيل بن خالد أَحد تلاميذه، أَو شعيب بن أَبي حمزة أَحد تلامذة الزهري أَو سفيان ابن عيينة، أَو الثوري، أَو معمر بن راشد، أَو من أَشبههم عرفنا أَنه قد توبع، فقلنا: ابن أَخي الزهري يتابع، تابعه فلان على حديثه، وتابعه معمر وهكذا.

**والحاصل** أَن الحسن لغيره هو: الضعيف الذي تتعدد طرقه.

---

= فقط مع الاتحاد في الصحابي .

والشاهد هو : الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي. (تيسير مصطلح الحديث ١٤١).

وهذا هو تعريف الحافظ ابن حجر، انظر: نزهة النظر ٧٧ ـ ٧٨.

والصحيح لغيره هو: الحسن الذي تتعدد طرقه.

■ الضعيف الذي لا ينجبر :

ثم إن هناك ضعفاً لا يَنْجَبِر، وهو أن يكون الرواة متَّهمين بالكذب، مشهورين به، وقد تتعجب من توافق كثير من الروايات التي فيها ضعف، لكن لا غرابة، فإنهم قد يتفقون على الكذب فيجتمع مثلاً في مجلس واحد ثلاثة يختلقون حديثاً، ويقولون: نرويه عن فلان الثقة المعروف، فيتفرقون وكل منهم يحدِّث به، فيقول مثلاً: حدَّثني شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن سالم عن أبيه، فمثلاً عبدالقدوس بن حبيب[1] في الشام يقول: حدَّثني شعيب، ثم يأتي أحد الكذَّابين في العراق كعمرو بن جُمَيْع[2] ويقول: حدَّثني شعيب، ويأتي آخر في خراسان ويقول: حدَّثني شعيب، فإذا رأينا أن هذا الحديث قد توافقوا وتتابعوا على روايته عن شعيب تعجَّبنا حتى ليجزم بعضهم أن شعيباً حدَّث به، وإلاَّ فكيف اتفق عليه راوي العراق، وراوي خراسان، وراوي الشام؟

والجواب أنه لا عجب، فقد يجمعهم مجلس، ويتفقون فيه

(١) عبدالقدوس بن حَبيب أبو سعيد الكُلاَعي الشامي، كذَّبه بن المبارك، وقال: لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عنه. وقال ابن معين: مطروح الحديث، وقال البخاري: تركوه منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الذهبي: اتفقوا على ضعفه. (السير للذهبي ٨/ ١٣٦ ولسان الميزان لابن حجر ٤/ ٥٦).

(٢) عمرو بن جميع أبو المنذر وقيل: أبو عثمان، كذبه يحيى بن معين، وقال الدارقطني وجماعة: متروك، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع، وقال البخاري: منكر الحديث. (لسان الميزان ٤/ ٤١٣).

على اختلاق حديث، ويتفرقون ويروونه، وقد يسرقه بعضهم، كما تجد في تراجم بعض الرواة ذكر السرقة، يقال: فلان يسرق الأحاديث. أي أنه إذا سمع حديثاً ضعيفاً مرويًّا من طريق سرقه، وكتبه، ثم حدَّث به من طريق ثانٍ ،فاختلق له طريقاً آخر، فيتعجب الذي يرى هذا مُخَرَّجاً من طريق، ثم يراه مُخَرَّجاً من طريق آخر، ويقول: كيف توافقت الرواة؟ يعني هذا : طريق كلهم مصريون، وله إسناد من طريق كلهم عراقيون، فنقول: لا غرابة في ذلك، فقد يكون الذي اختلقه لأول مرة هو المصري، ثم لما سمع به العراقي ركَّب له إسناداً، ليدَّعي أنه قوي.

وقد يكتب بعضهم إلى بعض ممن يَرْوُون الكذب، أو يَرَوْن جواز الكذب أو نحو ذلك، فإذاً قد يقع في روايات الضعفاء توافق، فلا تكون متابعة الضعيف شديد الضعف رافعة لضَعْفِ الحديث، ولا مسببة لنقله إلى مرتبة الحسن لغيره، وإنَّما الذي يرتقي إلى مرتبة الحسن إذا كان الضعف فيه ينجبر وذلك إذا كان الراوي غير متهم بالكذب. أما الضعف الذي لا ينجبر فلا يعني ما هو ضعيف بسبب رواة متهمين بالكذب، وقد عرف أن الراوي يطعن فيه فيُقال: كذَّاب. أو يُقال: متهم بالكذب، أو ما أشبه ذلك.

فإذا كان الراوي غير متهم بالكذب فضعفه ينجبر إذا روي من طريق أُخرى، وأحاديث الكذَّابين تُتَجنَّب.

وقد كُتبت في ذلك مؤلفات كثيرة ككتب الموضوعات،

والقصد من كتابتها التحذير منها، لكي يعرفها الناس ويحذروها ويتجنبوا روايتها، أو يتجنبوا تصديقها والعمل بها، فمنها : (كتاب الموضوعات) في أربعة مجلدات لابن الجوزي، يرويها بالأسانيد، ويقتصر على الأحاديث الموضوعة، وإن كان قد تساهل وأدخل في ذلك أشياء من الأحاديث التي فيها ضعف لايصل إلى الوضع[١] ومنها: (تنزيه الشريعة المرفوعة)[٢] لابن عَرَّاق في مجلدين، وهو من أوفىٰ ما كتب في الموضوعات، وإذا كان رواة المتابعات كلها من المبتدعة، فإنَّ الضعيف لا يترقى إلى الحسن؛ لأن كثيراً من المبتدعة يتساهلون في رواية الموضوع سيما إن كانت الأحاديث تؤيد بدعتهم، أو يَرَوْنَ وضع الأحاديث حسبة، تقوية لمذاهبهم ومعتقداتهم،

---

(١) قال ابن حجر: «وقد يعتمد [أي ابن الجوزي] على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث بتفرد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامهم محمولاً على قيد أن تفرده إنما هو من ذلك الوجه، ويكون المتن قد روى من وجه آخر لم يطلع هو عليه، أو لم يستحضره حالة التصنيف، فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها، فذكر في كتابه الحديث المنكر والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب وقليل من الأحاديث الحسان...» وقال: «نعم أكثر الكتاب موضوع» انظر النكت على ابن الصلاح ص٨٤٨ ـ ٨٥٠. وقد اختصر كتاب ابن الجوزي الموضوعات السيوطي، في مصنف أسماه: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وتعقب ابن الجوزي فيما ليس بموضوع، وأضاف روايات من الموضوعات التي لم يذكرها ابن الجوزي. وهو مطبوع.

(٢) واسمه كاملاً: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، وقد لخص ابن عراق فيه موضوعات ابن الجوزي، وما زاده السيوطي وغيره، وذكر فيه أسماء الكذابين، وهو كتاب نافع أتى فيه بتعقبات فائقة وهو مطبوع، وسيأتي الكلام عن الحديث الموضوع. ص١١٥.

وكُلُّ ما عَن رُتْبَـةِ الحُسْنِ قَصُر
فهو الضّعِيـفُ وهْوَ أَقْسَامـاً كُثُرْ

---

وأكثر من يفعل ذلك الرافضة الذين امتلأت مؤلفاتهم بالأكاذيب التي يؤيدون بها مذهبهم.

■ **الحديث الضعيف :**

□ **قولـه : (وكل ما عـن رتبة الحسن قصر... فهـو الضعيف وهو أقساماً كثر) :**

معـروفٌ أَنَّ الحـديـث: صحيـح، وحسن، وضعيـف، ومنهم مـن يقـول: صحيـح وضعيـف[1]، ولكـن الصحيـح ينقسم إلـى قسميـن، صحيح قوي، وصحيـح دونه في القوة وهـو الحسن، فكل ما نـزل عن مرتبة الحسن فهو الضعيف، وأقسامه كثيرة.

فمنه: ما يسمى بالمنكر، والمنقطـع، والمقلوب، والموضوع، ومنه مـا يُطلـق عليـه اسم: الضعيـف، ومنـه مـا يكـون ضعفـه بسبب فـي إسناده، كالمعضـل، والمعلق، والمرسل، والمدلس والمعنعـن وما أشبه ذلك، كما سيأتينا أمثلة لذلك.

---

(١) من المعروف أنَّ أقدم مـن عُرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيـح وحسن وضعيف هو الإمام التـرمذي، وكـان المحدثون قبلـه يقسمون الحـديث إلى صحيح وضعيـف، قال شيخ الإسلام: «وأما من قبل الترمذي من العلمـاء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيـف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل بـه وهو يشبه الحسن فـي اصطلاح الترمذي، وضعيـف ضعفاً يوجب تـركه وهو الواهي» مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٥.

وَمَـا أُضِيـفَ لِلنَّبـيِ المـرْفـوعُ
وَمَـا لِتـابـعِ هـوَ المقطـوعُ

■ **الحديث المرفوع :**

□ **قولـه : (ومـا أُضيف للنبـي المرفـوع... ومـا لتـابع هـو المقطوع)**

**الحديث المـرفوع** هو: مـا ينتهي إسناده إلى النبي ﷺ من قـوله أو فعله أو تقريره[1]، وينقسم إلى مرفوع صريحاً، ومرفوع حكماً.

فـالمرفـوع الصـريح هـو أن يُقال: قـال رسـول الله ﷺ، أو فَعَلَ النبي ﷺ كذا، أو فُعِلَ بحضرة النبي ﷺ كذا، فهذا مرفوع صريحاً.

**أما المرفـوع حكماً** فهو كـلام الصحابي الذي يتـورع عن الجرأة في الدِّين، ولم يـأخذ عن الإسرائيليات ونحوهـا، وتكلَّم بما لا مجال للرأي فيـه، فإنَّ له حكم الـرفع، حيث إنه لا يُقـال مثل هذا بـالرأي، وعلى هـذا تحمل كثير من أحـاديث الصحابة المـوقوفـة، فإنَّه يـوجد أحـاديث موقـوفة علـى الصحابـة، كعمر وعثمـان وعلي، وابن عمـر، وأنس وجابر ونحوهـم، فهذه الآثار أقوال يقولونها وأفعـال يفعلونها لها أحكام، ولايمكـن أن يفعلوهـا من تلقاء أنفسهم، بـل لابد أن يكـونوا تلقوهـا عن نبيهم ﷺ سـواء كانت فـي العبادات أو في المعـاملات، وسواء كانت أفعالاً أو تروكاً، فإنَّ لها حكم الرفع.

---

(١) أو صفة خِلقِية أو خُلُقية.

■ **الحديث الموقوف :**

وقد ألحق بذلك بعضُ العلماء ما كان عن التابعين، ولكن الصحيح أن التابعي ما وقف عليه، فهو أقل رتبة مما وقف على الصحابي، فالصحابي إذا انتهى إليه الإسناد فإنَّه يسمى موقوفاً، ولكن إن كان لا مجال للرأي فيه فهو مرفوع حكماً، وإن كان للرأي مجال فيه فهو موقوف أصلاً وفرعاً، أما إن انتهى إلى التابعي (وهو الذي رأى الصحابة)، كسعيد بن المسيب، وقتادة، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، والزهري وأشباههم، فإنَّ ما وقف عليه يسمَّى مقطوعاً[1].

■ **الحديث المقطوع :**

**(ومالتابع هو المقطوع)** يعني: ما وُقِفَ على التابعي وجُعِلَ من كلامه فإنَّه مقطوع، وقد دونت فتاواهم وأقوالهم، وما تركت تضيع، حتى ولو كانوا من التابعين؛ لأنهم تلامذة الصحابة، فاعتنى كثير من العلماء بأحاديث الرسول ﷺ المرفوعة ودَوَّنُوها، كأهل السنن، وأهل الصحيحين ونحوهم.

وبعض العلماء الذين أَلَّفوا في كتب الأحكام لم يقتصروا على المرفوع، بل ألحقوا به أقوال الصحابة وأقوال التابعين وأفعالهم واجتهاداتهم، ولو كان فيها شيء من الاختلاف، فإنَّها تدل على أن هذه المسألة فيها مجال للاجتهاد، وقد نجد اختلافاً عن بعض

(١) وسيأتي في ص٦٦ الحديث عن الموقوف.

وَالمُسْنَـدُ المتَّصلُ الإسنـادِ مِن
رَاويهِ حَتى المُصْطفـىٰ وَلَمْ يَبنْ

---

الصحابة، فقد اختلفوا في المستحاضة كم تجلس؟ واختلفوا في من أَتى حائضاً هـل يكفر أَم لا ؟ واختلفوا في إزالة النجاسـة بكم تزول؟ لكن هـذا الاختـلاف يدل علـى أَن هذه الأُمـور فيهـا سعة، وأَن فيهـا مجالاً للاجتهاد، وأَنه ليس كل ما قالوه متحققاً عن الرسول ﷺ.

فـالحـاصل أَن مـا أُضيف إِلى النبـي ﷺ يسمى مـرفوعـاً، وما أُضيف إِلـى الصحابـي يُسمى مـوقوفـاً، وما أُضيـف إِلى التابعـي من كلامـه أَو فعله يسمى مقطوعاً، فإِنَّ المسألـة إِما أَن يوجـد فيها نص مرفوع، فحينئذٍ يُستَـدل به وتُطْرَح أَقوال غير الرسـول ﷺ، وهذه طريقة الإِمام أَحمـد، فإِنَّـه إِذا وجد في البـاب حديثـاً لم يلتفت إِلـىٰ غيره، وإِذا لم يجـد حديثاً ووجـد فيها أَثراً عـن الصحابة تمسك بـه إِذا لم يختلفوا، فـإِذا اختلف الصحابة اختـار القول الذي فيـه أَحد الشيخين أَبي بكـر وعمـر، أَو أَحـد الخلفـاء، فإِذا لـم يجـد عن الصحـابـة في المسألة شيئاً فإِنَّه يذهب إِلى أَقـوال التابعين؛ لأَنهم تلامذة الصحابة، فإِذا لم يجد فيها شيئاً اجتهد بنظره وأَفتى بما يوجبه اجتهاده.

■ **الحديث المسند :**

□ **وقولـــه : (والمسند المتصـل الإِسناد من ... راويـه حتى المصطفى) :**

اقتصر الناظم هنا على تعريف المصطلاحات تعريفاً موجزاً، دون أن يذكر أكثر من تعريف، ودون أن يذكر شيئاً من الخلاف، أو كثرة الأقوال، وقد تقدم تعريف الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، والموقوف، والمرفوع، وذكر الناظم في هذا البيت تعريف المسند.

**فالمسند** مشتق من الإسناد، والإسناد هو سلسلة الرجال أي رجال الحديث، وسمي إسناداً لأن بعضهم يسنده عن الآخر وهذا يسنده عن الآخر، كأنه يبرأ من عهدته، إذا حدثك بهذا الحديث فإنه لايتهم به، حيث إنه نقله عن شيخه فلان، فأسنده إليه وسلم من العهدة، وشيخه فلان أيضاً سلم من العهدة حيث أسنده إلى شيخ له، وهكذا كل واحد منهم يسنده إلى شيخه، إلى أن يصل بالنبي ﷺ فهذا هو المسند أي ما رُوِيَ بالإسناد، بحيث أن كل راوٍ منهم ينقله عن الآخر، ورجال الحديث يسمون إسناداً.

■ **الإسناد المتصل** :

ويُقال: هذا إسناد صحيح، يعني رجاله موثقون، وقد عرفت أن الإسناد معناه إضافة الشيء إلى إنسان، تقول: فلان أسند هذا القول إلى فلان، يعني أضافه إليه، كأنه كان ملتصقاً به، ثم بعد ذلك اعتمد على غيره، واستند على سواه، **فالإسناد** هو رجال الحديث، بقطع النظر عن كونه فيه فجوات، أو ليس فيه فجوة، فإنَّه قد يسقط بعض رجاله وهو ما يسمى معلقاً أو معضلاً، أو منقطعاً أو مرسلاً، أو

مدلساً، وذلك من العيوب التي يطعن بها في الحديث، فأما إذا اتصل رجال الإسناد فهو المتصل، إذا كان كل منهم قد روى هذا الحديث عن شيخ له قد سمعه منه، تقول: هذا إسناد متصل، وضده المنقطع، فالمتصل هو المتواصل، فأنت مثلاً إذا خططت خطوطاً في الأرض وتركت بينها فرجاً قيل: هذا خط متقطع، فإذا وصلت بينها أي: وصلت هذا وهذا، قيل: هذا خط متصل. ومثله خطوط الطرق للسيارات فالمتصل الذي يستمر من هذه البلدة إلى هذه البلدة، أي متواصل ليس فيه فجوات، أما إذا كان فيه فجوة ولو قدر ذراع، أو قدر عشرين باعاً أو مائة قيل: هذا خط منقطع، أو خط متقطع أي: فيه قطع، فالإسناد كذلك، كون كل من الرواة سمع من الآخر واتصل السماع واتصلت الرواية.

**ومثال ذلك:** إن قال مسلم مثلاً: حدَّثنا محمد بن رافع (شيخ له قد لقيه وأخذ عنه كثيراً) وابن رافع قال حدَّثنا عبدالرزاق، (شيخ لابن رافع قد لقيه وأخذ عنه أحاديث كثيرة)، وعبدالرزاق قال: حدَّثنا معمر (أحد مشايخ عبدالرزاق)، ومعمر قال: حدَّثنا الزهري. و هو قد لقي الزهري وأخذَ عنه، والزهري قال: حدَّثني سالم بن عبدالله، وهو من أشهر مشايخه، وسالم قال: حدَّثني عبدالله بن عمر، وهو أبوه الذي هو من أشهر تلاميذه من أولاده، نقول: **هذا إسناد متصل**، حيث إننا تحققنا أن كلاً منهم قد لقي الآخر وقد حدَّث عنه، وهكذا سائر الأسانيد المتصلة، فإنها سميت متصلة لتلاقي كل من التلميذ

وأُستاذه، وكونه قد لقيه وأَخذَ عنه.

ويُعرف أَنه قد لقيه إما بإخباره، كأَن يقول: لقيت فلاناً وأَخذت عنه، وإما بالإمكان بكونهما في بلد واحد، وقد عاش معه سنين، وهو يجمع الأَحاديث، ويحرص على جمعها، لاسيّما كبار السن، فإنَّه والحالة هذه يكون إذا روى عنه يحمل على السماع، كذلك **بالتحديث** إذا كان مأموناً موثوقاً، وقال: حدَّثني فلان، عرفنا من ذلك أَنه حدَّثه وسمعه منه، كذلك **بالتصريح بالسماع**، إذا قال: سمعته من فلان، فإنَّه يحمل على الاتصال فيكون إسناده متصلاً، وهكذا يقال في بقية الأَسانيد، **فالإسناد المتصل** هو المتواصل الذي ليس فيه اختلال، وضده المنقطع، **والمنقطع** هو الذي في إسناده سقوط واحد من الوسط، أَو اثنين غير متواليين من الوسط، فإن سقط من وسطه اثنان أَو أَكثر على التوالي فإنه يسمى معضلاً .

■ **الحديث المعلـــق :**

فإن كان السقط من أَوله وكان واحداً أَو أَكثر فيسمى **معلقاً**[1].

كأَن صاحب الكتاب علقه وهو يريد أَن يتناوله ولا يقدر على الوصول إليه.

---

(١) المعلق لغة: اسم مفعول، من علقت الشيء، علّقه فهو معلق. واصطلاحاً: ما كان السقط فيه من مبادئ الإسناد من تصرف مُصنِّف. وله صور متعددة، منها: أن يحذف جميع السند ويقال: قال رسول الله ﷺ. ومنها: أن يحذف الإسناد إلا الصحابي والتابعي. أو الصحابي فقط. ومنها: أن يحذف المصنف شيخه ويعزو الخبر إلى من فوقه. ومنها: أن يعزو المصنِّف الحديث إلى شيخه بصيغة قال.

فإن كان السقط من آخره بعد التابعي فإنَّه يسمى مرسلاً، فإن كان السقط خفيًا، وظاهر الإسناد أنه متواصل لكن فيه سقط خفي فإنَّه يسمى مدلساً، والمُدَلِّس هو الذي يروي عن شيخه مالم يسمعه منه بصيغة تحتمل اللُّقيَّ، فيقول مثلاً: عن فلان. وكان قد لقيه لكنه ما سمع منه هذا الحديث كقوله عن الزهري. أو قال الزهري لما لم يسمعه منه، فإذا قال: حدَّثني الزهري، دلَّ على أنه سمعه منه، أو قال: سمعته من الزهري، فالمدلس يتوقَّف في قبوله مخافة أن يكون قد دلسه عن ضعيف فأسقطه.

□ قوله : (ولم يبن) يعني ينقطع، أي ولم يكن فيه بون، والبون الانقطاع، يقال مثلاً بان عنه، يعني انفصل عنه وانقطع، وتقول: أبن هذا عني، يعني أزله، وفي الحديث لمَّا سُئِلَ الرسول ﷺ عن الشراب وأن الإنسان لايَرْوَىٰ بِنَفَسٍ واحد قال: (أَبِنِ القدحَ عن فيك)[1] ويعني: أفصله وأخِّره (لم يبن) يعني لم ينفصل، ولم ينقطع، ولم يكن فيه بون، والبون والبين هو الانقطاع، كما في قول بعضهم: وأتىٰ دونك البون، وبون بعيد، وبينهم بون شاسع، فالبون هو البعد،

(١) رواه مالك في صفة النبي ﷺ باب النهي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب برقم ١٢، ورواه الدارمي في سننه في الأشربة باب من شرب بنفس واحد ٢/ ١٦١، ورواه الترمذي في الأشربة باب ما جاء في كراهية النفخ في الشراب برقم ١٨٨٨، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأحمد في المسند ٣/ ٢٦، ٣٢، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) في كتاب الأشربة باب ذكر الزجر عن النفخ في الشراب لمن أراد الشرب. برقم ٥٣٢٧ وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري.

وَمَـا بسمَـع كـلِّ رَاوٍ يتَّصِـل
إسنادُه لِلمصطفى فـالمتَّصِلْ

---

**فالمسند** هو الـذي إسناده مـوجود، بقطع النظـر عن الإسناد هـل هو متصل أَو منقطـع، فصورة الإسنـاد ظـاهرة، وقـد يكـون مُـدَلَّساً، وقـد يكون مرسلاً خفيًـا، وقد يكون مرسلاً جليًا، وقـد يكون معضلاً، وإنَّما فيه صـورة الإسناد ظـاهرة، وضـده مالم يسنـد، فمثلاً كتـاب (رياض الصالحين) للنـووي أَحاديثه ليست مسنـدة بل مذكورة بدون أَسـانيد، وصحيح مسلم أَحاديثه مسندة من مسلم إلى الصحابي إلى الرسول.

وعلى هذا فـالمسند هو الـذي فيه الإسناد، وقد يكـون في تلك الأَسانيـد ما هو منفصـل منقطع، أو مرسل أَو معضل، ولكـن مع ذلك تُسمَّى مسـانيـد، وأَحـاديث مسندة، فالمسنـد هـو الذي يـوجد فيـه الإسناد.

**والمتصل** هو الذي اتصل إسناده بـالسماع أَو بالتحديث، بحيث لم يظهر فيه ما يوهم أَنه غير متصل، فمن سمعه عرف أَنه متصل.

مُسَلسلٌ قلْ ما عَلىٰ وَصفٍ أَتىٰ
مِثْلُ أَمَـا وَاللهِ أَنبـانِـي الفَتـىٰ
كَـذَاكَ قَـدحَـدَّثنيـهِ قَـائِمًـا
أَوْ بَعْـدَ أَنْ حـدَّثنـي تبسَّمـا

■ الحديث المسلسل :

□ وأَما (المسلسل) فهو ما على وصف أَتى، يعني: ما أَتى على صفة معينة من أول السند إلى آخره.

وقد يكون مسلسلاً بالقول، أَو مسلسلاً بالفعل، فالمسلسل بالقول كالمسلسل بالتحديث، أَي أَن كل واحد منهم يقول: حدَّثني حدَّثني، والمسلسل أَيضاً بالقول كالمسلسل بالسماع، كأَن يقول: سمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً، قال: سمعت فلاناً. إلى أَن يقول الصحابي: سمعت النبي ﷺ، وقد يكون مسلسلاً بقول خارج، ومِثْلُ ذلك حديث معاذ لما قال له النبي ﷺ: «إِنِّي أُحبك» فإِنَّه تسلسل، فالرسول ﷺ قال لمعاذ: «إِنِّي أُحبك» ومعاذ قال لتلميذه: إِنِّي أُحبك، وتلميذه قال للثاني: إِنِّي أُحبك. وقد قال لي فلان: إِنِّي أُحبك، وقال لي فلان: إِنِّي أُحبك، إلى أَن قال: قال لي معاذ: إِنِّي أُحبك. قال لي النبي ﷺ: «إني أُحبك» فلا تدع أَن تقول دبر كل صلاة: «اللهم أَعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»[1]، فهذا

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب =

مسلسل بهذه المقالة إلى أن وصل إلى الصحابي يعني من أول الإسناد إلى الصحابي، كل واحد منهم يقول لتلميذه: إنّي أُحبك.

وهناك حديث مسلسل بالأَولية، وهو أَن يقول الراوي: حدَّثني فلان، وهو أَول حديث سمعته منه. قال: حدَّثني فلان وهو أَول حديث سمعته منه، قال: حدَّثني فلان وهو أَول حديث سمعته منه، إلى أَن يصل إلى الصحابي، فهذا مسلسل بالأَولية[1].

وقد يكون مسلسلاً بالفعل، كأَن يقول: حدَّثني فلان وهو قائم، قال: حدَّثني فلان وهو قائم، قال: حدَّثني فلان وهو قائم، إلى أَن يصل إلى الرسول ﷺ، وقد يكون مسلسلاً بفعل أَجنبي، كأَن يقول: حدَّثني فلان متبسماً، أَو حدَّثني فلان وهو يضحك، قال: حدَّثني فلان وهو يضحك، قال: حدَّثني فلان وهو يضحك. أَو وهو يبتسم، إلى أَن يصل

= الاستغفار ١٥٢٢، والنسائي في سننه في كتاب الصلاة، باب الدعاء بعد الذكر. وابن حبان في صحيحه (موارد ٥٨٣). وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨، والحاكم في المستدرك في كتاب الصلاة ١/ ٤٠٦٧ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي .

(١) كحديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً «الراحِمُون يَرحَمُهُم الرحمن، ارحمُوا من في الأرض يرحمكم من في السماء» فقد صحَّ التسلسل فيه إلى ابن عيينة، وبقية الإسناد إلى النبي ﷺ ليس مسلسلاً. قال ابن حجر: «... فإن السلسلة تنتهي فيه إلىٰ سفيان بن عيينة فقط، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم» نزهة النظر ص١٦٨ . وانظر: فتح المغيث للسخاوي ٤/ ٤١ ــ ٤٢ . والحديث أخرجه الإمام أحمد ٢/ ١٦٠ والترمذي في سننه ١٩٢٤ وأبو داود في سننه ٤٩٤١ وغيرهم، وقد استوعب الحافظ ابن حجر طرق الحديث وأطال الكلام فيه في كتاب «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع ٦٢ ـ ٦٧ وقد خرّجَ الحديث جماعة من الحفاظ والأئمة، انظر: المجلس الأوّل من مجالس الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي.

إلى الصحابي، فيكون هـذا مسلسلاً بالفعل. فالحاصل أَن المسلسل ما اتفق رواتـه على صيغة أَو على كلمـة تتصل بـالرجال، أَو تتصـل بكيفية الأَداء[١]، فتسلسـلَ كـأَنـه انجـر مـن هـذا إلـى هـذا، والتسلسـل أَصلـه التجاذب، تسلسل القوم يعنـي تجاذبوا، يعني صاروا كذا وكـذا، وكذلك تسلسل أي: ترقى مـن كذا إلى كذا، وتسلسل هذا العمـل يعني نزل من هذا إلى هذا، فـأَخذوا منه هذه الكلمة، وذكروا فـي الأَحاديث المسلسلة أَنها غالباً تكون ضعيفة أَو يختل فيهـا التسلسل كثيراً، فيحتاجون أَن يأتوا بـه بصورتـه فينقطع في بعـض الأَحيان فيقـع فيها تسـاهل، أَو يقع فيهـا شيء من الرواية بالظن أَو ما أَشبه ذلك[٢].

(١) فالحاصل أنَّ المسلسل من صفات الإسناد كما قال ابن حجر في النزهة.

(٢) الأَحاديث المسلسلـة فيها الصحيح والحسن والضعيف والباطل، حسـب حال رواتها، قال ابن الملقّن (وقـلَّ ما تسلمُ المسلسلات من ضعف، أعنـي في وصف التسلسل، لا في أصل المتن) المقنع ٢/ ٤٤٨. والتسلسل له فضيلة وفـوائد من ذلك: الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعـاله وأقـواله، واشتمـاله على مـزيد الضبـط من الرواة، والبعـد عن التـدليس والانقطاع. انظر فتـح المغيث ٤/ ٣٩ ـ ٤٠. وقد ألفت بعض المصنفـات في الأَحاديث المسلسلة مثـل: المسلسلات الكبرى للسيـوطي، والفـوائد الجليلة لمحمد بـن عقيلة، والمناهل السَّلْسلة في الأحاديث المُسلسَلة لمحمد بن عبدالباقي الأَيوبي.

عَـزيـزُ مَـروي ٱثنيـنِ أَوْ ثـلاثـهْ
مشهـورُ مَـرْوي فوق مـا ثـلاثـهْ

---

□ وهنـا يـأتي تعـريـف العـزيـز والمشهـور، وبعـده المعنعـن والمبهم، والعالي والنازل.

■ **الحديـث العزيـز، والمشهور، والمستفيض :**

□ فأَمـا (العزيـز) فهـو مـا رواه اثنان، وقيـل: ما رواه ثـلاثـة، **والأَشهر** أَنه مـا رواه اثنان فقط، يعني رواه عن الصحـابي اثنان، ورواه عن الاثنيـن اثنـان وهكـذا، رواه اثنـان إلى أَن وصـل إلى المـؤلـف، وسمي عزيزاً من العزة وهي القلة، يُقال: هذا (عزيز) في هذا الزمان، يعني قليل، كمـا يقولـون: هذا أَعز مـن الكبريت الأَحمـر. يعني أَقل، من العزة، وهـي القلة؛ لقلة رجـاله، وقيل: مشتق من القوة، فـإنَّ أَحد الراويين تقوَّى بالآخر، فقد كـان غريباً كما سيأتي، ولكن بعد أَن رواه راوٍ آخـر ووُجِدَ لـه إسنـاد آخر تقـوىٰ أَي أَصبح قـويًّا، فقيـل: عزيـز بمعنى قوي، فـالتعليل الأَول يناسب كونه مـروي اثنين، وإذا قيل: إنه مروي ثلاثـة ـ كأَن يكون لـه ثلاثة أَسانيـد ـ فإنَّه مشتـق من القوة لا من القلـة؛ لأَن الثلاثة فـأَكثر ليست قليلـة، بل هي أَدنىٰ الكثـرة، هذا هو العزيز.

وذهب الحاكم إلى أنه شرط للصحيح[١]، وقال: لايكون الصحيح إلاَّ ما رواه اثنان أو أكثر، وعلى كلام الحاكم لايكون الغريب صحيحاً، وقد خالفه في ذلك كثير من العلماء، وصححوا أحاديث غريبة ليس لها إلاَّ إسناد واحد، كحديث : «**إنَّما الأعمال بالنيات**»[٢] فليس له إلاَّ إسناد واحد بالنسبة إلى التابعين، ومع ذلك فهو صحيح، وكذا الترمذي في كتابه الجامع يصحح الأحاديث الغريبة، فيحكم بغرابته ومع ذلك يصححه فيقول: هذا حديث صحيح غريب، والغريب ما ليس له إلاَّ إسناد واحد.

---

(١) قال ابن حجر: «وليس شرطاً للصحيح، خلافاً لمن زعمه، وهو أبو علي الجُبَّائي من المعتزلة، وإليه يُومئُ كلام الحاكم أبي عبدالله في علوم الحديث، حيث قال: الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة، بأن يكون له راويان، ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة» اهـ. نزهة النظر ص٦٥.
وقال في النكت على كتاب ابن الصلاح: «وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادَّعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة فنقض عليه بغرائب الصحيحين. والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه، إلا أن قوله في آخر الكلام. ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة، إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه فيقوى اعتراض الحازمي. وإن أراد به تشبيهاً بها في الاتصال والمشافهة، فقد ينتقض عليه بالإجازة والحاكم قائل بصحتها وأظنه إنما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال والإجازة عند المحدثين لها حكم الاتصال والله أعلم...» ١/ ٢٤٠.

(٢) أخرجه البخاري في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١) ومسلم في الإمارة باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» (١٩٠٧).

فالحاكم يقول: لايكون صحيحاً إلاَّ إذا كان له إسنادان، وهو العزيز، والراجح إن شاء الله أنه قد يحكم بصحة الحديث الغريب إذا كان إسناده ثقات، ورواته مشهورين، ولو لم يكن له إلاَّ إسناد واحد.

فالعزيز ما رواه (إما اثنان)، على قول الحاكم وهو المشهور، أي ليس له إلاَّ إسنادان، (وإما ثلاثة) على قولٍ أشار إليه الناظم البيقوني (عزيز مروي اثنين أو ثلاثة)[1] وهو يدل على أن هناك خلافاً، وأن بعض العلماء قالوا: العزيز ما رواه ثلاثة والمعنى أنه رواه عن الصحابي ثلاثة، ثم استمر يرويه ثلاثة ثلاثة، إلى أن وصل إلى أهل التأليف، فأصبح له ثلاثة أسانيد، كما لو رواه مثلاً عن أنس ثلاثة من تلاميذه كقتادة وأيوب السختياني وثابت البناني ثم يرويه عن كل واحدٍ واحدٌ، فيرويه عن قتادة شعبة، ويرويه عن ثابت سعيد بن أبي عروبة، ويرويه عن أيوب عوف الأعرابي، ثم يرويه عن هؤلاء الثلاثة ثلاثة، كل واحد يرويه عنه واحد، إلى أن يصل إلى زمن البخاري أو الترمذي، فيرويه الترمذي أو غيره بهذه الأسانيد الثلاثة، فيسمى هذا الحديث عزيزاً على قولٍ، ومشهوراً على قولٍ آخر، يعني أن العزيز فيه قولان (الأول): أنه مروي اثنين. والقول (الثاني) أنه مروي ثلاثة. والمشهور فيه قولان: (الأول) أنه مروي ثلاثة أو

(١) الحافظ ابن منده وتبعه ابن الصلاح وابن كثير والسيوطي وغيرهم جعلوا العزيز ما رواه اثنين أو ثلاثة فإن رواه عنهم جماعة سمّي مشهوراً. أما ابن حجر وغيره فقد خصوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور، والاثنين بالعزيز. انظر: تدريب الراوي ٢/ ١٦٧.

أكثر، (الثاني) أنه مروي أربعة أو أكثر، وهو الذي اختاره البيقوني، ولهذا قال: (مشهور مروي فوق ما ثلاثة) يعني فوق الثلاثة، وأدنى شيء فوق الثلاثة هو الأربعة، فإذا كان له أربعة أسانيد فإنَّه عنده المشهور، ولعلَّ الراجح قول الجمهور أن العزيز يطلق على ما رواه اثنان، وأن المشهور يطلق على ماارواه أكثر من اثنين، يعني ثلاثة أو أكثر ما لم يبلغ حد التواتر[1]، يعني ولو رواه عشرة، ولكنه لم يبلغ حد التواتر، فيسمى مشهوراً، وقد يسمى مستفيضاً، يعني أن له اسمان، المشهور والمستفيض[2]، واشتقاقه من الشهرة لانتشاره بين الناس وتناقله، وكذلك المستفيض من الفيضان، وهو التفجر، وكأنَّه فاض في الناس، وتناقلوه أفراداً وجماعات، فلأجل هذا أُطلِقَ عليه: مستفيض.

■ أقسام الحديث المشهور:

قوله : (مشهورٌ مَرْوي فوق ما ثلاثهْ)

ويقسّمون المشهور أيضاً إلى قسمين، مشهور عند الخاصة،

(١) ولهذا عرَّف ابن حجر الحديث المشهور بتعريف جيد فقال: «ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين» . فقوله: «ما له طرق محصورة» قيد يخرج به المتواتر، فالمتواتر لا يضبط بعدد معين. وقوله: «أكثر من اثنين» قيد يخرج به العزيز والغريب.

(٢) قال ابن حجر عن الحديث المشهور: «وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء...، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من غاير على كيفية أخرى» نزهة النظر ص٦٣، قال المناوي في اليواقيت والدرر ١/ ١٥١ موضحاً قول ابن حجر: «ومنهم من غاير على كيفية أخرى» قال: «ففرق بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد».

ومشهور عند العامة، والمراد بالخاصة علماء الحديث، فقد يكون الحديث مشهوراً عندهم، وإن لم يكن منتشراً وكثيراً تناوله وتناقله بالنسبة إلى العامة؛ لأن العامة إنَّما يتناقلون ما يسهل حفظه، أو ما يتكرر، أو ما تكثر الحاجة إليه، أما الأحاديث الخاصة فإنَّها تكون متناقلة بين العلماء والمحدِّثين وليست متناقلة بين عموم الناس[1]، فتجد الحديث مثلاً يسمى مشهورًا ومستفيضاً حيث إن له عدة طرق، أكثر من اثنين أو ثلاثة، ومشهوراً لأنه رواه أهل السنن، ورواه أهل الصحاح: البخاري ومسلم، وابن خزيمة وابن حبان، والحاكم وابن الجارود، وابن السكن، وابن القطان، ومن أشبههم من الذين ألَّفوا في الصحيح، ورواه أهل السنن الأُخرى كالدارمي والبيهقي والدارقطني وأشباههم، ورواه أهل المسانيد، ورواه أهل المصنفات، ورواه أهل التفاسير، ومع ذلك قد يكون منتشر الذكر بين العامة، وقد يكون الأمر بالعكس أي أن الحديث قد يشتهر على ألسن العامة،

(١) الحديث المشهور غير الاصطلاحي ـ أي الذي اشتهر على الألسنة ـ له أنواع كثيرة منها:
١ ـ مشهور عند المحدثين خاصة. مثل: حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْل وذَكوان».
٢ ـ مشهور عند المحدثين وغيرهم. مثل: حديث «إنما الأعمال بالنيات».
٣ ـ مشهور عند الفقهاء. مثل: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق.
٤ ـ مشهور عند الأصوليين. مثل: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».
٥ ـ مشهور عند العامة. مثل: «العجلة من الشيطان».
٦ ـ مشهور عند الأدباء. مثل: «أدبني ربي فأحسن تأديبي».
٧ ـ مشهور عند النحاة. مثل: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

ومع ذلك ليس بمشتهر عند الخاصة الذين هم العلماء والمحدثون، فالعامة قد يسمعون أثراً ونحوه فيتناقلونه على أنه حديث، ويشتهر بينهم وينتشر، وإذا نُقِّب عنه لم يكن حديثاً، بل هو إما حديث ضعيف مع شهرته بين العامة وكثرة تناقلهم له، وإما أثر موقوف على بعض الصحابة أو من دونهم.

**فالحاصل** أن المشهور هو الذي يرويه ثلاثة عند أكثر العلماء، أو يرويه أكثر من ثلاثة عند البيقوني والبعض غيره، وأنه يسمى مشتهراً مستفيضاً، وأنه قُسِّمَ إلى مشهور عند الخاصة، ومشهور عند العامة، ورواته هي الأسانيد والطرق، والحكم عليه يرجع إلى الرجال.

ونحن إنَّما نقول: مروي ثلاثة ومروي اثنين بالنسبة إلى الأسانيد ظاهراً، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه إلاَّ بعد النظر في رجاله، فإذا نظرنا في رجال الحديث، نظرنا في ثقتهم وعدالتهم وأهليتهم، أو أن فيهم نوع ضعف، ولكن ذلك الضعف ينجبر بمتابعة هذا لهذا ولهذا، فيحكم بصحته، وقد يكونون من الضعف بمكان قوي، بحيث لايُقبل حديثهم، ولا يُحكم بصحته إذا كانوا متهمين بالكذب، أو ضعفاء بالمرة، فهذا التعريف إنَّما هو بالنظر إلى الاسم أي اسم الحديث مشهور أو مستفيض أو عزيز، مع قطع النظر عن ثقة رجاله أو ضعفهم، فإذا أردنا الحكم عليه فلا نحكم عليه إلاَّ بالنظر إلى عدالة رواته وصحة إسناده.

مُعنْعـنٌ كَعنْ سعيـدٍ عـنْ كَـرَم
وَمُبْهَـمٌ مَـا فِيـهِ رَاوٍ لَـمْ يُسـم

■ الحديث المعنعن والمؤنَّن:

□ قولـه : (معنعن كعن سعيد عن كرم)

(المعنعن) هـو الحديـث الذي يتسلسـل بكلمـة عن فـلان عن فـلان، والعنعنـة يستعملونهـا إمـا لـلاختصـار وإما لعـدم التثبـت من سماعـه عن ذلك الشيخ، كأن يـرويه عنه بـواسطة، أو ما أشبـه ذلك، ويجـوز للمتأخر أن يـروي الحـديث بعن، فيجـوز لك أن تقـول: عن أبي هـريـرة عن النبي ﷺ قـال: «بادروا بـالأعمال ستـاً...»[1] مع أن بينك وبين أبـي هريـرة مئات السنين، فـإذا قال الـراوي (عن) فليس متحققاً أنـه لقيه أو أنه سمعـه منه، فقد يقـول أبو بكر بن أبـي شيبة: عن شعبة. وهو مـالقيه، وقد يقول مثلاً سفيان بن عيينـة: عن الزهري. وهو قـد لقيه فيعنعن، وقـد يكون الشيخ روى عـن شيخه بالتحـديث، وعن شيخ شيخه بـالعنعنة، ويفعل ذلك كثير من العلمـاء، وقد يكون الإسناد كلـه معنعناً، فغـالب أول مصنف عبـدالرزاق رواه تلميـذه عنه بالعنعنة، مع ذكـره لاسمه، فيكتب: عبدالرزاق عن معمـر، عن الزهري عن سـالم عن أبيه، فيجعلـه كله معنعنـاً، مع أن عبدالـرزاق قد روى

(١) أخرجه مسلم في صحيحـه في كتاب الفتن وأشراط الساعة، بابٌ فـي بقية من أحاديث الدجال رقم الحديث ٢٩٤٧.

عن مشايخه بالتحديث أو بالإخبار أو بالسماع، ومع ذلك يذكره بالعنعنة، ولعلَّ ذلك من باب الاختصار، والعنعنة إذا جاءت في الحديث فإنَّها تكون دون التحديث بمراتب؛ لأنَّها ليست دالة على الاتصال، إلاَّ إذا حملنا ذلك الراوي على حسن الظن.

**واختار الإمام مسلم** ـ رحمه الله ـ أن الحديث المعنعن يقبل مطلقاً، ويحمل على الاتصال بشرط:

١ ـ أن يكون المعنعن ليس مدلساً.

٢ ـ وأن يكون معاصراً لمن روى عنه يمكن أنه لقيه[١].

فإن كان المُعَنْعِنُ مدلساً فلا يقبل إلاَّ إذا صرح بالتحديث،

---

(١) الإمام مسلم اشترط المعاصرة مع إمكان اللقاء، وادعىٰ الإجماع فيه كما في مقدمة صحيحه، وقد قال ابن الصلاح: وفيما قاله مسلم نظر. قال: (وهذا الحكم لا أراه يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه: «ذكر فلان قال فلان» ونحو ذلك. فافهم كل ذلك فإنه مهم عزيز، والله أعلم) اهـ. مقدمة ابن الصلاح ص٦٦ ـ ٦٧.

- أما البخاري وابن المديني وغيرهما من المحققين من أهل الحديث فقد شرطوا اللقاء في الجملة لا في كل حديث. وقد قيل إلاَّ أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحّة بل التزمه في جامعه.
- أما أبو المظفر السمعاني فقد شرط طول الصحبة بينهم.
- وأما أبو عمرو الداني فقد شرط معرفته بالرواية عنه وهذا القول والذي قبله من الأقوال المتشددة.

( للتوسع انظر تدريب الراوي ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨ والتدليس في الحديث للدميني ص٢١ فما بعد).

فمثلاً من المدلسين ابن إسحاق[١] صاحب السيرة، نجد عنده أحاديث كثيرة تارة يذكرها بصيغة العنعنة، وتارة بالتحديث، فتارة يقول: حدَّثنا عاصم بن عمر[٢]، وتارة يقول: عن عاصم بدون حدَّثنا، فيقبل ما صرَّح فيه بالتحديث، دون ما لم يصرح فيه بالتحديث، مخافة أن يكون قد أسقط شيخه.

والضعيف (المدلس) هو الذي يسقط شيخه، ويروي الحديث بالعنعنة عن شيخ شيخه، الذي قد لقيه لكنه لم يسمع منه ذلك الحديث، (والمؤَنَّن) أيضاً ألحقوه بالمعنعن، لكن الغالب أن المُؤَنَّن لايقتصر فيه على كلمة (أن) بل لابد أن يُضاف إليها كلمة أُخرى، فإن أُضيف إليها ما يدل على السماع فهو متصل، وإن أُضيف إليها ما لم يدل على السماع فلا، فإذا قال مثلاً: حدَّثنا عبدالله بن لهيعة أن جابراً الجعفي قال: حدثني أنس. فمثل هذا أن جابراً قال. وكلمة (أن) هو المُؤَنَّن، ولكن أضاف إليها (قال) وكلمة (قال) لا تدل على الاتصال، فيتوقف فيه؛ لأن ابن لهيعة قيل: إنَّه مدلس، وأما إذا أضاف إليها كلمة صريحة فيقبل، كأن يقول: حدَّثنا ابن لهيعة، أن جابراً الجعفي حدَّثه، فكلمة (أن) اقترنت بها (حدَّثه) أو أخبره، أو

(١) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم المدني، قال الذهبي: كان صدوقاً من بحور العلم وله غرائب في سعة ما روى تُستنكر، واختُلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة اهـ الكاشف ٢/ ١٥٦. وقال ابن حجر: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر اهـ. (التقريب ٨٢٥).

(٢) عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأوسي الأنصاري الظفري، ثقة عالم بالمغازي (التقريب ٤٧٣).

سمعه يقول: أو ما أشبه ذلك، فيزول بذلك خوف الانقطاع.

■ **الحديث المبهم :**

قوله (ومبهمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَم)، أي: لم يصرِّح باسمه، كأن يقول مثلاً عن ابن لهيعة عن رجل، عن قتادة. فقوله عن (رجل) هذا مبهم لايُدرى من هو، وقد لايذكره باسم رجل، كأن يقول عمن أخبره، أو عمن سمع جابراً.

فهذا الذي سمع جابراً مبهم، وقد يكون **الإبهام لعدد**، كأن يقول: عن عِدَّةٍ من مشايخنا، أو من أصحابنا، فهؤلاء العدة مبهمون، وقد يكون الإبهام مع نوع من التعيين، كأن يقول: عن عمه أو عن أخيه، وله عدة أعمام وله عدة إخوة، أو أخوه مجهول لا يُدْرَى من هو ولا يُدْرى ما اسمه، فيكون هذا مبهماً[1]، فالمبهم هو الذي فيه رجل لم يسم، وهو يدل على ضعفه، فيُرَدُّ الحديث الذي فيه راوٍ مجهول، وقد يسمى ومع ذلك يبقى على جهالته، وقد يسمى ولكن

(١) وكما أن الإبهام يقع في السند، فكذلك يقع في المتن، كقول الصحابي مثلاً في حديث مرفوع: جاء رجل إلى النبي ﷺ ونحو ذلك. (للتوسع انظر المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لابن العراقي). والإبهام في المتن لا يضُر، أما في السند كأن يقول الراوي حدثني فلان عن رجل، فلايقبل ما لم يسمّ، ولذا قال ابن حجر: لأن من شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تُعرف عينه، فكيف تعرف عدالته، وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة، لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره وهذا على الأصح في المسألة. النزهة ص١٣٥.
وقد صنّف في المبهمات جمعٌ منهم: ابن بَشْكُوال في كتابه: «الغوامض والمبهمات»، وكذلك الخطيب في كتابه الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، وكذلك محمد بن طاهر المقدسي في كتابه: «إيضاح الإشكال». وغيرهم.

لايقال فيه كلام، ولا يذكره أحد، ولا يترجم له، ولايدري ما حاله، وما روايته وما ثقته، وهو مع ذلك مسمى، بأن يقول مثلاً: حدَّثني زهير أو يزيد، وقد يقول مثلاً: يزيد بن بزيع، ولكن من هو يزيد هل هو ثقة أو ضعيف، لاندري، لم يتكلم فيه أحد، فيتوقف في رواية هذا المجهول.

■ **المجهول وأقسامه :**

**ويقسم المجهول[1] إلى قسمين:**

**١ ـ مجهول الحال.**

**٢ ـ ومجهول العين.**

**فمجهول العين هو: أن لايُعْرَف بعينه، ولا يُدْرَى ما اسمه**

---

(١) المجهول هو: الراوي الذي لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح. والإمام ابن الصلاح في مقدمته قسَّم المجهول إلى ثلاثة أقسام: ١ ـ مجهول العين. ٢ ـ مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً. (وهو مجهول الحال). ٣ ـ مجهول العدالة من حيث الباطن دون الظاهر (وهو المستور).

أما الحافظ ابن حجر كما في النزهة فقد قسم المجهول إلى قسمين: ١ ـ مجهول العين. ٢ ـ مجهول الحال. ويسميه المستور.

والقول الصحيح أن مجهول العين لا تقبل روايته، إلاّ بأحد أمرين ذكرهما ابن حجر في النزهة فقال: فلا يقبل حديثه إلاَّ أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك. اهـ ص١٣٥.

أما مجهول الحال فقد قال ابن حجر في النزهة: وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردَّها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر. اهـ ص١٣٦.

وكُـلُّ مَـا قَلَّـتْ رِجَـالُـه عَـلا
وَضِـدُّهُ ذَاكَ الـذِي قـدْ نَـزَلا

وأَما **مجهول الحال** فهو: الذي يسمى، ويرويه عنه اثنان، ولكن لايُرْوَى شيء من أَخباره، ولا ينقل هل هو صدوق أَو كذوب، أَو ثقة أَو ضعيف، روى عنه فلان وفلان ولكن ما وثق، فيسمى مجهول الحال، وقد يسمى مستوراً.

■ **الفرق بين المبهم والمجهول:**

والفرق بين المبهم والمجهول أَن المجهول أَخص؛ لأَنه قد يكون مسمىً ومجهولاً، قد يُقال: عن أُمِّه، وأُمه مجهولة، وقد يُقال عن أَخيه، وأَما إن قيل: عن رجل. أَو عن من سمع. فهذا يسمى مبهماً، فالمبهم هو الذي لا يذكر بما يميزه، وأَما إذا قال: عن أَخيه أَو عن أُمه وهي مجهولة، أَو أُخته أَو عمه، أَو ما أَشبه ذلك فهذا يسمى مجهولاً، وليس بمبهم.

■ **الحديث العالي، والحديث النازل :**

□ **قوله : (وكل ما قلت رجاله علا...)**

العالي والنازل[1] من أَقسام الحديث، وتتعلَّق بالأَسانيد،

(١) قال النووي: «الإسناد خَصِيصة لهذه الأُمة، وسنةٌ بالغةٌ مؤكّدة، وطلبُ العلو فيه سنة» تدريب الراوي ٢/ ١٤٨، وقال ابن كثير: «... وذلك أنه ليس أمةٌ من الأُمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأُمة، فلهذا كان طلب الإسناد العالي مُرغباً فيه، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنة عمن سلف.... ولهذا تداعت رغبات كثير من الأَئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، إلى الرحلة إلى أقطار البلاد طلباً لعلو الإسناد» الباعث الحثيث لأحمد شاكر ٢/ ٤٤٣، ٤٤٥. =

ويُقال: هـذا إسناد عـال، وهذا إسنـاد نازل. فالعـالي هو الـذي قلّت رجاله، والنازل هو الـذي كثرت رجـال إسناده، وقلة الـرجال مـرغوب فيها عند المحـدِّثين فهم يحبون الحديث العـالي دون النازل، وسبب ذلك: أن كثـرة الوسـائط سبب لكثـرة الأوهـــام؛ لأنـه إذا كان مثـلاً بين التـرمذي وبيـن الرسـول ﷺ أربعـة، فاحتمـال الخطأ من هـؤلاء

---

= قال ابن حجـر في النزهة ١٥٦: «وإنما كـان العلو مرغوبـاً فيه لكونه أقـرب إلى الصحة، وقلـة الأخطاء، لأنـه ما مـن راوٍ من رجـال الإسناد إلاّ والخطـأ جائز عليـه، فكلما كثـرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلّت قلّت» اهـ.

والعلو في الإسناد خمسة أقسام:

الأوّل: هو القرب من رسول الله عليه الصلاة والسـلام بمعنى قلة عدد الرواة، ويطلق عليه العلو المطلق، وهذا القسـم أفضل وأجل الأقسام بشرط أن يكون الإسناد صحيحـاً خالياً من الضعف.

الثاني: القرب من إمام من أئمة الحديث كابن جـريج، والزهري، ومالك، وشعبة وغيرهم مع صحة الإسناد.

الثالث: العلو إلـى كتاب من كتب الحـديث المعتمدة المشهـورة كالكتب السـتة، وهو على أربعة أنواع:

١ ـ «الموافقة، وهي: الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

٢ ـ البدل، وهو: الوصول إلى شيخ شيخه كذلك.

٣ ـ المساواة، وهي: استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

٤ ـ المصافحة، وهـي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، انظر: «نزهـة النظر» لابن حجر ص١٥٨ ـ ١٥٩.

الرابع: أن يكون سبب العلـو تقدم وفاة الشيـخ، فقد يوجـد إسنادان متساويـان في عدد الرواة، ولكن يحكم بالعلو لأحدهما لتقدم وفيات رواته عن الآخر.

الخامس: العلو بتقدم السمـاع، فمن سمع من شيخ قديماً أعلـى ممن سمع من الشيخ نفسه أخيراً.

قليل، يعني محتمل أنهم أخطأوا ولكنه احتمال قليل بخلاف ما إذا كان بينه وبينه عشرة، فإنَّه قد يوجد أحاديث ينزل فيها الترمذي إلى عشرة، وقد يوجد أربعة، فيسمى القليل عالياً، فأقل ما بين الترمذي وبين الرسول ﷺ أربعة، ويسمى الآخر نازلاً إذا كان الإسناد سبعة أو أكثر، وسبب ذلك أن بعضهم يروي عن بعض، وهم متقاربون، يروي التابعي عن تابعي عن تابعي إلى أربعة أو خمسة أو ستة بعضهم عن بعض، وكلهم متقاربون، وتكثر الوسائط، فلأجل ذلك قالوا: إن العالي أصح، وأقوى، وأقرب إلى الثقة بهم، وقد كانوا يحرصون على العلو، فكثيراً ما توجد الأحاديث عند الشيخ في بلاده نازلة، فيسافر مسيرة شهر أو أكثر، لأجل أن يحصل عليها بإسناد أقل لأنه يسقط عنه رجل.

فمثلاً: الإمام أحمد يروي عن عبدالله بن عمر أحاديث ليس بينه وبينه إلاَّ اثنان، يرويها مثلاً عن إسماعيل بن جعفر، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر؛ لأن ابن عمر طال عمره إلى أن توفي في حدود سنة ٧٤هـ وتتلمذ عليه عبدالله بن دينار في آخر حياته وحفظ منه علماً، وطالت حياة عبدالله بن دينار فمات سنة ١٢٧هـ، فأدركه بعض مشايخ أحمد كسفيان بن عيينة وإسماعيل بن جعفر ونحوهما، فَرَوَوْا عنه فتكون أحاديثه ثلاثية، حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، وكذلك أحاديث أنس حيث أدركه الزهري، وإن كان الزهري لم يُعَمَّرْ أي ما طالت حياته، ولكن أنساً عُمِّرَ حتى

توفي سنة ٩٣، وعاش بعده الزهري ثلاثًا وثلاثين سنة وتوفي سنة ١٢٦ والإمام أحمد يروي عن ابن عيينة ويقول: حدَّثنا ابن عيينة عن الزهري، عن أنس، فأحاديثه عنه ثلاثية[١].

كذلك البخاري عنده الأحاديث الثلاثيات فليس بينه وبين الصحابي إلاَّ اثنان، وبينه وبين الرسول ﷺ ثلاثة، ومنها أحاديث عن أنس يرويها عنه تلميذه حُميد الطويل الذي عُمِّرَ فأدركه محمد ابن عبدالله الأنصاري فالبخاري يقول: حدَّثنا محمد بن عبدالله عن حميد عن أنس فهذا إسنادٍ عال، وكذلك سلمة بن الأكوع عُمِّرَ يعني عمراً متوسطاً توفي سنة ٧٤ هـ، ولكن تلميذه ومولاه يزيد بن أبي عبيد عُمِّرَ بعده فأدركه مشايخ البخاري فصار يروي عن سلمة أحاديث ثلاثية، فيقول: حدَّثنا مكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عُبيد، عن سلمة بن الأكوع، فهذا حديث عال، فإذا كثرت الرجال فإنَّه يسمى نازلاً، فقد تجد بين البخاري وبين الرسول ﷺ سبعة أحياناً، ويكون ذلك لأن بعضهم يروي عن بعض، وهم متقاربون فيقول مثلاً: حدَّثنا عمر بن حفص، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود فهذا بينه وبين الرسول ﷺ ستة، وقد يحدث عن بُنْدَار عن غُنْدَر عن شعبة عن الأعمش فهذا إسناد فيه نوع من النزول بالنسبة إلى الثلاثي، هذه هي

(١) أفرد بعض العلماء أجزاء أطلقوا عليها الثلاثيات منها: ثلاثيات الإمام أحمد بن حنبل، وقد شرحها السفاريني وهي مطبوعة، وثلاثيات الإمام البخاري للترمسي وهي مخطوطة.

الأَحاديث العالية والنازلة، ورغبتهم في الأَحاديث العالية لقلة الوسائط وقلة الرجال، فقد يسافرون ـ كما ذكرنا ـ لأَجل سقوط رجل أَو رجلين.

فالإمام أَحمد توجد عنده أَحاديث في بغداد نازلة، ولكنها توجد عند بعض المشايخ عالية مثل عبدالرزاق، فسافر أَحمد من بغداد إلى صنعاء لأَجل أَن يسمع منه أَحاديث هي موجودة عنده في بغداد، لكنها نازلة، فأَراد أَن يأخذها عن عبدالرزاق لتكون عالية، فقد يكون بينه وبين الرسول ﷺ مثلاً ستة فإذا أَخذها عن عبدالرزاق ارتفع إلى خمسة أَو أَربعة فقد يقول: حدَّثنا عبدالرزاق، حدَّثنا معمر عن الزهري عن أَنس فهؤلاء أَربعة أَو يقول عبدالرزاق: حدَّثنا معمر عن ابن طاوس عن أَبيه عن ابن عباس فهؤلاء خمسة فالرغبة في علو الإسناد لأَجل قلة الوسائط التي يحصل بسببها قلة الأَوهام.

فأَنتَ مثلاً إذا سمعت حادثاً حدث كمرض أَو موت فسمعته من واحد شاهده وقال لك: شاهدت فلاناً مريضاً أَو شاهدت فلاناً عندما توفي، أَو شاهدت البيت الفلاني وقد احترق أَو قد انهدم، جزمت به، لأَنه ليس بينك وبين هذا الحادث إلاَّ واحد شاهده، لكن لو أَن هذا الواحد الذي شاهده نقله لك عن خمسة قال مثلاً: أَنا ما شاهدته، ولكن أَخبرني فلان، وهو ما شاهده ولكن أَخبره فلان وهو أَيضاً ما شاهده وإنَّما أَخبره فلان ولم يشاهده أَيضاً وأَخبره فلان الخامس الذي شاهده، فكثرة الوسائط قد تُوقع الشك في هذا

الحادث هل هو صحيح واقعي أَم لا ؟ لأَن أَحدهم قد يكون قاله مازحاً غير مُجدّ في قوله، وقد يكون مخطئاً على بعضهم، وقد يكون بعضهم قال: نقله لي فلان وهو مخطيء، وقد يكون بعضهم لا يعرف هذا الذي حدَّثه، إنَّما قال: يمكن أَنه فلان، وليس جزماً، فلأَجل ذلك كثرة الوسائط يحصل بها وَهْمٌ وخطأ غالباً، فهذا هو السبب في أَن قلة الرجال أَقوى.

■ **حكم الإسناد العالي والنازل :**

ثم إن الحكم على السند بالنظر إلى الرجال، لانحكم على السند عالياً أَو نازلاً إلاَّ بعد النظر في رجاله، فقد يكون الإسناد العالي رجاله ضعفاء، ويكون الإسناد النازل رجاله أَقوياء، وقد يكون العالي أَضعف من النازل، رغم أَن هذا عال ولكن في رجاله ضعف، وهذا نازل ورجاله ثقات، فلا تساوي بينهما[1].

❑ ❑ ❑

(١) قال ابن حجر في النزهة ص١٥٧: فإن كان في النزول مزية ليست في العلو، كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، فلا تردد في أن النزول حينئذ أولى. اهـ. وقد أفرد مبحث العلو والنزول الإمام ابن طاهر القيسراني في جزء أسماه: جزء العلو والنزول في الحديث وقد طبع بتحقيق الشيخ صلاح الدين مقبول.

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَىٰ الأَصْحَابِ مِنْ
قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ موقوفٌ زُكِنْ
وَمُرْسَلٌ مِنهُ الصّحَابِيُّ سَقَطْ
وقلْ غَرِيبٌ ما روَىٰ راوٍ فقطْ
وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ
إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

---

❑ هذا تعريف الموقوف، والمرسل، والغريب، والمنقطع، وهي بعضها من مباحث الإسناد كالمرسل والمنقطع، وبعضها من مباحث المتن كالغريب[1] والموقوف.

■ **الحديث الموقـــوف :**

(والموقوف) هو ما وُقِفَ على الصحابي[2]، فإذا وقفَ الإسناد إلى الصحابي ولم يتجاوزه إلى الرسول ﷺ فهو موقوف أي هو من كلام الصحابة، ويكثر هذا في الكتب التي تعني بكتابة الآثار، كمصنف ابن أبي شيبة، وسنن الدارمي، ومصنف عبدالرزاق، وسنن سعيد بن منصور، يذكرون فيها أشياء كثيرة من الموقوفات على

---

(١) من المعلوم أن الغريب قسيم للمشهور والعزيز وهي من مباحث الإسناد، والغريب يمكن أن يكون في المتن والإسناد، ولعله في الإسناد أظهر والله تعالى أعلم.

(٢) من قول أو فعل أو تقرير.

الصحابة، ومن الموقوفات على التابعين[١]، فكل ما أُضيف إلىٰ الصحاب يعني الصحابة فهنا عبَّر بالصحاب عن الصحابة يُقال لهم: أَصحاب وصحب وصحابة وصحاب، وسواء كان ذلك المروي من قولهم أَو من فعلهم، كفعل أَحدهم أَمراً من الأُمور، يُقال: فعل عثمان كذا فهذا موقوف، أَو قال عمر كذا وكذا فهذا موقوف[٢].

(زُكِن) يعني عُرِفَ وحققَ أَنَّ هذا هو الموقوف حقًّا، وكثيراً ما تكون الموقوفات في كتب المتقدِّمين كالدارمي وعبدالرزَّاق ومالك، ثم يخطيء فيها كثير من المتأخرين فيرفعونها، وكثيراً ما يقول الترمذي وغيره هذا الحديث موقوف، رفعه فلان فأَخطأ فيه، أَو غلط فرواه مرفوعاً، والصحيح أَنه موقوف على عائشة، أَو موقوف على ابن عباس أَو نحو ذلك.

وقد ذكرنا سابقاً أَن الموقوف قد يكون له حكم المرفوع، فيما إذا كان ذلك الصحابي لا يأخذ عن الإسرائيليات، وكان كلامه لا يُقال مثله بالرأي، فإذا تكلَّم بكلام من أُمور الآخرة حُمِلَ على أَنه تلقَّاه عن الرسول ﷺ، أَو مثلاً أَخبرَ بثواب، فإنَّه محمول على أَنه

---

(١) الموقوف عند الإطلاق يطلق على ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير أما عند التقييد فيجوز في حق التابعين، فيقال مثلاً: هذا موقوفٌ على ابن المسيب.

(٢) فقهاء خُراسان يسمون الموقوف أثراً والمرفوع خبراً. قال أبو القاسم الفوراني: «الخبر ما يُروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يُروىٰ عن الصحابة». أما جمهور المحدِّثين فهم على عدم التفريق بين الخبر والأثر فالكل يسمَّى أثراً لأنه مأخوذ من أثرت الحديث أي رويته. انظر فتح المغيث ١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، وتدريب الراوي ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

مرفوع حكماً لا لفظاً، هذا هو الموقوف[١].

---

(١) وهنا مسائل مهمة تتعلق بهذا المبحث يمكن أن تجعل كالقرائن التي ترفع الموقوف حكماً ذكرها ابن الصّلاح في المقدمة وزادها العلماء توضيحاً بالأمثلة:

* **المسألة الأولى**: قول الصحابي: «كنا نفعل كذا، أو كنا نقول كذا» إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو موقوف، وإن أُضيف إلى زمان رسول الله ﷺ فهو مرفوع.

أما قول الصحابي: كنا لا نرىٰ بأساً بكذا ورسول الله ﷺ فينا، أوكان يقال: كذا وكذا على عهده، أو كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته ﷺ».

قال ابن الصلاح: فكل ذلك وشبهه مرفوع مسند مخرّج في كتب المسانيد. اهـ.

وإذا قال التابعي: «كنا نفعل كذا» فهذا ليس بمرفوع قطعاً، فإن لم يُضفه إلى زمن الصحابة فمقطوع، وإن أضافه فاحتمالان: الوقف وعدمه، وجْه الأوّل: أن الظاهر اطلاعهم على ذلك وتقريرهم عليه، ووجه الثاني: أن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه بخلاف تقرير النبي ﷺ.

* **المسألة الثانية**: قول الصحابي: «أُمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا» كل هذا وما أشبهه مرفوع.

أما قول الصحابي: «من السنة كذا» قال ابن الصّلاح: فالأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لايريد به إلاّ سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه. اهـ.

أما قول التابعي: «أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا» فقد جزم أبو نصر بن الصباغ في كتاب العدة في أصول الفقه أنه مرسل.

أما إذا قال التابعي: «من السنة كذا» ففيه وجهان حكاهما النووي في شرح مسلم وصحّح وقفه.

* **المسألة الثالثة**: أن يقول الصحابي الذي لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب قولاً لا يقال بالرأي وكذلك لا مجال للاجتهاد فيه، وليس له تعلق ببيان لغة، أو شرح كلمة غريبة، وذلك كالإخبار عن الأُمور الماضية كبدء الوحي وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال القيامة، أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص كقوله من فعل كذا فله أجر كذا، أو يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه، فكل هذا له حكم المرفوع.

- أما تفسير الصحابي إن تعلق بسبب نزول آية أو نحوه، مما لا يمكن أن يؤخذ إلاّ عن رسول الله ﷺ، ولا مجال للاجتهاد فيه، فله حكم الرفع.
- أما تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ، وفيها مجال للرأي فهي موقوفة. =

■ الحديث المرسل :

❑ وبعده قال : (ومرسل منه الصحابي سقط .....)

المرسل: ما رفعه التابعي إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، والتابعي هو الذي لقي الصحابة، فإذا قال سعيد بن المسيب: قال رسول الله ﷺ، أو قال عطاء بن أبي رباح: قال النبي ﷺ فهو المرسل، وقوله: (منه الصحابي سقط). أي في الظاهر، ولكن لو تحققنا أنه لم يسقط منه إلاَّ الصحابي لقبلناه؛ لأن الصحابة عدول، لكن نخشى أن يكون سقط قبل الصحابي تابعي ضعيف، فلأجل ذلك يكون المرسل ضعيفاً، والتعبير السليم أن يُقال: إن المرسل ما رفعه التابعي إلى الرسول ﷺ، وسبب رده الجهل بالساقط؛ لأنَّا لاندري هل هو صحابي فنقبله أو هو تابعي، فإن كان تابعيًّا فقد يكون ضعيفاً، وإن كان ثقة فلا ندري هل أخذه من صحابي فيقبل، أو أخذه من تابعي آخر، فإذا أخذه من تابعي آخر فقد يكون ضعيفاً فيرد، وإذا كان قويًّا فهل أخذه من صحابي أو من تابعي ثالث، فقد يأخذ بعض التابعين من بعض إلى ثلاثة أو أربعة، فلأجل احتمال

---

= * المسألة الرابعة : إذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو يبلغ به، أو ينْمِيه، أو يرويه، أو رواية، أو رواه، فله حكم الرفع.

- أما إذا قيل في الحديث عند ذكر التابعي: يرفع الحديث، أو ينميه، أو يبلغ به ونحوها، فهو مرفوع مرسل، لسقوط الصحابي منه.

للتوسع انظر: فتح المغيث ١/ ١٢٣ فما بعدها، وتدريب الراوي ١/ ١٥٦ فما بعدها وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٢٦١ فما بعدها. والوسيط للعلاّمة أبو شهبة ص٢٠٦ فما بعدها.

أنه أخذه عن تابعي ضعيف يتوقف في قبول المرسل[١].

ويستثنى من ذلك مراسيل سعيد بن المسيب قالوا: لأنها تُتُبِّعَتْ فوجدت مسانيد، فهو لايرسل إلاَّ عن ثقة، أو عن صحابي[٢]،

---

(١) قال ابن الصلاح في مقدمته ص٥٣: «ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف؛ إلاَّ أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر» اهـ. فالأصل أن المرسل ضعيف مردود، لكن الأئمة اختلفوا في حكمه إلى أقوال أصحها: قبوله بشروط وهو قول الشافعي وهو منقول عن الإمام أحمد. وقد ذكر هذه الشروط الشافعي في الرسالة ص٤٦٢ فما بعدها. «فمرسل التابعي الكبير يقبل إذا اعتضد بواحد من أربعة أمور:
١ ـ أن يرد موصولاً من طريق آخر.
٢ ـ أن يرسله غير من أرسل عن رواة الأوّل.
٣ ـ أن يوافق قول أحد الصحابة.
٤ ـ أن يفتي أكثر العلماء بمقتضاه. (انظر: منهج النقد د. نور الدين عتر ص٣٧٢).
قال السخاوي: ثم إن ما تقدم عن الشافعي من عدم الاحتجاج بالمرسل إلا إن اعتضد هو المعتمد. اهـ فتح المغيث ١/ ١٧٤.

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: مراسيل سعيد صحاح، لانرى أصح من مرسلاته. وقال ابن معين: هي أحب إليَّ من مرسلات الحسن. (فتح المغيث ١/ ١٧٠). وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٢٥: وأصحها [أي المراسيل] مراسيل سعيد بن المسيب. اهـ.
قال السيوطي في التدريب ١/ ١٧١: اشتهر عن الشافعي أنه لا يحتج بالمرسل، إلاّ مراسيل سعيد بن المسيب، قال المصنف [أي النووي] في شرح المهذب. وفي الإرشاد، والإطلاق في النفي والإثبات غلط، بل هو يحتج بالمرسل بالشروط المذكورة، ولا يحتج بمراسيل سعيد إلا بها أيضاً. اهـ.
فمراسيل سعيد بن المسيب هي أصح المراسيل بلا شك، لكن تقبل مراسيله إذا اعتضدت بواحد من الشروط التي سبق ذِكْرها عن الإمام الشافعي.
قال عبدالحفيظ العلوي في نظم مصطلح الحديث ص١٣:

وقولُ عالمِ قريش مرسل ... ابن المسيّب سعيد يُقبل
وحجة قد حَمَّلُوه العلماء ... على اعتضاده فنعم من سما =

وكذلك إذا تحققَ أن هـذا المرسل قد أرسله ذلك التـابعي عن جَمْعٍ مـن الصحـابـة؛ لأن التـابعـي قـد يسمـع الحـديـث من عشـرة مـن الصحابة، فيجزم به، ويقول: قال النبي ﷺ فهنا إذاً يقبل.

■ **الحديث الغريب :**

□ **قولـه : (..... وقل غريب ما روى راوٍ فقط)**

هـذا تعـريف الحـديث الغـريب، بـأنه مـا ليـس له إلاَّ إسنـاد واحد[1]، وأكثـر من يستعمله التـرمذي فـي جامعـه حيث يقول: هـذا

---

= لكن مراسله في أهل الحديثِ أحسن من غيروزادوا لا تريثِ

للتوسع انظر فتح المغيث ١/ ١٦٩ فما بعدها، والإرشاد للنووي ١/ ١٧٥، وتدريب الراوي ١/ ١٧١ فما بعدها، والمقنع لابن الملقن ١/ ١٣٥، فما بعدها.

(١) أي يتفرد برواية الحديث شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. انظر: نزهة النظر ص٧٠.

وقد سمّى بعض العلماء الغريب باسم آخر هـو الفرد، قال ابن حجر: لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطـلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهمـا من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفـرد أكثر ما يطلقونـه على الفرد المطلق، والغريـب أكثر ما يطلقونـه على الفرد النسبي... إلخ اهـ النزهة ص٨١.

ومن العلماء من فرَّق بين الغريب والفرد وجعل كل واحد منهما قسماً لوحده.

قال السخـاوي: والحاصل أن الغريب علـى قسمين: مطلق ونسبي كما ستـأتي الإشارة إليه، وحينئذ فهو والأفـراد كما سلف في بابها على حد سـواء...، ثم قال: على أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهمـا في بعض الصور فقال: وليس كل ما يعـد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد... إلخ. فتح المغيث ٤/ ٣ ـ ٤.

والتفرد في الحـديث الغريب يقع فـي أي موضع من السنـد، فيقيد بالموضـع الذي وقع فيه، أما التفرد في الحديث الفرد فيكون في أصل السند، وهو وطرفه الذي فيه الصحابي، وعليه يـدور الإسناد، وإليـه يرجع ولـو تعددت الطـرق إليه. (المختصر الـوجيز فـي علوم =

حديث غريب، لانعرفه إلاَّ من حديث فلان، أو من رواية فلان، فإذا رواه مثلاً عن الصحابي تابعي، وعن التابعي تابعي آخر، وعنه تابعي ثالث، ثم رابع، ثم آخر، وهؤلاء انفردوا به لم يتابعهم أحد فنسمي هذا حديثاً غريباً، وقد يشتهر بعد ذلك كحديث عمر: «**إنما الأعمال بالنيات**» فإنَّه غريب في أوله، ما رواه عن النبي ﷺ إلاَّ عمر، ولا رواه عن عمر إلاَّ علقمة بن وقَّاص، ولا رواه عن علقمة إلاَّ محمد بن إبراهيم التيمي، ولا رواه عن التيمي إلاَّ يحيىٰ الأنصاري، فهو غريب في أوله، ثم اشتهر عن يحيىٰ، فأصبح متواتراً في آخره[1].

ومن أمثلة الغريب حديث أبي هريرة: «**إذا سجد أحدكم فلا**

---

= الحديث د محمد عجاج الخطيب ص ١٦٩).

وقد قسّم العلماء الغريب بحسب موضع الغرابة فيه، أقساماً كثيرة ترجع إلى قسمين هما: الغريب متناً وإسناداً قال ابن الصلاح: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد. اهـ.

والقسم الثاني: الغريب إسناداً لا متناً، قال ابن الصلاح: كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: «غريبٌ من هذا الوجه» اهـ. مقدمة ابن الصلاح ص٢٧١، ومنهج النقد في علوم الحديث ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(١) من أطلق التواتر أو الشهرة على هذا الحديث فمراده في آخر السند من عند يحيى. انظر: فيض القدير للمناوي ١/ ٣٥.

يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه»[١] فإنَّه ما رواه إلاَّ أبو هريرة، ولا رواه عن أبي هريرة إلاَّ الأعرج، ولم يروه عنه إلاَّ أبوالزناد، ولا رواه عن أبي الزناد، إلاَّ محمد بن عبدالله بن الحسن، ولا رواه عن ابن الحسن إلاَّ الدراوردي، فيكون هذا حديثاً غريباً، وإن كان قد رُوِي من طرق أُخرى بغير هذا اللفظ، والغرابة تدل على ضعف الحديث[٢]، فيقولون في تعبيراتهم: لا يأتيك بالغريب إلاَّ الغريب، ويقال: فلان يأتي بالغرائب، فلان أحاديثه غريبة أي أنه يأتي بأحاديث ما رواها غيره، فانفراده يدل على ضعفه وضعف روايته، هذا هو الغريب أي ما ليس له إلاَّ إسناد واحد.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه رقم ٨٤٠، والترمذي في سننه في أبواب الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود برقم ٢٦٩ ولفظه: «يعمد أحدكم فيبرك في صلاته بَرْك الجمل» وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً أبو داود حديث رقم ٨٤١. وأخرجه النسائي باللفظين في كتاب الافتتاح باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده، حديث رقم ١٠٩٠ ورقم ١٠٩١، وأحمد في المسند ٢/ ٣٨١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام من قوله: «إذا سجد أحدكم....». ١/ ١٦٨ والبخاري في التاريخ الكبير ١/ ١٣٩، والبغوي في شرح السنة باب الهوى إلى السجود وأنه يضع ركبتيه قبل يديه ١/ ١٣٥، وغيرهم. انظر: زاد المعاد لابن قيم الجوزية ١/ ٢٢٢ ـ ٢٣٠ ففيه بحث مفيد.

(٢) هذا الحكم على غالب الغرائب ـ وهو مراد شيخنا كما ذكر لي ـ وإلاَّ فمن الغريب ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف، قال ابن الصلاح: ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرَّجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب رُوِّينا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال غير مرة: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء. اهـ علوم الحديث ص٢٧١.

■ الحديث المنقطع :

□ وقولـه: (وكلُّ ما لَم يتَّصِل بِحَالِ إسنادُه منْقَطعُ الأَوصَالِ)

هذا تعـريف المنقطع، وقـد ذكرنـا أَن الإسناد إمـا أَن يكون فيـه انقطاع في أَولـه وهو المعلق، أَو من آخره وهو المـرسل، أَو من وسطه فإن كـان باثنين متواليين فهـو المعضل، وإن كان باثنين غيـر متواليين فالمنقطع، وكذلك إن كان الساقط واحداً فهو المنقطع.

■ كيف يعرف الانقطاع في الإسناد:

وكيفَ تَعـرِفُ الانقطـاع؟ تَعْرفُـه بالـرواة عن هـذا الشيخ، تقـول مثلاً: هذا الشيخ لـم يروِ عنه إلاَّ فلان وفلان، فإذا وجـدتَ إنساناً لم يُذكـر في تلامـذته عـرفت أَنه لم يـروِ عنه، فإنَّـك كثيراً ما تجـد في تراجم الرواة إحْصاءَ تلاميذ الشيـخ وإحصاء مشايخه كما في كتاب : (تهذيب الكمال في أَسماء الرجال) للمِزِّي.

إذا قال مثلاً: إسرائيل بـن أَبي إسحاق السبيعي، روى عن فلان وفلان وفـلان وفلان، فيحصـي مشايخه الـذين روى عنهم ثـم يقول: وروى عنه فلان وفـلان وفلان، فيحصي تلاميذه الذيـن رووا عنه، ولو زادوا على المائة أَو علـى المائتين، فأَنتَ إذا رأيت شخصـاً قد روى عن إسـرائيل، فـانظـر هل ذكـره صـاحب تهـذيب الكمـال، فـإذا لم يذكره، ولم يذكره غيره دلَّ على أَنـه ليس من تلاميذه، وأَنه ما أَدركه، أَو أَنه روى عنه بواسطة فأَسقط تلك الواسطة، فيكون الإسناد منقطعاً.

وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْه اثنَانِ
وَمَا أَتَىٰ مُدَلَّسًا نَوعَانِ

---

فالإسناد المنقطع هو الذي فيه سقط، وقد يعرف السقط بعدم المعاصرة، وذلك يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، فإذا رأيت مثلاً وكيع بن الجراح الذي وُلِدَ قبل موت الزهري بسنة أَو سنتين عرفتَ أَنه ما روى عنه أَي كيف يروي عنه وهو ابن سنة أَو سنتين يعني أَن هذا ولادته في سنة كذا، وهذا وفاته في سنة كذا وبينهما سنة أَو سنتان فلا يمكن أَن يروي عنه، وهكذا بعض المحدِّثين قد يروي عن شخص بواسطة ويسقط من روىٰ عنه، ويقع ذلك كثيراً في أَولاد بعض الصحابة الذين ما أَدركوا آباءهم ورووا عنهم كأَبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود روايته عن أَبيه منقطعة؛ لأَنه مات وهو صغير فما عَقَله، ومع ذلك روى عنه كثيراً، ولكن روايته محمولة على أَنه أَخذها عن أَهل بيته أَو عن تلامذة أَبيه، فتكون منقطعة، **فالمنقطع** هو: ما سقطَ فيه راوٍ أَو أَكثر مع عدم التوالي، هذا من حيث الاصطلاح، وإلاَّ فهو يعم كل ما لم يتصل، على ظاهر النظم.

■ **الحديث المعضل :**

**قوله : (والمعضَلُ الساقطُ منه اثنانِ .....)**

■ **الإعضال في اللغة :**

**والإعضال** هو العيب الكبير، هذا في اللغة: أَعضله يعني عاقه عن السير، وقطعه قطعاً كليًّا، فهناك مثلاً المنقطع عن القوم، إما أَن

يسير خلفهم سيراً متوسطاً وهم مسرعون، فهذا يسمَّى منقطعاً عن القوم، وإما أَن يكون سيره بطيئاً وسيرهم سريعاً، فهذا قد أَعضل عن القوم، ولحاقه بهم متعذِّر، فالمعضل سمي بذلك لزيادة انقطاعه[١].

■ **المعضل اصطلاحاً :**

والمعضل من مباحث الإسناد وعرَّفه بأَنه الساقط منه اثنان، ولابد أَن يكونا متواليين، فمتى سقط منه راويان متواليان فهو المعضل، فإن كانا متفرقين فإنَّه المنقطع[٢].

■ **كيف يعرف الإعضال في الإسناد :**

ويُعْرفُ السقط منه بمجيئه من طريق أُخرى، وقد يكون السقط غير ظاهر، حيث يكون بعض الرواة قد لقي بعضاً، فمثلاً الإمام سفيان بن عيينة قد لقي الزهري وحدَّث عنه، ولكنه تارة يحدِّث عنه بواسطة رجل، وتارة يحدِّث عنه بواسطة اثنين، فإذا روى ابن عيينة عن الزهري حديثاً لم يسمعه منه ولا ممن سمعه منه، لكن بواسطتين فحذف الواسطتين فهو حديث معضل، مع أَن ظاهره

---

(١) قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص٥٩: وأصحاب الحديث يقولون: أعضله فهومعضَل بفتح الضاد وهو اصطلاحٌ مشكل المأْخَذ من حيث اللغة، وبحثتُ فوجدت له قولهم: أمر عضيل أي مستغلقٌ بشدة، ولا التفات في ذلك إلى مُعْضِل بكسر الضاد، وإن كان مثل عضيل في المعنى. اهـ.

والحديث المعضل من قبيل الضعيف، وذلك للجهالة بحال المحذوف، ولكنه من قبيل الضعيف المنجبر بغيره.

(٢) فشرط الإعضال أن يكون الانقطاع على التوالي بخلاف المنقطع فلا يشترط ذلك.

الاتصال.

كذلك قد يكون المسقط لايتفطن للانقطاع الظاهر، فيروي عمن لم يسمع منه ما لم يسمع، فمثلاً يروي بكير بن الأشج عن قتادة وهو لم يسمع منه؛ لكونه مات كهلاً، وقد يكون بينه وبينه اثنان فيسمَّى معضلاً، ومثلاً يروي هشيم بن بشير عن ابن إسحاق وهو لم يسمع منه، وكذلك قد يروي عبيد الله بن معاذ العنبري عن هشام ابن عروة بن الزبير ما لم يسمع منه؛ بل قد يروي عنه بواسطتين، ويسقط الواسطتين، فيسمَّى هذا معضلاً، فالمعضل الساقط منه اثنان على التوالي.

■ **الحديث المدلّس :**

□ **قوله: (وما أتى مُدَلَّساً نوعان) .**

**التدليس لغة:** إخفاء العيب[1]، وقد ذكروه في البيوع، وأنه من أقسام الخيار[2] هو خيار التدليس، الذي هو ستر العيب.

---

(١) والمدلس اسم مفعول من التدليس. وأصل التدليس مشتق من الدَّلَس وهو السواد والظلمة، فالتدليس في اللغة كتمان عيب السلعة عن المشتري.
انظر: لسان العرب ٦/ ٨٦، وتهذيب اللغة للأزهري مادة «دلَّس».
والمدَلَّس هو الحديث الذي أُخفي عيبٌ في إسناده ليصبح ظاهره حسناً، وتعريفه في اصطلاح المحدِّثين يختلف باختلاف أقسامه.

(٢) الخيار اسم مصدر من اختار يختار اختياراً، وهو أخير الأمرين من إمضاء البيع وفسخه. (الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي لابن المبرد ٢/ ٤٤٠) والخيار في البيع سبعة أقسام، انظر المصدر السابق.

ومثلوا لـه: بـأن يكـون فـي السلعـة عيب ويستـره البـائع، والمشتـري لايدري عنـه، كالمُصَـرَّاة وهي: الناقـة أو البقرة أو الشـاة التي يُجْمع لَبَنُهـا في ضـرعها أيـاماً، إذا رآهـا المشتري اعتقـد أنها كثيـرة اللبن، وإنَّمـا هـو مجموع، فهـذا تـدليس، فـالـدابة مُـدَلَّسَـةٌ، وكذلك الجـارية عندما تُباع إذا كـانت قد ابيَضَّ شعرهـا من الكبر فَسَـوَّدَه لِيُوهِمَ أَنَّهـا شابـة، وقد تكـون شمطاء، وقـد تكون عجـوزاً، فيعتقد المشتري أَنَّها شابة؛ لأن شعرها أسود فهذا تدليس.

■ **تعريف التدليس :**

وا **لحاصل** أَن التدليـس هو الإخفـاء أَي إخفاء العيب ونحـوه، وهو غـش في العين، فالتـدليس في الإسنـاد هو إخفاء السقـط، بأَن يسقط في الإسنـاد رجلاً ويخفيـه، بحيث إذا سمع أَو قـرأ المحدِّث هذا السند لم يتفطن للساقط، ويُعـدُّ التدليس عيباً كبيراً في الراوي، لكن قـد يُتسـامح في بعضهـم، يعني أَن بعـض الرواة قـد يـدلِّس، ولكن يُعتـذَر عنه أَنه لايـدلس إلاَّ عن ثقة، أَو أَنـه يدلِّس لعـذر عدم التـذكُّـر، يعني قـد يكـون نسي شيخـه الـذي حدَّث عنـه، فحينئـذ يحدِّث عـن شيخه الـذي فوقـه، وعلى كل حـال فالتـدليس عيب، وقد ذمه كثير من العلماء، ومنهم شعبـة بن الحجاج الذي يُقال له: أَمير المؤمنين فـي الحديث، فإنَّه روي عنه أَنـه قال: لأَن أَزني أَحبّ إليَّ من أَن أُدلِّس[1].

(١) روى «أربى» بالـراء المهملة وبالباء الموحـدة مضموم الهمزة من الربا لأَن الـربا أخف =

الأَولُ الإِسْقَـــاطُ للشيـــخ وأَنْ
ينقـلَ عمَّـنْ فـــوْقـــهُ بعَـن وأَنْ

■ **أمثلة للمدلِّسين :**

**ومن المشتهرين بالتدليس** ابن إسحاق صاحب السيرة، فكثيراً ما يسقط شيخه، ويروي عن شيخ شيخه بعن أَو بأَن، ومن المشهورين بالتدليس: الكلْبي، وعطية العوفي، **وهناك مدلسون ولكنهم ثقات، منهم** أَبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس، والأَعمش سليمان بن مهران، وقتادة بن دعامة، ولكن في الغالب أَنهم لا يدلسون إلاَّ عن ثقات، فلا يحذفون من الإسناد إلاَّ شخصاً موثوقاً ومجزوماً به؛ فلأَجل ذلك تقبل رواياتهم عن أكابر مشايخهم وإن اشتهر عنهم التدليس.

■ **تدليس الإسناد :**

والتدليس الذي يستعملونه أن يسقط أَحدهم شيخه، ويروي

---

= من الزنا وهو المناسب للمقام ولما فيه من مناسبة الربا للتدليس فإن الربا أصله من التكثير والزيادة، ومتى دلس فقد كثرت مروياته وتعقب بأن الربا ليس بأخف من الزنا لما في بعض الأَحاديث : «لأَن يأكل الرجل درهماً واحداً من ربا أشد من كذا وكذا زنية» كما ذكره البقاعي. والحديث رواه أحمد والطبراني ولفظه: «درهم يأكله الرجل وهو يعلم أشد عند الله من ست وثلاثين زنية» من حديث عبدالله بن حنظلة مرفوعاً، وإسناده صحيح. وهذا خرج مخرج الزجر والتهويل اهـ. من تعليق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف على التدريب (١/ ٢٢٨، ٢٢٩).

والثّـانِ لايُسقطـهُ لكن يَصِـفْ
أَوْصَــافـهُ بِمــا بِـه لا يَنْعَــرِف

عن شيخ شيخه بعن أَو بأَن، كأن يقول مثلاً: عن الزهري قال: حدَّثني سالم عن أَبيه، أَو عن الزهري عن سالم عن أَبيه، فلا يقول: حدَّثني الزهري؛ لأَنه ما حدَّثه به فلا يتجرأ على الكذب، إنَّما يقول عن الزهري. أَو يسقط مثلاً شيخه، ويقول: إنَّ هشيماً قال: حدَّثنا فلان. وإن عاصم بن عمر قال.

**فالحاصل** أَن المدلس تارة يأتي بكلمة (أَنه قال) وتارة يأتي بكلمة (عن) ويسقط شيخه الذي سمع منه الحديث.

■ **تدليس التسوية :**

وهناك تدليس شر منه، ويُقال له: **(تدليس التسوية)** وهو: أَنه لايسقط شيخه؛ ولكن يسقط شيخ شيخه، لأَن شيخه ليس بمدلِّس، فيسقط شيخ شيخه، ويركب الإسناد برجال كلهم ثقات، فهذا تدليس التسوية، وهو شر أَنواع التدليس، **واشتهر به اثنان من الرواة،** أَحدهما (بقية بن الوليد)[1] وثانيهما (الوليد بن مسلم)[2] اشْتُهِرا

(١) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكُلاعي أبو يُحْمِد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء (التقريب ١٧٤).

(٢) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. (التقريب ١٠٤١).

بتدليس التسوية، وقد ذكروا أَن الوليد بن مسلم قالوا له مرة: إنَّك تروي الحديث عن الأَوزاعي عن نافع، وعن الأَوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى ابن سعيد[١]، وغيرك يدخل بينه، وبين نافع عبدالله بن عامر، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أُنَبِّل[٢] الأَوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء إلخ[٣] أَي: أَكرمه أَن يروي عن هؤلاء لكنه بسبب تفرُّد الأَوزاعي؟ بهذه الأَحاديث الضعاف التي تفرَّد بها عنه الوليد ابن مسلم عن أُولئك الثقات مشايخ الأَوزاعي يطعن في الأوزاعي.

فقالوا له: إنَّك إذا جعلت هذا الإسناد مركباً كذلك حصل الطعن على الأَوزاعي؟ كيف أَن هذا الإمام يروي هذه الأَحاديث الضعيفة فتكون من أَفراد الأَوزاعي لامن أَفراد عبدالله بن عامر أَو إبراهيم بن مرة أَو شهر بن حوشب الذين هم ضعفاء فيصير الطعن على الأَوزاعي فيقال: الأَوزاعي أَتى بالمنكرات والمعضلات، فتكون أَنت السبب حيث إنكَ أَسقطت الضعفاء، ولكنه لم يبالِ

---

(١) في تهذيب الكمال وقع يحيى بن سعيد وفي السير للذهبي يحيى بن أبي كثير!

(٢) قال شيخنا الدكتور محمد بكار: اختلف في ضبط (أنبل) فقيل (أُنَبِّل) بضم الهمزة مع فتح النون بعدها هاء موحدة مشددة مكسورة .

وقيل: (أَنْبَل) بفتح الهمزة مع إسكان النون ومعناه أصابه نبل الدهر أي حوادثه حتى يروى عن هؤلاء.

وقيل : هي محرفة من (أَمِثل) بالهمزة والميم والثاء المثلثة والسؤال هنا ـ وفي قبله أيضاً ـ إنكار عليه أن يروى عن مثل هؤلاء.

(٣) انظر الخبر في تهذيب الكمال ٣١/ ٩٧. وفي السير للذهبي ٩/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

بكلام من نصحه، هذا هو الوليد بن مسلم المشهور بتدليس التسوية مع عدالته وثقته وحفظه .

ومثله (بقية بن الوليد) فهو مشهور أيضاً بتدليس التسوية، وفيه يقول بعض العلماء[1]: أحاديث بقية، ليست نقية، فكن منها على تقيَّة. أي على حذر، وقد تجده مصرحاً بالتحديث بأن يقول: حدَّثنا بقية ابن الوليد، حدَّثنا هشيم، عن الزهري ولكن لاينفعه تصريحه بالتحديث؛ لأنه يسقط شيخ هشيم الذي بينه وبينه الزهري ويسقط شيخ الأعمش فيحدِّث عن الأعمش عن ثقات، وهكذا.

**فالحاصل** أن تدليس التسوية هو شر أنواع التدليس والسبب :

(أولاً) : أن الناس ينخدعون به إذا رأوه قد صرَّح بالتحديث، فإذا قالوا: فيه بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد صرَّح بالتحديث، فيقبلون حديثه وما فهموا أنه لم يسقط شيخه، وإنَّما أسقط شيخ شيخه.

(ثانياً) : أن شيخه الذي حدَّث عنه ــ حيث قال: حدَّثنا شعبة، أو قال: حدَّثنا سفيان ــ ليس من أهل التدليس، فإذا رأيناه روى عن قتادة، قلنا: هذا الإسناد ثابت ولو بكلمة (عن) بأن قال: حدَّثنا شعبة عن قتادة، فقد يكون بينهما يزيد بن أبي زياد، أو ليث ابن أبي سليم، أو عوف الأعرابي، أو غيرهم ممن فيه ضعف،

---

(١) وهو أبو مسهر الغساني. السير ٨/ ٥٢٣.

فأسقطه بقية بن الوليد مع أن شعبة ليس من أهل التدليس، بل يذمُّ التدليس، فلو رآه الباحث قال: هذا إسناد مقبول، هذا إسناد ثابت، صرح فيه بقية بن الوليد بالتحديث قال: حدَّثنا شعبة، وشعبة ليس من المدلِّسين، وقد رواه عن قتادة، فيصير شر أنواع التدليس؛ لأن شيخه ليس من أهل التدليس، وقد رواه بالعنعنة عن قتادة ولم يتجرأ أن يقول فيه: حدَّثنا قتادة. وشعبة ما قال حدَّثنا قتادة، فإنَّ شعبة كثيراً ما يقول: عن قتادة ولا يدل أن بينه وبينه واسطة، وإنَّما للاختصار مثلاً.

■ تدليس الشيوخ :

وهناك تدليس آخر وهو الذي أشار إليه الناظم، وهو أن يوصف الشيخ بما لا يتميز به بأن يكني المسمى، أو يسمي المكنى أو يذكره باسم غير مشهور به، أو ما أشبه ذلك، فغالباً مايفعل ذلك المدلسون إذا رووا عن إنسان مشهور بالضعف، لم يصرحوا باسمه ليقبل حديثه، فمثلاً هناك عبدالله بن المسور الهاشمي[1] مشهور بالضعف، بل بوضع الحديث، كان يضع أحاديث كلام حق ليست من قول النبي ﷺ فيركب لها إسناداً، ويجعلها مرفوعة إلى النبي ﷺ فيروي عنه أُناس، ولا يذكرونه باسمه أي لا يصرِّحون به فيقول

(١) عبدالله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر الهاشمي المدائني، قال أحمد وغيره: أحاديثه موضوعة، قال جرير: كان عبدالله بن جعفر المدائني يضع أحاديث من كلام الناس وليست من حديث النبي ﷺ، قال البخاري: يضع الحديث. (ميزان الاعتدال للذهبي ٣/ ٢١٨ ـ لسان الميزان لابن حجر ٣/ ٤٤٢).

أحدهم: حدَّثنا الهاشمي، أو حدَّثنا عبيد الله الهاشمي، أو يُكَنُّونه بأن يقولوا: حدَّثنا أبو هاشم، أو ما أشبه ذلك، فالذي يرى الحديث قد يقول: هذا حديث رجاله مستورون، وإنَّما يتفطن لهذا أهل المعرفة بالحديث، إذ الرجل لم يكن اسمه واضحاً مشهورًا بالضعف أو بالكذب.

ومثله تلاميذ الكلبي، يدلسون اسمه أيضاً، فالكلبي اسمه محمد بن السائب بن بشر الكلبي، وكنيته أبو سعيد، وليس مشهوراً بالكنية، فيروي عنه بعضهم ويقول: عن أبي سعيد[1]، ويسمعه إنسان فيتبادر إلى فهمه أنه الخدري الصحابي الجليل، مع أنه الكلبي، والكلبي كذاب، كذلك قد يسقط بعضهم أباه فيقول: حدَّثنا محمد بن بشر وهو ليس مشهوراً بذلك بل مشهور باسمه محمد بن السائب بن بشر، ومشهور بالكلبي، فإذا قال محمد بن بشر وأسقط السائب تَوَهَّم البعض أنه غيره فقبلوا حديثه.

هذا هو التدليس في الشيوخ بحيث إنه لايميز شيخه، ولا يذكره بالوصف الذي يعرف به، كذلك لو لم يذكره إلاَّ بالاسم

---

(١) كما كان يفعل عطية بن سعد العوفي الكوفي الشيعي وهو ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح، قال ابن حبان: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يُجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروى عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. اهـ المجروحين ٢/ ١٧٦.

العَلَم، كـأن يقول: حـدَّثنا إسحـاق، وهناك عشـرة مشايخ اسـم كل منهم إسحـاق، وفيهم ضعيـف، وفيهم ثقة، وفيهـم متوسـط، فسكت ولم يميز، فإنَّ هذا تدليس أيضاً.

(فتـدليس الإسناد) ــ وهـو الأكثـر ـ يعنـي: أن يسقط الـراوي شيخه ويحدِّث عن شيخ شيخه بعن أو بأن.

(وتـدليـس التسـويـة) يعنـي: أن يسقط الـراوي شيـخ شيخـه، ويجعله عن شيخه، عن الشيخ الثالث.

(وتدليس الشيوخِ: بأن يصف شيخه بمـا لا يتميز به أي بصفة لا يعرف بها حقًّا أنه فلان.

وكلها تعـد طعناً فـي الراوي متى عُـرِفَ أن هذا الـراوي تعمد هذا التدليس.

■ متى يقبل حديث المدلس؟ :

وإذا قيل: متـى يقبل حـديث المـدلس؟ فـالجـواب: يقبل إذا صرَّح بالتحديث، فإذا قال: (حدَّثنا) فإنه يقبل حديثه؛ لأنه لايتجرأ على الكـذب فـي مثل هـذا، بـل يتحـاشى أن يكـذب بـأن يقـول: (حـدثنا) وهـو ما حـدَّثـه، فكلمة (حـدَّثنا) و (أخبـرنـا) و (سمعت) صريحـة بأنه تلقَّاه عنـه، بخلاف كلمة (عن) و (أن) و (قال) فـإنَّها محتملة أنه سمعه منه أو لم يسمعه منه، فهذا هو التدليس المشهور.

■ **بواعث التدليس :**

وقد يكون قصده قصداً مناسباً، وقد يكون قصده تكثير مشايخه، كما ذكروا ذلك عن الطبراني صاحب المعاجم التي رتبها على مشايخه، ليعرف بذلك كثرة مشايخه الذين حدَّث عنهم، فهو يروي عن شيخه الذي اسمه أحمد حديثاً أو أكثر ثم عن شيخ له آخر اسمه أحمد بن فلان حديثاً أو أكثر إلى أن يكمل من اسمهم أحمد، وقد يذكر أحدهم باسميه مثلاً، أوله كنية فيذكره مع الأسماء ومع الكنى، حتى يُقال: إنه حدَّث عن ألف شيخ، أو عن خمسة آلاف، أو ما أشبه ذلك[1]. فإذا لم يتميز ولم يُعْرَفْ يكون هذا الشيخ مجهولاً فيرد حديثه وترد روايته.

**فإن قيل: ما حكم القراءة من كتاب بصيغة: روى الترمذي. ويُذكر الحديث بدون إسناد، هل هذا تدليس؟**

**قلنا:** إذا قال: رواه الترمذي، فقد عزاه إلى من أسنده، فصاحب «رياض الصالحين» يقول: رواه الترمذي ولا يُقال هذا تدليس.

■ **ضابط التدليس :**

**إذاً ما ضابط التدليس؟** لو وصل إليك حديث بالإسناد، بينك

---

(١) ومن بواعث التدليس تحسين الحديث، وصغر سن الشيخ المتلقى عنه، وإيهام علو الإسناد، وامتحان الأذهان، وأن يقصد التنويع في اسم الشيخ تفنناً في الرواية، وأن يوهم الرحلة في طلب الحديث، والإغراب، وتوعير الطريق (للاستزادة انظر التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني ص٨٣ وما بعدها).

وبين الرسول ﷺ مثلاً ثلاثون راوياً، يعني سمعت هذا الحديث عن شيخك فلان وسمعه شيخك عن شيخه فلان، إلى أن وصل إلى الصحابي وبينك وبينه ثلاثون راوياً ترويه بالأسانيد، فأنت إذا أسقطت شيخك الذي سمعته منه، ورويته عن شيخ قد لقيته، ولكن ما سمعت منه هذا الحديث فقد صرت مُدَلِّساً لهذا الحديث تدليس الإسناد، فإذا لم تسقط شيخك الأول ولكن أسقطت شيخ أحد المشايخ الذين فوقك وقد لقيه ذلك الشيخ لكنه هنا رُوِيَ بواسطة فأسقطت الواسطة فإنَّ هذا تدليس تسوية، فأما روايتك من كتاب قد دُوِّنَ وطبُع واشتهر فإنه يجوز لك أن تعزو إليه وتسقط الإسناد.

والمدَلِّس لا يلزم إطراح كل رواياته، بل إذا تحققنا أن هذا الحديث ثابت من طرق أُخرى اعتبرنا روايته له كشاهد ومقوٍّ، أما إذا تفرد بالحديث فإنَّه لا يقبل.

■ **الفرق بين التدليس والمرسل الخفي :**

**فإن قيل: ماالفرق بين التدليس والمرسل الخفي؟**

**قلنا:** بينهما فرق ظاهر ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث؛ لأن المرسل الخفي هو: أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ لم يسمع منه وقد عاصره.

وأما المُدَلِّس فيروي عن شيخه الذي سمع منه أحاديث.

حديثاً ما سمعه منه[١].

■ المرسل الخفي :

(فالمرسل الخفي) أن يروي عمن في زمانه ومن عاصره شيئاً لم يسمعه منه، والمدلِّس أن يروي عن شيخه مالم يسمعه منه.

نقول مثلاً: أنت أدركت من المشايخ في هذه البلاد الشيخ عبدالله بن حميد[٢]، وعاصرت الشيخ عبدالله بن عدوان[٣]، ولكنك لم ترو عنه، فتحديثك وروايتك عن ابن حميد حديثاً ما سمعته منه يسمى تدليساً لأنك رويت عنه وجلست عنده، أو سمعت كلامه في الحرم أو في الرياض، فرويت عنه شيئاً لم تسمعه منه، فهذا تدليس، أما روايتك عن ابن عدوان فتسمى مرسلاً خفيًّا، لأن زملاءك هؤلاء قد يقولون: يمكن أنه سمع منه؛ لأنه عاصره؛ ولأنه

---

(١) قال ابن حجر: «... وكذلك المرسل الخفي إذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة، والفرق بين المدلِّس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرهنا وهو: أن التدليس يختص بمن روى عمّن عُرف لقاؤه إياه فأما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي...» نزهة النظر ص١١٤.

(٢) العالم الفقيه المحقق المدقق عبدالله بن محمد بن حميد تولى القضاء في عدة مناطق من نجد، بعدها تولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، وكان عضواً في هيئة كبار العلماء، ورئيساً للمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي وعضواً في المجلس التأسيسي للرابطة، وله مؤلفات منها الرسائل الحسان، وتبيان الأدلة في إثبات الأهلة، وهداية الناسك وغيرها، توفي يوم الأربعاء ٢٠/ ١١/ ١٤٠٢ هـ وصلي عليه في المسجد الحرام رحمه الله.

(٣) الشيخ الجليل عبدالله بن عدوان من حملة العلم وكان يقوم بإمامة الجامع الكبير في الرياض، وكان يقرأ بعد الصلاة في كتاب ثم يعلق على ما قرأه بتعليقات تدل على علم وفهم، وقد توفي رحمه الله عام ١٣٧٤ هـ وصلى عليه الشيخ محمد بن إبراهيم. (وقد أفادني بذلك شيخنا العلامة عبدالله بن جبرين رعاه الله).

وَمَـا يُخَـالِـفْ ثِقَـةٌ فِيـهِ المـلا
فالشّـاذُّ والمقلوبُ قِسْمـانِ تَلا

في بـلاده، ولكنك مـا سمعت منـه؛ لأنه تـوفي من زمـن قديم سنـة (١٣٧٤هـ) فتحقـق أنك لـم تـرو عـنه، فنقـول: إن هـذا مـرسـل خفي.فالتدليس بأنـواعه مذموم[1]؛ لأنه حديث مروي عنهم فعليه أن يبين رجال الحديث الذي نقلـه عنهم، ليُرْجَع إلى تراجمهم، ويُبْحَث في الحديث، ليحكم بعد ذلك بأنه صحيح أو غير صحيح.

■ **الحديث الشاذ :**

❑ **قوله: (وما يخالف ثقة فيه الملا فالشاذ والمقلوب قسمان تلا)**

(١) قال شيخنا الـدكتور محمد محمود بكـار: تختلف أحكام الحديث المدلـس باختلاف الأسباب والـدواعي الحـاملة على التـدليس فيحـرم التدليس إذا كـان الدافـع ضعف الشيخ أو كونه غير ثقـة أو مختلف في قبول روايته وهذا شر أنواع التـدليس لما في ذلك من الخيانة والغش والغرور والخداع.
وقد يكون مكروهاً إذا مـا كان الدافع كون الشيخ أصغر سناً أو متأخـر الوفاة أو ممن أكثر أخذ الحديث عنهم ليكثر شيوخه أو تفننـاً في العبارة أو ليرفع من شأن شيخه ويعليه أو ليلفت النظر ويمتحـن الذهن أو ليختبر طـلابه فإن كل هـذه الدوافع تبرأ بصـاحبها من تعمد الغـش والخداع وقـد جرت عادة المحـدثين التسـاهل في أمرهـا وعدم تجـريح صـاحبها بهـا وقبـول أحاديثـه التي دلس عـن شيوخـه فيهـا لأنها كلهـا من الأسبـاب الشخصية التي ليس لها تـأثير على صحة الحديث وقبولـه وعليه يحمل إكثار الخطيب من ذلك في مصنفـاته. وتشدد البعض فقـال بعدم التساهـل في أمرها وإن تـوقفنا في تجريـح أصحابها لأن ذلك قـد يتسبب في ضياع المـروي عنه حين لا يفطن لـه فيبقى عند المحدِّثين من المجهولين. والله أعلم .

(الشاذ) فهو ما يخالف ثقة فيه الملأ[١]، والثقة قد يغلط، وقد يخطيء ولو كان ثقة، فيخطئ مثلاً بانتقال ذهنه من حديث إلى حديث، ومن رجل إلى رجل، وما أشبه ذلك، فإذا خالف الثقة من هو أكثر منه عدداً حكمنا بأن حديثه شاذ، وقلنا: هذه رواية شاذة، تفرد بها فلان، ولو كان ثقة، فمثلاً إذا روى هذا الحديث عن هذا الشيخ عشرة، وكلهم رووه على صفة، وجاء واحد ورواه على صفة أُخرى، حكمنا بأن هذا الراوي الذي جاء به على صفة أُخرى شاذ، وروايته شاذة، مثاله: حديث المغيرة في مسح الخفين كما تقدَّم، فإنَّه رواه عنه أكثر من خمسة عشر من التابعين، وكلهم قالوا فيه: «ومسح على الخفين، أو مسح على خفيه»[٢]، ورواه واحدٌ يُقالُ له: هُزَيل بن شُرَحْبيل وانفرد عن هُزَيل أبو قيس، وقال: مسح على الجوربين، أو على جوربيه»[٣]، فنقول : هذا شاذ، حيث إنه خالف من هم أكثر منه ، خالف الملأ، مع أن أبا قيس وهزيلاً ثقتان من

---

(١) وقد عرّف الحافظ ابن حجر في النزهة الشاذ فقال: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. اهـ ص٩٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب المسح على الخفين حديث رقم ٢٠٠ ومسلم في كتاب الطهارة باب المسح على الخفين حديث رقم ٢٧٤.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الطهارات، باب في المسح على الجوربين حديث رقم ١٩٧٣، والإمام أحمد في المسند ٤/ ٢٥٢، وأبو داود في سننه في كتاب الطهارة باب المسح على الجوربين حديث رقم ١٥٩، والترمذي في كتاب الطهارة باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين حديث رقم ٩٩، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين حديث رقم ٥٥٩، وغيرهم.

رجال الصحيح، ولكن الجمع والجماعة أحفظ من الفرد وأولى بالتقديم.

وهكذا مثلاً إذا زاد أحد الرواة زيادة لم يذكرها غيره وإن كان ثقة، والذين لم يذكروها أوثق وأكثر، وأحرص على رواية الحديث كاملاً، فإنَّ تلك الزيادة تكون شاذة فَتُرَدُّ ولا تُقْبَلُ على تفصيل معروف في زيادة الثقة.

**فالحاصل**: أنَّ الشاذ هو ما خالف فيه الثقة من هو أكثر منه عدداً، أي خالف الثقات الكثيرين، والخطأ إلى الواحد أقرب منه إلى العدد، فإنَّ متابعة واحد لواحد تعد تقوية، وانفراد واحد يعرضه للخطأ، فالشاذ هو من مباحث المتن، إذا روى إنسان متن حديث على صفة، ورواه بقية الرواة على صفة أُخرى.

■ **حكم الشاذ:**

إذا عرفنا أنه قد خالف من هو أوثق منه، فإنَّا نرجح رواية الجميع على رواية الواحد، وَنَرُدُّ روايته، ونقول: هذا حديث شاذ مردود لانفراده، لكن إذا زاد الثقةُ فيه زيادة مستقلة، وأمكن أن الآخرين اختصروها فإنَّ زيادته مقبولة، والبحث فيها مستفيض، وتسمى زيادة الراوي الثقة، مثاله حديث: «لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله»[1]، فإن أكثر الرواة اقتصروا على ذلك، وزاد بعض الرواة: وكاتبه وشاهديه.. إلخ فنقول: الذين اختصروا الحديث اقتصروا على

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب لعن آكل الربا ومؤكله حديث رقم ١٥٩٧ من طريق مغيرة قال: سأل شِبَاكٌ إبراهيم، فحدّثنا عن علقمة، عن عبدالله ــ بن مسعود ــ =

إبـــدالُ رَاوٍ مّـــا بِـــرَاوٍ قِسْـمُ
وقَلْـبُ إِسْنَـــاد لِمتـنٍ قِسْـــمُ

ما سمعوا، فقد يكون شيخ أحدهم اختصره؛ لأنه حدَّث به إنساناً يريد أن يأكل الربا فاقتصر على أول الحديث، ولم يكن هناك موجب لتكميله، وعلى هذا فزيادة الثقة تكون بمنزلة الحديث المستقل، ونقول: إن هذا الراوي لو انفرد بحديث مستقل لقبلنا روايته لثقته فهكذا إذا زاد في هذا الحديث فإنَّ زيادته مقبولة، إذا لم تكن مخلة بباقي الحديث.

■ **الحديث المقلوب :**

☐ **قوله : (إبدال راو ما براو قسم وقلب إسناد لمتن قسم)**

**(المقلوب)**[1] والقلب يكون تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وتارة يكون في المتن والإسناد، فالإسناد كأن يُبْدِلَ راوياً براوٍ إذا كان بينهما تقارب في اللفظ، كأن يُبْدِلَ عاصِماً الأَحْوَل بواصِل الأَحْدَب لتقاربهما في اللفظ والسمع، مع اختلافهما، أو يبدل يحيىٰ بن بكير

---

= قال:لعن رسول الله ﷺ آكل الربا ومُؤْكِلَه، قال: قلتُ : وكاتبَه وشاهديه؟ قال: إنما نحدث بما سمعنا. وأخرجه مسلم من حديث جابر قال: «لعن رسول الله ﷺ آكل الربا، ومؤكِله وكاتبه وشَاهديه وقال: هم سواء» حديث رقم ١٥٩٨.

(١) قال السخاوي: وحقيقة القلب تغيير من يعرف بروايةٍ ما بغيره عمداً أو سهواً» اهـ فتح المغيث ١/ ٣١٨.

بيحيىٰ بن أَبِي بُكير[١] وكلاهما من الرُّواة، فالأَول هو يحيىٰ بن عبدالله ابن بكير يروي عنه البخاري كثيراً فيقول: حدَّثنا يحيىٰ ابن بكير، وأَما الثاني فروى عنه ابن أَبي شيبة وغيره وهو من رجال الصحيحين، فإبدال راوٍ براوٍ يُسمى قلباً، يُقال: انقلب هذا الحديث على فلان، فجعله عن شيخه فلان وقد أخطأ.

■ أنواع القلب :

وقد يكون قلب الإسناد بإبدال راوٍ ثقة براوٍ ضعيف أَو بالعكس، ولاشك أَنه إن كان الأَصل أَنه ضعيف وانقلب براوٍ ثقة، فإنَّه يعد مردوداً، فكثيراً ما يروى حديث عن عبدالله بن عمر العمري وهو ضعيف، فينقلب على بعضهم بعبيد الله بن عمر وهو أخوه الثقة، ويقال: هذا الحديث انقلب على الدراوردي مثلاً، أَو انقلب على غيره من عبدالله إلى عبيد الله العمري، وهذا طعن في الحديث.

ومن أَنواع الانقلاب: أَن يحول متن إلى إسناد حديث آخر أَو بالعكس، وقد يكون عمداً كما وقع لجماعة من أَهل بغداد، لما قدِمَ عليهم البخاري قلبوا له أَسانيد مائة حديث، جعلوا إسناد هذا لمتن هذا وإسناد هذا لمتن هذا، وأَعطوها عشرة أَشخاص، لكل شخص عشرة أَحاديث، وقالوا له[٢]: إذا اجتمعوا عنده فاسأله عن عَشَرتك،

(١) يحيى بن بُكير هو يحيى بن عبدالله بن بُكير القرشي المخزومي أبو زكريا المصري.
ويحيى بن أبي بكير اسمه نسر ويقال بشر بن أسيد العبدي الكوفي.
(٢) أي : للشخص.

ففعل الأول وكلما حدَّثه بحديث قال: لا أعرفه. حتى تم عشرته، وجاء الثاني وهكذا حدَّثه بالعشرة، وقال: لا أعرفها، فأما عوام الناس فقالوا: إنَّه غير حافظ، كيف مر عليه مائة حديث وهو لا يعرفها، وأما أهل العلم الذين عَملوا هذه الحيلة فإنَّهم عرفوا أنه قد فَطِن.

ولما أكمل العشرة أحاديثهم رجع إلى أولهم، وقال: حديثك الأول حدَّثناه فلان عن فلان عن فلان، وحديثك الثاني والثالث إلى أن تمم عشرته، وهكذا حتى أتمهم، فردّ الأسانيد إلى متونها والمتون إلى أسانيدها، فاعترفوا له بالفضل، وهذا يسمى قلب إسناد إلى متن للاختبار.

وقد يكون القلب في نفس المتن، بأن تنقلب كلمة بَدَلَ كَلِمَةٍ على بعض الرواة، مثاله حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله، وفيه: «**ورجلٌ تصدَّق بصدقة فأخفاها، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»[1] انقلب على بعض الرواة فقال: **حتى لا تعلم يمينه ما تنفق**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد حديث رقم ٦٢٩، من حديث أبي هريرة باللفظ الأول.
وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة رقم (١٠٣١)، وغيره، باللفظ الثاني، قال النووي: «هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم «لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» والصحيح المعروف «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» هكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام، لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين، قال القاضي: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم، بدليل: إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله، وقال بمثل حديث عبيد وبين الخلاف في قوله: وقال: «رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود» فلو كان ما رواه مخالفاً لرواية =

شماله. وهذا انقلاب في المتن.

ومثله حديث في الشفاعة، وفيه: «أَن النار يبقى فيها فضل، ويبقى في الجنة فضل، قال: فأما النار فينشيء الله لها خلقاً فيسكنهم فيها[١]» وهذا انقلاب، والصواب أَنه ينشيء للجنة، وتأبىٰ حكمته أَن ينشيء للنار خلقاً ما عملوا أعمالاً سيئة فيدخلهم النار بلا ذنب، أما الجنة فينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم في مَا فِيْها من الفضل.

والحاصلُ أَن هذا يسمى انقلاباً في المتن، وذكرَ ابن القيم أَيضاً له مثالاً وقال: إِنَّه انقلب على بعض الرواة، وهو حديث أَبي هريرة الذي يقول فيه: «إذا سجد أَحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه»[٢] وقال: إن آخره يخالف أَوله، فإِنَّ البعير

---

= مالك لنبه عليه كما نبه على هذا» اهـ. شرح صحيح مسلم ٧/ ١٢٢.
قال ابن حجر: «وليس الوهم فيه ممن دون مسلم، ولا منه، بل هو من شيخه أو من شيخ شيخه يحيى القطان....» انظر فتح الباري ٢/ ١٧١.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب قوله «وتقول هل من مزيد» رقم ٤٥٦٩، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب : النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء رقم ٢٨٤٦ من حديث أبي هريرة ولفظه: «وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشيء لها خلقاً».
وأخرج البخاري في كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ من حديث أبي هريرة ولفظه: «وإنه ينشيء للنار من يشاء فيلقون فيها» رقم ٧٠١١. (انظر: حادي الأرواح لابن القيم ص٣٦٩، وفتح الباري لابن حجر ١٣/ ٤٤٦).

(٢) سبق تخريجه ص ٧٣.

يقدم يديه في البروك قبل رجليه، وأنكر أن ثفنات اليدين تسمى ركباً، بل الركبة دائماً في الرجل وقال: لعله انقلب على بعض الرواة وأن صوابه وليضع ركبتيه قبل يديه، وذكر أنه كذلك وقع عند ابن أبي شيبة في المصنف: «**إذا سجد أحدكم فليضع ركبتيه قبل يديه ولا يبرك كبروك الفحل**» ولو كان سنده ضعيفاً لكنه وافق الأصل، فترجح بذلك أن الحديث منقلب على بعض الرواة كالدراوردي أو محمد ابن عبدالله بن الحسن وكلاهما فيه مقال، يضرُّ مع التفرد والمخالفة.

وعلى كل حال فإن الانقلاب يُرْجَعُ فيه إلى أصل الحديث، فإذا خفْتَ أن يكون هذا الحديث مما انقلب على بعض الرواة فارجع إلى أصل الحديث ثم اطَّرِحِ الرواية المنقلبة، ويعد الانقلاب قدحاً في الرواية، ونقصاً في الحديث، لأنه خطأ وقع إما في المتن وإما في الإسناد[1].

---

(١) وللقلب أسباب منها الوهم أو السهو، والاختبار، والإغراب، وسوء الحفظ فإن كان القلبُ للإغراب فلا شك أنه لايجوز ذلك، وإن كان للاختبار فهذا جائز وإن كان عن خطأ ووهم وبغير قصد فيعذر فاعله إلاَّ إذا كثر منه ذلك فحينئذ يدل هذا على سوء حفظه والله تعالى أعلم.

وَالفَـرْدُ مـا قيّـدْتَـهُ بِثِقَـةٍ
أَوْ جمْـعٍ أَوْ قصـرٍ علـى رِوَايـة

■ الحديث الفرد :

□ قوله : (والفرد ما قيدته بثقة أو جمع أو قصر على رواية)

من مباحث أُصول الحديث البحث في (الفرد) والبحث في (المعلول).

فالفرد هو: ما تفرد به شخص عن عالم من العلماء، ويقسمونه إلى قسمين، فرد نسبي، وفرد مطلق، فإن كان غريباً من أصل السند فإنه يسمى فرداً مطلقاً، وإن تفرد به شخص في أثناء السند فإنَّه يسمى فرداً نسبيًّا، مثال الفرد المطلق إذا لم يروه إلاَّ صحابي، ولم يروه عنه إلاَّ واحد، ولم يروه عنه أيضاً إلا واحد، إلى أن انتهى إلى المؤلف، فإنَّه فرد مطلق، أي فرد مشتق من الواحد.

ومثال الفرد النسبي أن يرويه مثلاً عن الزهري جماعة، ثم يتفرد به عن واحد منهم شخص واحد، فإذا رواه عن الزهري ابن أخيه محمد بن عبدالله، وعُقَيل، ومعمر، ويونس، وسفيان، ونحوهم وتفرد به عن عُقَيل شخص واحد فإنَّه فرد نسبي، والغريب والفرد متقاربان، إلاَّ أن أكثر ما يستعمل الغريب في الاسم، فيُقال: هذا حديث غريب.

والفرد في الفعل يُقال: تفرَّد به فلان عن فلان، هذا حديث

وَمـا بِعِلـةٍ غُمـوضٍ أَوْ خفَـا
مُعَلَّـلٌ عِنـدَهُـمُ قَـدْ عُـرِفَـا

---

غريب تفرد به العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه مثلاً، لكن لما كان فيه هذا التقسيم خصه باسم، يعني أن التفرد قد يكون في السند كله، فالسند كله فرد، يعني ما رواه مثلاً عن الرسول ﷺ إلاَّ أبو هريرة، ولا رواه عن أبي هريرة إلاَّ القاريء عبدالرحمن، ولا رواه عنه إلاَّ ابنه العلاء، ولا رواه عن العلاء إلاَّ إسماعيل بن جعفر فيقال: هذا حديث غريب، ويقال: حديث فرد تفرد به إسماعيل، عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة.

■ **الحديث المعلَّل :**

☐ **قوله : (وما بعلة غموض أو خفا معلل عندهم قد عرفا)**

**(المعلول)** عندهم ما فيه علة خفية قادحة، **والعلة هي** ما يطعن به في الشيء، ومنه سمي المرض علة، والعلة اسم للعيب والطعن في الشيء، يطعن في الحديث بطعن، ويكون ذلك الطعن علة، ولابد أن تكون العلة شيئاً خفيًا، بحيث إن الذي لم يمارس الأسانيد ونحوها ينخدع بهذا الحديث، فيقول: صحيح لاعيب فيه، فظاهره متصل، فيحكم بقبوله، ولكن أهل الأسانيد والعلم بالأحاديث يعرفون صحته أو ضعفه، فَيَطَّلِعُون على عيب خفي يسمونه علة في هذا الحديث، سواء في إسناده أو في متنه، وقد أَلَّفوا في ذلك

مؤلفات، ولعلك قرأت (كتاب العلل) لابن المديني، مطبوع في نبذة متوسطة، تكلم فيها على علل الحديث، وكيف تُسْتَنْبَط، وكيف تُعْرَفُ.

وممن أَلَّف في علل الحديث ورتبها على الأبواب ابن أبي حاتم كما تقدَّم في أول الكلام[1]، وكتابه مطبوع في مجلدين كبيرين، اسمه (**علل الحديث**) رتبه على أبواب الفقه، فكتابُ الطهارة ذَكَرَ فيه علل الأحاديث التي في الطهارة، وكتابُ الصلاة، وهكذا، وأوفى من أَلَّف فيه الدارقطني فإنَّه استوفى جميع العلل التي في الأحاديث، حتى تكلم على الأحاديث التي في الصحيحين[2]، وذكر أن في بعضها علل، وسرد الاختلاف والاضطراب الذي يطعن به، فتارة يذكر أن بعضهم أخطأ في الموقوف فرفعه، وقد كان أصله موقوفاً على صحابي، فأخطأ بعضهم فرفعه، وتارة تكون العلة الوصل، فقد يكون أصله مرسلاً، فأخطأ بعضهم فوصله، وكذا المنقطع قد يصله بعضهم خطأ وهو منقطع، وهكذا، هذه أنواع العلل، وأمثلتها في تلك الكتب.

---

(١) انظر ص٢٣.

(٢) انظر ص٢٤.

وَذُو اخْتِـــلافِ سَنَـــدٍ أَوْ مَتـنِ
مُضطَـرِبٌ عِنْـدَ أُهيـلِ الفَـنِ

■ الحديث المضطرب :

□ قولـه : (وذو اختلاف سند أو متن مضطرب عند أهيل الفن)

(المضطرب) هـو الذي يقـع فيـه اختلاف فـي ألفاظـه، يقـال: اضطـرب الرواة فـي هذا الحـديث، فـرواه بعضهم كـذا ورواه بعضهم كذا، ولـم نستطع أن نرجـح راوياً على راو، ويعـد الاضطراب قـادحاً في الحديـث، مسبّباً اطِّرَاحه، ومثّل لـه ابن القيم بحديث أبي هـريرة الـذي في السنن والمسنـد في صفة الصـلاة «**إذا سجـد أحدكم فـلا يبـرك كما يبـرك البعيـر، وليضع يـديـه قبل ركبتيـه**»[1] وقال: إن هـذا حـديث مضطـرب، رواه بعضهـم «**وليضع يـديـه قبـل ركبتيـه**» ورواه بعضهم بالعكس «**إذا سجد أحدكم فليضع ركبتيـه قبل يديه، ولا يبرك كبروك الفحل**» وبعضهم حذف الجملة كلها، واقتصر على: «**فلا يبرك كبروك الفحل**» ولم يذكر اليـدين والرجلين، وبعضهم رواه: «**إذا سجد أحـدكـم فليضع يـديـه علـى ركبتيـه**» ولـم يقل: قبـل ركبتيـه، وقـال بعضهم: كـالبعيـر يضـع إلخ وغيـر ذلك مـن الـروايـات، فجعل هـذا اضطراباً يقدح به في الحديث.

(١) سبق تخريجه ص٧٣.

فالمضطرب ضعيف، حيث إننا لا ندري نأخذ بهذا أم بهذا أم بهذا، فيطرح الحديث فنقول:

**المضطرب** هو: الذي يختلفُ فيه الرواة، فَيروُونه على وجوهٍ مُحتَمِلة، فلا نرجح هذا على هذا، بل يُتَوَقَّفُ في قبوله كله، ويعدل إلى غيره، فإن كان أصل الحديث محفوظاً في الصحيحين مثلاً ثم حصل اضطراب فيما بعد في السند، أو في المتن، فإنه لا يضر، وأكثر ما يكون الاضطراب في السند، حيث يبدل راوٍ براو، ويوصل مرة ويقطع مرة، فيقال: هذا مضطرب السند، ولا يضر الاضطراب في الإسناد إن كان أصله محفوظاً، وحَدَثَ الاضطراب متأخراً.

ثـم قـال النـاظـم رحمـه الله :

و(المُدرَجاتُ) في الحديثِ ما أَتتْ
منْ بعـضِ أَلفـاظِ الـرُّواةِ اتصلتْ
وَمـا رَوى كلُّ قـريـنٍ عن أَخِـهْ
(مُـدبَّجٌ) فـاعرِفـهُ حَقا وانتَخِـهْ
مُتَّفِقٌ لفظًـا وَخَطًّا (مُتفِـــقْ)
وضِـدُّهُ فيما ذَكـرْنا (المفتـرِقْ)
(مُـؤتَلـفٌ) مُتّفـقُ الخطِّ فقَـطْ
وضِدُّهُ (مختلِفٌ) فَاخْشَ الغلَطْ
(والمُنكَـرُ) الفـرْدُ بـهِ راوٍ غـدَا
تعْـدِيلُـــهُ لا يَحْمِـلُ التَّفـرُّدَا
(مَتـرُوكُـهُ) ما واحِـدٌ بـهِ انْفَـرَدْ
وأَجْمَعُـوا لِضَعْفـهِ فهْـوَ كَـرَدّ
والكَـذِبُ المُخْتَلَـقُ المصْنُـوعُ
عَلَى النَّبيِّ فَـذلِكَ (المـوْضوعُ)
وقـدْ أَتتْ كالجَـوْهَرِ المكْنُـونِ
سمَّيتُهـا منظُـومَـةَ البَيْقُـونـي
فـوقَ الثـلاثيـنَ بـأَربَـعٍ أَتـت
أَبيـاتُهـا ثُـمَّ بخَيـرٍ خُتِمَـتْ

وَالمُدرَجاتُ في الحديثِ ما أَتتْ
مِنْ بعـضِ أَلفاظِ الـرُّواةِ اتصلتْ

---

في هذه الأبيـات تعريفُ أَنواع مـن المصطلح فمنها (المدرج) ومنها (المدبج) ومنها (المتفق والمفترق) ومنها (المؤتلف والمختلف) ومنها (المنكر) ومنها (المتروك) ومنها (الموضوع).

■ الحديث المدرج :

❑ فقـوله : (والمدرجات في الحديث ما أتت
من بعض ألفاظ الرواة اتصلت) :

(المـدرج) : هو مـا أُضيف إلى الحـديث من غيره، مـن كلام الرواة ممـا ليس بمرفـوع، أُضيف للحديث، وجُعِـل منه[١]، وأُوهِم أنه من الحـديث، وليـس منه، فيسمـى مدرجـاً، كـأَنـه أَدرجه فـي ضمن الحـديث أَحد الـرواة، وقـد يُعرَفُ المـدرج بمجيئه مـن طريق أُخـرى مصرَّحـاً به، أَو مجيء الحـديث ناقصاً مـن طريق أُخرى ليسـت فيها تلك الزيادة، فيعرف أَنه مـدرج، أَو كونه لايليق بالنبي ﷺ، ومن ذلك حديـث رواه أَبو هـريرة أَن النبي ﷺ قـال: «**للعَبـد المملُوكِ الصَّـالحِ أَجران**»[٢] ــ والذي نفسي بيـده لـولا الجهاد في سبيـل الله، والحج،

---

(١) والإدراج يقع في المتن ويقع في الإسناد. انظر نزهة النظر ص١٠٠، ففيها تفصيل مفيد.

(٢) أخرجه البخـاري في صحيحه في كتاب العتق، باب العبد إذا أحسـن عبادة ربه ونصح سيده رقم الحـديث ٢٤١٠، ومسلم في صحيحه فـي كتاب الإيمان، باب ثـواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة ربه رقم الحديث ١٦٦٥.

وبرُّ أُمي لأَحببت أن أموت وأنا مملوك، فآخر الحديث يُفهم منه أَنه ليس من قول الرسول ﷺ؛ لأَنه قال: وبر أُمي. فدلَّ على أَن هذا من كلام أَبي هريرة، قال: لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أُمي لأحببت أَنني مملوك ـ **فآخر الحديث يسمى مدرجاً**، مضافاً إلى الحديث وليس منه.

وكذلك إذا كان أَيضاً فيه نقص، مثل حديث ابن مسعود (**الطِّيَرَةُ شِرْك، الطِّيَرَةُ شرك**) ـ وما منا إلاَّ ... ولكن الله يذهبه بالتوكُّل[1] ـ فآخره مدرج وهو قوله: وما منَّا إلاَّ.. إلخ فليس هو من الحديث؛ لأَنه معلوم أَن الرسول ﷺ لا يقع في شيء من الطيرة مع كونها شركاً، فدلَّ على أَنه مدرج من كلام الراوي.

وقد يكون **الإدراج في آخر الحديث** وهو الأَغلب، كما في هذين المثالين، يعني: يتكلم الراوي بكلمة، فيفهمها أَو يسمعها تلميذه فيعتقد أَنها من ضمن الحديث فيرويها، وقد تكون **في أَول** الحديث، مثاله حديث أَبي هريرة: «**أَسبغوا الوضوء ويل للأَعقاب**

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطب، بابٌ في الطيرة رقم الحديث ٣٩١٠، والترمذي في سننه، في أبواب السير، باب ما جاء في الطيرة رقم الحديث ١٦١٤ وقال: وهذا حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطب باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، رقم الحديث ٣٥٣٨.

قال سليمان بن حرب حول جملة: «وما منا...إلخ» : (هذا عندي قول عبدالله ابن مسعود وما منا...) سنن الترمذي ٥/ ٣٣٧.

وأخرجه أحمد في المسند ١/ ٣٨٩، ٤٤٠، والحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان ١/ ٦٥، وقال: هذا حديث صحيحٌ سنده، ثقاتٌ رواته، ولم يخرجاه.

من النار»[١] فقولـه: أَسبغوا الوضوء. هـذا من كلام أَبي هـريرة: «ويلٌ للأَعقـاب من النار» هذا هـو المرفوع، حيـث ذكروا أَن أَبا هـريرة رأى أُناساً يخففون الوضـوء فقال: أَسبغوا الوضوء «ويل للأَعقاب من النار» سمعتـه من النبي ﷺ فـاعتقد أَحـدهم أَن قـول: سمعتُه عـامٌ لقولـه: أَسبغوا الوضوء ومـا بعده فرواه كذلك، والصحيح أَن المرفوع إِنَّما هو آخره، وهو قوله: «ويلٌ للأَعقاب من النار». ومثله حديث ابن عمر في سترة المصلـي، وهو قـوله: لا تُصَلِّ إِلاَّ إِلى سُتْـره «ولا تَدَع أَحـداً يمر بين يديـك، فإِنْ أَبىٰ فلتقاتِلْـه فإِن معه القـرين»[٢] قولـه: لا تصل إِلاَّ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب غسل الأَعقاب رقم الحديث ١٦٣ ولفظه: «أسبغوا الوضوء» فإنّ أبا القاسم ﷺ قال: «ويلٌ للأَعقاب من النار». ومسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما رقم الحديث ٢٤٢.

(٢) أخرجـه بهذا اللفظ ابن خزيمـة في صحيحه بـاب النهي عن الصلاة إلى غيـر سترة رقم الحديث ٨٠٠، وابن حبان فـي صحيحه (الإحسان) في كتاب الصلاة باب ذكـر الزجر عن صـلاة المـرء في الفضـاء بـلا سترة ٦/ ١٢٦ وفيـه: «فإن أبـى فلتقاتلـه فـإنما هـو شيطان».

وأخرجـه مسلم في صحيحه فـي كتاب الصلاة بـاب منع المارين يـدي المصلي رقم الحديث ٥٠٦، وابـن ماجه في سننـه في كتاب إقامـة الصلاة والسنة فيها بـاب ادرأ ما استطعت رقم الحـديث ٩٥٥، وأحمـد في المسند ٢/ ٨٦ كلهـم من طريـق الضحاك عن صدقة عن ابن عمر بلفظ: «إذا كان أحدكم يصلـي فلا يدع أحداً يمر بين يديه، فإن أبى فليُقـاتله، فإن معـه القرين» والحـديث أخـرجه الحاكـم في المستدرك فـي كتاب الصلاة ١/ ٣٨١ من طريق الضحـاك عن صدقة عن ابن عمر. وقـال: هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

ولفظ الحاكم «لا تصلـوا إلاَّ إلى سترة، ولا تدع أحداً يمـر بين يديك فإن أبى فقـاتله فإنّ معه القرين».

وَمـا رَوى كلُّ قـرينٍ عن أَخِـهْ
مُـدبَّج فـاعـرِفهُ حَقـا وانتَخِـهْ

---

إلى سترة، هذا على الصحيح مُـذرَجٌ، وإنَّما المـرفوع قـوله: «**لا تَدَع أحداً يمـر بين يـديك، فإن أبى فلتقـاتِله، فـإنَّ معه القـرين**» هذا هو أصل الحـديـث، الـذي اقتصـر عليـه المخـرجـون الأُول كمسلم فـي صحيحه، وأحمد في مسنـده، وابن ماجه في سننه، لم يـرووا إلاَّ قوله : «...**فلا يدع أحداً يمـر بين يديه، فإن أبى فليقاتله فـإنَّ معه القرين**» فقوله: لا تصل إلاَّ إلى سترة، هذا مدرج ولو صححه الحاكم وغيره.

**والحـاصل** أن المـدرج هـو الذي يُجْعَـلُ من ضمـن الحـديث وليس منه، بل من كـلام الراوي، وأنه يتميز بجمع الطرق، ومعـرفة أنه قد صرَّح فيه بأنه ليس من أصل الحديث[١].

■ **الحديث المدبَّج :**

❑ **قـولـه: (وما روى كلُّ قرين عن أخه مدبج فاعرفه حقا وانتخه) :**

وأما (**المُـدَبَّجُ**) [٢] : فهـو أن يروي الـراوي عن زميلـه، وتسمى

---

(١) وكذلك يدرك الإدراج بـاستحالة كونه ﷺ يقول ذلك، وكـذلك وروده منفصلاً في رواية أخرى.

(٢) قال الزرقـاني في شرح البيقونية ص٨٤: «سمِّي بـذلك أخذاً من ديباجتي الـوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما سواء كان المدبج بواسطة أم بدونها» اهـ.
والمدبج أن يروي القرينان كل منهما عن صـاحبه، قال ابن الملقن: كعائشة وأبي هريرة في الصحابـة، والزهري عن عمر بن عبـدالعزيز وعكسه في التابعيـن ومالك والأوزاعي في أتباعهم، وأحمد عن ابن المديني وعكسه في أتباع الأتباع. اهـ المقنع ٢/ ٥٢١.

رواية الأَقران، وهم الذين يشتركون في زمن واحد، وفي أُستاذ واحد ويشتركون في الرواية عن شيخ فيسمون أَقراناً، مثل محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، زميلان، فسِنُّهُما متقارب، وهما تلميذان لمحمد ابن جعفر المسمى بغندر، فيُقال فيهما قرينان، فإذا روى محمد ابن بشار عن محمد بن المثنى، ثم روى محمد بن المثنى عن محمد ابن بشار، فهذا هو المدبج أي: أَن يروي الزميل عن زميله حديثاً، والزميل الثاني يروي عن زميله حديثاً آخر، يعني روى هذا حديثاً وهذا حديثاً، فمثلاً الإمام أَحمد زميل ليحيىٰ بن معين، ومع ذلك قد روى يحيىٰ عن أَحمد، وروى أَحمد عن يحيىٰ، حيث وجد أَحمد عند يحيىٰ أَحاديث ما حصل عليها عن مشايخه الذين لقيهم وسافر إليهم ووجد يحيىٰ أَحاديث عند أَحمد، ولم يدرك مشايخه الذين روى عنهم أَو روى عنهم غيرها، فقال يحيىٰ: حدَّثنا أَحمد ابن حنبل، حدَّثنا محمد بن جعفر مثلاً، وقال أَحمد : حدَّثنا يحيىٰ ابن معين حدَّثنا وكيع بن الجراح، فهذا هو المدَبَّجُ.

■ **رواية الأقران :**

أَما لو روى واحد عن الثاني، ولم يروِ الثاني عن الأَول، فإنَّه يسمى أقراناً، **فالأَقران** رواية واحد عن قرينه، فإذا روى كل منهما عن زميله أَصبح اسمه مدبجاً، أَي أن هذا وجد أَحاديث عند شيخ له ما وجدها الآخر عند شيخه.

فمثلاً إذا كان عندنا الزميلان (عبد الإلٰه) و(محمد) زميلان في

مُتَّفَقٌ لفْظًا وَخَطًّا مُتفِقْ
وضِدُّهُ فيما ذَكَرْنا المفترِقْ
مُؤتَلِفٌ مُتّفَقُ الخطِّ فقَطْ
وضدُّهُ مختلِفٌ فاخشَ الغلَطْ

---

الوقت الواحد، ولكن عبدالإلٰه اتصل بمشايخ حدَّث عنهم وما اتصل بهم محمد، فاحتاج محمد أن يروي تلك الأَحاديث عن عبدالإله، فيقول: حدثنا عبدالإله عن شيخه فلان، وعبدالإله وجد أَحاديث عند محمد عن مشايخ قد أَدركهم، ولكن ما روى عنهم تلك الأَحاديث، فاحتاج أن يرويها عنهم بواسطة، فيقول: حدَّثني زميلي محمد، عن شيخه فلان، وهو شيخهما، لكن ما استطاع أن يأخذ عنه هذا الحديث، أي أن كليهما قد أَخذ عن ذلك الشيخ، ولكن محمد وجد عند ذلك الشيخ أَحاديث ما بحث عنها عبدالإلٰه، فلأَجل ذلك انفرد بها، ولما سمعها عبدالإله عن زميله قال: فاتتني عن شيخي، فآخذها منك أي آخذها عن شيخي بواسطتك، وكذلك محمد وجد أَحاديث عند عبدالإله عن شيخهما أَيضاً فقال: فاتتني تلك الأَحاديث عن شيخي ما سمعتها منه، لكن آخذها منك وأَرويها بواسطة زميلي للحاجة، فينزل درجة، فيقول: حدَّثنا عبدالإلٰه عن شيخنا فلان.

■ **الحديث المتفق والمفترق :**

☐ **قوله: (متفق لفظاً ..... الغلط) :**

**(المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف)**، هذه مباحث تتعلق بأَسماء الرواة، فإذا اتفقت الأَسماء واختلف الأَشخاص سموه **المتفق والمفترق**[١]، كما لو اتفق الاسم واسم الأَب، واختلف الشخص فمثلاً اثنان في زمن واحد كلاهما اسمه إسحاق بن إبراهيم، متفق في الإسم واسم الأَب، مفترق في الشخص، هذا يُقال له ابن نصر وهذا يقال له ابن راهويه، وقد يكون أَكثر من اثنين، كثلاثة أَو أَربعة في زمن واحد، فهنا إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، وإسحاق ابن إبراهيم الصواف، وإسحاق بن إبراهيم بن هانيء، كلهم في زمن متقارب فيُقال لهذا متفق الاسم واسم الأَب، ومفترق في اسم الجد وفي الشخص[٢].

■ **الحديث المؤتلف والمختلف :**

أَما **(المؤتلف والمختلف)**[٣] فهذا مما يحتاج إلى العناية به،

---

(١) قال السخاوي: وهي نوع جليل يعظم الانتفاع به، صنف فيه الخطيب كتاباً نفيساً، شرع شيخنا في تلخيصه، فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيراً مع قوله في شرح النخبة: إنه لخصه وزاد عليه أشياء كثيرة، وقد شرعت في تكملته مع استدراك أشياء فاتته. اهـ فتح المغيث ٤/ ٢٦٩. والكتاب مخطوط ويوجد منه نسخة مخطوطة مصورة في الجامعة الإسلامية برقم ٢٠/ ٢٢.

(٢) وفائدة هذا الفن: الأمن من اللبس، فربما ظن الأَشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحد المشتركين ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو يصحح ما هو ضعيف انظر: فتح المغيث للسخاوي ٤/ ٢٦٩.

(٣) قال ابن الملقن: «وهو ما يأتلف أي: يتفق في الخط صورته، ويختلف في اللفظ صيغته، وهو فن جليل، من لم يعرفه من المحدِّثين يكثر عِثاره، ولم يُعدَم مُخجِّلاً، وهو =

وهو ما اتفقت حروفه وافترقت حركاته، فكثيراً ما تتفق الأسماء يعني في الحروف، وتختلف في الحركات، أو تتفق في الحروف وتختلف في النقط والإعجام، وكثيراً ما يحصل فيه التصحيف والتحريف، وكثيراً ما يشتبه محمد بن بشار بمحمد بن يسار ومحمد بن سنان مع كون الباء هنا بعدها معجمة، والياء هناك بعدها مهملة، لكن لكتابتهم باليد يحصل أيضاً الاشتباه، وكثيراً ما يشتبه الاسم بما يقاربه حيث يشتبه شيبان بسنان مع أن بينهما فرقا، ولكن غالبهم لا ينطقون الحروف، فلأجل ذلك يحصل الاشتباه كسليمان بسلمان مع أن بينهما فرقا، ويقع هذا في الأسماء التي يتقارب لفظها وتحتاج إلى ضبط وإلى عناية، وقد ضبطها النووي في مقدمة شرح مسلم، فذكر الأسماء التي تتقارب، وذكر ما يوجد بينها من الفروق، فأنت إذا قرأت مثلاً هذه الكلمة تعرف أنها كلها تُنطق بكذا إلاَّ هذا الاسم الفلاني، مثلاً غالب الأسماء تتميز إذا كانت أعلاماً وقد يحصل

= منتشرٌ لا ضابط لأكثره يُفزعُ إليه، وإنما يضبطُ بالحفظ تفصيلاً.

وفيه مصنفات مفيدة ومن أكملها الإكمال لابن ماكولا على إعوازٍ فيه، قلت: أتمه ابن نقطة، ثم ذيل عليه منصوربن سليم الإسكندري ثم علمُ الدين بن الصابوني، ثم ذُيِّل عليهم ولقد لخصت فيه مجلدة مهمة» اهـ المقنع ٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣.

والإكمال طبع بتحقيق ذهبي العصر المحدِّث المدقق عبدالرحمن المعلمي رحمه الله وإكمال الإكمال لابن نقطة قد حققه د. عبدالقيوم عبدرب النبي وكتاب الإسكندري ما زال مخطوطاً، أما كتاب ابن الصابوني فقد طبع، وهناك مؤلفات غيرها مثل المؤتلف والمختلف للدارقطني وقد طبع بتحقيق د. موفق عبدالقادر، والمشتبه للذهبي، وألّف ابن ناصر الدين الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام، وكذلك لابن حجر كتاب تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وكلها مطبوعة.

الاشتباه في بعض الأعلام وفي الأنساب فقد يكون الفرق بينها في النقط كالهمداني والهمذاني، والدهني والذهبي، فإذا مر بك عمار الذهبي فأصلحه الدهني بالمهملة والنون؛ لأنه خطأ فليس هناك عمار الذهبي في الرواة الأولين، وإنَّما كتبوه الذهبي لاشتهار نسبة الذهبي، وإلاَّ فالصواب أنه عمار الدهني.

والأولون يكتبون الحروف بدون نقط، فيجيء بعض النسَّاخ، ـ والنساخ قد يكونون من العامة حتى سماهم كثير من الحذاق مساخاً ـ فيكتبونه فإذا رأوا الدهني نقطوا الدال وجعلوا النون باء، وقد يحصل أيضاً التصحيف حتى بزيادة أو بإسقاط بعض من الحروف، فمثلاً رأيت من صحَّف (الضبي بالضبعي) وبالعكس، فأسقط العين مع السرعة، وكأنَّها ماتضحت العين فكتبها الضبي مع أنه الضبعي، فأما الاختلاف في النقط فحدِّث ولا حرج، مثل جمرة كثيراً ما يكتبونه حمزة، فأبو جمرة الضبعي تلميذ ابن عباس مشهور يكتبونه أبو حمزة؛ لأن كلمة (جمرة) غريبة غير مشهورة، ولما كتبت نقطت الراء فأصبح حمزة.

فهذا النوع يسمى المؤتلف والمختلف يعني بالمؤتلف المتقارب في الرسم، والمختلف في النطق إما بالشكل وإما بالنقط، فالشكل مثل سَلاَم وَسلاّم بتشديد اللام وتخفيفها هذا اختلافه بالشكل، وأما النقط فمثل سنان وشيبان، ومثل سيار ويسار وبشار وما أشبه ذلك، فهذا كله مما يقع فيه التصحيف، فهو يسمى بالمؤتلف

والمنكـرُ الفـرْدُ بـه راوٍ غـدا
تعْـدِيلـهُ لا يحمِـلُ التَّفـردَا

---

يعني بالمؤتلف في الخط المختلف في النطق.

■ **الحديث المنكر :**

□ **قـوله: (والمنكر الفرد به راو غدا تعديله لا يحمل التفردا) :**

(المنكر)[١] : هو مـا رواه راوٍ تفرَّد بـه، وتفرده لايحتمـل، يقال: هذا حديـث منكر، تفرَّد به فلان وتفـرده ليس بمقبول، أما لـو تفرَّد به إنسان ثقـة عدل كالـزهري والشعبي والأعمش فـإنَّه لايكون منكـراً بل يكون مقبولاً، فـإذا تفرَّد ليث بن أبي سليم أو عطاء بـن السائب بهذا الحـديث مثـلاً فإنَّـه يكون منكـراً، وقـد ذكرنـا أن أبا قيـس روى عن هـزيل، عـن المغيرة المسـح على الجـوربين، وأنـه تفـرد بـه، فسمي منكراً، يُقال: إن أبـا قيس وهزيلاً لا يحتملان هـذا التفرد أي لا يقوى على أن يقبل تفرده دون سائر الرواة الكثيريـن، فهذا هو المنكر، وكأننا استنكرنا على هذا الراوي تفرده[٢].

■ **الحديث المعروف :**

---

(١) المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات، ومروي الثقات هو (المعروف) وهو الآتي ذكره.

(٢) قال ابن حجـر: «... وعرف بهذا أن بيـن الشاذ والمنكر عمـوماً وخصوصـاً من وجه، لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويـه ضعيف، وقـد غفل مـن سوى بينهمـا والله أعلم» اهـ نـزهـة النظر ص٧٦. قـال النبهـاني: ومشى النـاظـم على أن المنكـر بمعنى الشـاذ كما جـرى عليـه ابن الصـلاح والمعتمد أنهما متميزان اهـ. النخبة ا لنبهانية ص١٤٤.

متروُكُهُ ما واحد به انفرَدْ
وأَجمَعُوا لِضَعْفِهِ فهوَ كَرَدّْ

---

ويقابله (المعروف) فالمنكر ضده المعروف، وهو رواية من لم يخالف غيره، ولم ينفرد، يقال: المعروف رواية فلان وفلان المرسلة مثلاً، والمنكر رواية فلان المتصلة، وهكذا فعندنا مثلاً حديث: «**كل أمر ذي بال لا يُبْدأُ فيه بحمد الله فهو أجذم**»[1] هذا رواه قرة ابن عبدالرحمن، عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، وقرة ضعيف تفرد به، فيُقال: هذا الحديث منكر، تفرد به قرة، وضعفه ظاهر لايحتمل التفرد، وقد رواه جماعة عن الزهري ولم يذكروا أباهريرة ولا أبا سلمة بل قالوا: عن الزهري عن النبي ﷺ مرفوعاً، فروايتهم المعروفُ، ورواية قرة المُنكَرُ، حيث إن هذا هو المعروف الذي تتابع عليه تلامذة الزهري فأرسلوه، وانفرد قرة بن عبدالرحمن فوصله، فيسمى حديثاً منكراً من رواية قرة له، ومرسلاً برواية الآخرين.

■ الحديث المتروك :

☐ قوله: (متروكه ما واحد به انفرد وأجمعوا لضعفه فهو كرد)

(المتروك) : هو الذي انفرد به راوٍ متهم بالكذب، إذا لم يعثر

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام رقم الحديث ٤٨٤٠ واللفظ له، وابن ماجه في سننه في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح رقم ١٨٩٤، وأحمد في المسند ٢/ ٣٥٩، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) ١/ ١٧٣. ولمزيد من التوسع انظر: إرواء الغليل للألباني ١/ ٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٢.

على كذبه، ولكن تلحقه التهمة، فيأتي بغرائب، وينفرد عن الثقات بما يخالف فيه غيره، فقد يأتي بأحاديث طويلة وهو ليس أهلاً لحفظها، فيُقال: فلان متهم بالكذب، فإذا انفرد بحديث فإنَّه منكر، وروايته تلك تسمى منكرة، والمنكر مردود أي متروك، ويسمى (متروكاً) أي: مشتق من التَّرْكِ، والتَّرْكُ هو عدم القبول، والراوي نفسه يُقال له: متروك، وكذا روايته، ويقال فيه: متروك الحديث، فالمروي متروك، والراوي نفسه متروك يعني متروك التحديث عنه، فمثلاً إذا روى عبدالله بن مُحَرّرٍ أو عباد بن كثير[1] فإنَّ كليهما متهم بالكذب شديد الضعف، فيُقال: عبدالله بن محرَر متروك، يعني اتركوه ولا تحدِّثوا عنه، وإذا رُوِيَ لنا حديث في إسناده عباد بن كثير قلنا هذا الحديث متروك، فيكون الحديث متروكاً لأن في إسناده راوياً متهماً بالكذب ويطلق على مرويه أنه متروك.

■ **الرواية عن المختلط[2]:**

وكذا الرواية عن المختلط كعبدالله بن لهيعة فإنَّه ثقة، ولكن

---

(١) عبدالله بن محرَّر الجزري القاضي متروك (التقريب ٥٤٠)، وعباد بن كثير الثقفي البصري متروك. (التقريب ٤٨٢).

(٢) حقيقة الاختلاط هي: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن، وسرقة مال، كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن. (فتح المغيث ٤/ ٣٧١).
قال ابن حجر: والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميَّز قُبل، وإذا لم يتميز تُوقِّف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه. اهـ نزهة النظر ص١٣٩.

والكـذِبُ المختلَقُ المصنُـوعُ
عَلَى النبـي فذلِـكَ المَوْضـوعُ

---

عمدتـه على كتب له كـان يحدِّث منهـا ويحتفظ بها، فلما احتـرقت صار يحـدِّث مما علـق بذهنـه منها، فـلأجل ذلك وقع التخليـط في حديثه، فتـلامذته الأولون الذين رووا عنـه قبل الاختلاط تقبل روايتهم عنه، والتلامذة الآخـرون يُرَدُّ حديثهم عنه إذا انفرد بـه، وكذلك الذين أخذوا عنـه قبل الاحتراق وبعده؛ لأنـه اختلط حديثهم الأول بـالثاني، فهناك أُنـاس لما رأوا أنـه اختلط كفوا عنه، ولـم يحدِّثوا عنـه، فتقبل روايتهم، وهناك أُنـاس حدَّثوا عنه قبل الاختلاط وبعـده فاختلط الأول بـالآخـر فيترك إذا انفـرد بـه، وهنـاك تلاميـذ مـا حـدَّثوا عنـه إلاَّ بعـد الاحتـراق فيترك إذا انفـرد به أيضـاً، لكن إذا وجـد حديث قـد تابعـه غيره دلَّ علـى أن له أَصـلاً، أما ماانفـرد به وكـان عن طريـق من لم يحدث عنه إلاَّ بعد الاختلاط فلا.

■ **الحديث الموضوع :**

☐ **قوله: (والكذب المختلق المصنوع على النبي فذلك الموضوع) :**

**(الموضوع)**[1] : هو الـذي تَحَقَّقَ أنه مكـذوب، واشتقاقـه من

---

(١) لمزيدٍ مـن الفائدة انظر الباعث الحثيث شـرح اختصار علوم الحديـث للمحدث أحمد شاكر رحمه الله مبحث الموضوع، النوع الحادي والعشرون ١/ ٢٣٧.

وقدْ أَتـتْ كالجَوْهَـرِ المكْنونِ
سمّيتُهـا منظـومَـةَ البَيْقـونـي

---

بريء منه، ويسمى المختلق، كأن صاحبه هو الذي اختلقه يعني افتراه، ويسمى: المكذوب، فالمكذوب والمفترى والمختلق والموضوع والمصنوع معناها واحد، والوضع في الحديث قد وجد منذ زمن بعيد.

■ **أسباب وضع الأحاديث :**

والواضعون للحديث أصناف فهناك أُناس ضِعافُ الدِّين وضعوا أَحاديث انتصاراً للمذاهب، كما روي أَن رجلاً حنفياً أَراد أَن يرفع من قدر إمامهم أَبي حنيفة، ويضع من قدر الشافعي محمد بن إدريس رحمه الله فاختلق حديثاً بلفظ: «**يكون في أُمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، أَضر على أُمتي من إبليس، ويكون في أُمتي رجل يقال له أَبو حنيفة هو سراج أُمتي**»[1] فعرف وضعه بظهور آثار الاختلاق عليه. وذكروا أَن رجلاً جاءه ولده يشكو المعلم الذي يعلم القرآن أَنه ضربه، فقال: لأَفضحنَّ المعلمين اليوم، ثم رَكَّبَ إسناداً له

---

(١) أخرجه الجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير رقم ٢٦٦، وابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٢٨، وقال: موضوع لعن الله واضعه. قال الشوكاني: هو موضوع وفي إسناده وضاعان، مأمون بن أحمد السلمي، وأحمد بن عبدالله الجويباري، والواضع له أحدهما اهـ. الفوائد المجموعة ص٤٢٠.

فـوقَ الثـلاثينَ بـأَربَعٍ أَتـت
أَبيـاتُهـا ثـمَّ بخَيـر خُتِمَـتْ

---

إلى الرسول ﷺ وافترى حديثاً بلفظ: «**مُعلِّمُوا صبيانكم شرارُكم أقلهم رحمةً لليتيم، وأغلظهم على المسكين**»[1] أو نحوه فاعترافه بأنه سيفضح المعلمين دل على أنه اختلق ذلك وكذب.

وقد يكون مما يدل عليه قرائن الحال، ففي مجلس من المجالس اختلفوا مرة فقال بعضهم: سمع الحسن من أبي هريرة، فأنكره بعضهم، فكان بينهم واحد من الوضَّاعين فَرَكَّبَ له إسناداً وفيه قال رسول الله ﷺ: «**سمع الحسن من أبي هريرة**»[2] ومعروف أن الحسن ما رأى الرسول ﷺ، ولا تكلم في حقه الرسول ﷺ بشيء، ولكن هذا دليل على الافتراء!

وقد يكون بعض من يضع الأحاديث يريد التَّقَرُّبَ بها إلى الملوك، كما ذكروا أن أحد الوضَّاعين دخل على المهدي وإذا المهدي ــ وهو خليفة ــ يلعب بالحمام، يُطَيِّرُهُ من هنا، ويقع هنا، فيعجبه طيرانه من هنا ومن هنا، فيقول: إذا سبقت الحمامة الفلانية أو التي لونها كذا فَعَلَيَّ كذا، فأراد الوَضَّاعُ أن يفتري حديثا يقوِّي فعل المهدي، فروى حديثاً فيه أن النبي ﷺ قال: «**لا سَبَق إلا في**

---

(١) الكامل لابن عدي ٣/ ١٢٧١ والمجروحون لابن حبان ١/ ٢٦٦، والموضوعات لابن الجوزي ١/ ٢٢٣.

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣١٤، والنكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٨٤٢.

نَصل أَو خُفٍ أَو حافرٍ أَو جناح» فكلمة «جناح» زادها كذباً من قِبَلِ نفسه، يريد بذلك الجائزة وقد أعطاه عشرة آلاف درهم، فلما خرج قال المهدي: أَشهد أَن قفاك قفا كذاب، ثم قال المهدي: أَنا الذي حملته على الكذب، ثم أَمر بالحمام فذُبح[1]، فهذا كذب للتقرب إلى الملوك، ومعلوم أَن الرسول ﷺ ما قال (أَو جناح).

وهناك من يكذب احتساباً كما رُوِيَ أَن بعض القصاص ونحوهم يضعون على الرسول ﷺ أَحاديث في فضل السنة، وفي فضائل الأَعمال، وما أَشبهها فقيل لهم: كيف والرسول ﷺ يقول: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فقالوا: نحن ما كذبنا عليه، إِنَّما كذبنا له، أَي ننصر بذلك سنته، ونجلب الناس إلى شرعه، فنكذب في فضائل الأَعمال، لأَجل أَن نرغب الناس فيها بأَحاديث في فضل الصلاة، وأَحاديث في فضل الجهاد، وأَحاديث في فضل الأَعمال، وفعل الخيرات وما أَشبهها، فيُقال لهم: إن الرسول ﷺ قد عمم في قوله: «من كذبَ علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[2] وهذا آخر الكلام على هذه المنظومة.

والله أَعلم وأَحكم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) لقد أمر بذبحها لكنه أعطاه عشرة آلاف درهم وكان عليه ـ كما قال الدكتور السباعي ـ أن يؤدب هذا الكذاب لا أن يمنحه عشرة آلاف فيعاقب البريء بالذبح ويثيب الكذاب بالعطاء نعم قال له بعد أن ولّى أشهد أن قفاك قفا كذاب لكن هذا القول لا يكفي!! (السنة للدكتور مصطفى السباعي ص٨٨ ـ ٨٩، وانظر أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ص٤٥٤ ـ ٤٥٥).

(٢) هذا الحديث متواتر جمع طرقه الحافظ الطبراني في جزء لطيف وقد طبع بتحقيق الشيخ علي حسن عبدالحميد وآخر. وانظر نظم المتناثر للكتاني ص٢٨.

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة المحقق** | ٥ |
| **مقدمة الشارح** | ١٣ |
| **متن المنظومة البيقونية** | ١٥ |
| معنى الحمد | ١٧ |
| معنى الصلاة على النبي ﷺ | ١٧ |
| الفرق بين النبي والرسول | ١٨ |
| تعريف الحديث الصحيح وشروطه | ١٩ |
| تعريف السند | ٢٠ |
| محترزات الحديث الصحيح | ٢٠ |
| الحديث الشاذ | ٢٢، ٩٠ |
| الحديث المعلول | ٢٣، ٩٨ |
| تعريف العدالة | ٢٤ |
| تعريف الضبط | ٢٥ |
| تعريف ضبط الصدر | ٢٦ |
| تعريف ضبط الكتاب | ٢٧ |
| أقسام الحديث الصحيح | ٢٧ |
| الحديث الحسن | ٢٨ |

معنى قولهم: حسن صحيح ..... ٣٠
أقسام الحديث الحسن ..... ٣٢
المتابعات والشواهد ..... ٣٢
الضعيف الذي لا ينجبر ..... ٣٤
الحديث الضعيف ..... ٣٧
الحديث المرفوع ..... ٣٨
الحديث الموقوف ..... ٣٩، ٦٦
الحديث المقطوع ..... ٣٩
الحديث المسند ..... ٤٠
الإسناد المتصل ..... ٤١
الحديث المعلق ..... ٤٣
معنى قول الناظم (ولم يبن) ..... ٤٤
الحديث المسلسل وأنواعه ..... ٤٦
الحديث العزيز، والمشهور، والمستفيض ..... ٤٩
أقسام الحديث المشهور ..... ٥٢
الحديث المعنعن والمؤنن ..... ٥٥
حكم المعنعن والمؤنن ..... ٥٦
الحديث المبهم ..... ٥٨
المجهول وأقسامه ..... ٥٩

الفرق بين المبهم والمجهول ..... ٦٠
الحديث العالي والحديث النازل ..... ٦٠
حكم الإسناد العالي والنازل ..... ٦٥
معنى قول الناظم (زكن) ..... ٦٧
الحديث المرسل ..... ٦٩
بيان حال مراسيل سعيد بن المسيب ..... ٧٠
الحديث الغريب ..... ٧١
الحديث المنقطع ..... ٧٤
كيف يعرف الانقطاع ..... ٧٤
الحديث المعضل ..... ٧٥
الإعضال في اللغة ..... ٧٥
الإعضال في الاصطلاح ..... ٧٦
كيف يعرف الإعضال في الإسناد ..... ٧٦
الحديث المدلس ..... ٧٧
التدليس لغة ..... ٧٧
تعريف التدليس ..... ٧٨
أمثلة للمدلسين ..... ٧٩
تدليس الإسناد ..... ٨٠
تدليس التسوية ..... ٨٠

السبب في أن تدليس التسوية شر أنواع التدليس ..... ٨٢
تدليس الشيوخ ..... ٨٣
متى يقبل حديث المدلس ..... ٨٥
بواعث التدليس ..... ٨٦
حكم القراءة من كتاب بصيغة روى الترمذي ..... ٨٦
ضابط التدليس ..... ٨٦
الفرق بين التدليس والمرسل والخفي ..... ٨٧
المرسل الخفي ..... ٨٨
حكم الحديث الشاذ ..... ٩١
الحديث المقلوب ..... ٩٢
أنواع القلب ..... ٩٣
الحديث الفرد ..... ٩٧
الحديث المضطرب ..... ١٠٠
الحديث المدرج ..... ١٠٣
الحديث المدبج ..... ١٠٦
رواية الأقران ..... ١٠٧
الحديث المتفق والمفترق ..... ١٠٨
الحديث المؤتلف والمختلف ..... ١٠٩
الحديث المنكر ..... ١١٢

الحديث المعروف ..... ١١٣
الحديث المتروك ..... ١١٣
الرواية عن المختلط ..... ١١٤
الحديث الموضوع ..... ١١٥
أسباب وضع الأحاديث ..... ١١٦
**فهرس الموضوعات** ..... ١١٩

*****